

سكرتارية التدريب والبحوث والتخطيط

إضاءات حول :

العلمانية وفصل الدِّين عن الدولة

(مجموعة مقالات ومواقف وآراء منشورة)

إضـــاءات حـــول :

العلمانية وفصل الدِّين عن الدولة

(مجموعة مقالات ومواقف وآراء منشورة)

الفهرست

مُقدمة

أثار الموقف الذي طرحته الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال على طاولة التفاوض (العلمانية وفصل الدين عن الدولة) جدلاً واسعاً وحرَّك المياه التي ظلت ساكنة لسنوات طويلة. فقضية العلمانية وفصل الدين عن الدولة هي قضية كل السودانيين بإعتبارها تُشّكِل واحدة من الجذور التاريخية للأزمة السودانية. فإستغلال الدين في السياسة عبر التاريخ قاد إلى إنهيار وتدمير البلدان، أما في السودان فقد أدى الى تقسيم الشعب السوداني وإشعل الحروب الأهلية الطويلة وإنفصال جنوب السودان ولا زالت هذه الحروب مستمرة في أجزاء واسعة من البلاد مما يهدد بتفكيك الدولة برمتها.

تابعنا خلال الأيام الماضية الحراك الواسع الذي أثارته قضية العلمانية وطرحها من جانب الحركة الشعبية كمبدأ تفاوضي خاصة في وسائل الإعلام المقروءَة والمسموعة بالإضافة إلى وسائل التواصل الإجتماعي، وقد رأينا ضرورة توثيق هذه المواقف والآراء في هذا الظرف التاريخي المفصلي حول هذه القضية المصيرية لفائدة الجميع ولملصحة الأجيال القادمة لأننا نرى إن هذه القضية هي قضية تهم الشعب السوداني كله في المقام الأول وهو صاحب الكلمة العليا في تحديد مستقبله السياسي. فالشعب السوداني الذي ثار ضد النظام البائد ورسم ملامح سودان المستقبل، قادرٌ على مواصلة ثورته من أجل بناء سودان جديد تسود فيه قيم (الحرية .. العدالة .. المساواة) .. سودان يتساوَى فيه الجميع بغض النظر عن (الدين – العِرق – اللون – اللغة – النوع - الجهة ... إلخ).

والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال إذ تدعو لإقامة الدولة العلمانية، فهذا ينطلق من حرصها على تماسُك ووحدة البلاد التي لا يُمكن تحقيقها في ظل الدولة الدينية، والذين يرفضون العلمانية فإنهم يقفون ضد وحدة البلاد ويدفعون الشعوب المُتضرّرة من ممارسات الدولة الدينية إلى التمسك بحق تقرير المصير. فالدولة الدينية لا تقبل بالتنوُّع والتعدُّد وهي تقسِّم المواطنين، وتُهمِّش النساء والآخر

الديني، وتنتهك الحريات وحقوق الإنسان وتقف حجر عثرة أمام التحول الديمقراطي.

هذا الكتيب عبارة عن مجموعة مقالات وبيانات ومواقف وآراء منشورة في الصحف المقروءة والمواقع الإليكترونية ومواقع التواصل الإجتماعي المختلفة (تويتر – واتساب – فيس بوك) بالإضافة إلى البيانات الرسمية لأحزاب وقوى سياسية، وكتابات ومصادر أخرى متنوِّعة تعكس تفاعل الشعب السوداني مع هذه القضية المصيرية ومواقفهم وآراءهم تجاهِها.

نأمل أن تسهم هذه الإصدارة في الإرتقاءبمستوى تناولقضية العلمانية وفصل الدين عن الدولة من جهة ودفع الحراك السياسي في البلاد لما فيه فائدة للجميع من جهة أخرى.

النضال مستمر والنصر أكيد

الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال

سكرتارية التدريب والتخطيط والبحوث

يناير 2020

الفصل الأول

إطـــار نظــري

الفصل الأول

إطـــار نظـــري

حرب التنوير .. في العلمنة :

أسامة كبلو

العلمانية هي براديم يقوم علي الفصل بين الميتفيزيقي (الروحي) و المادي (الزمني) .. أي إن العلمانية ليست دين كما يحاول دعاة الدولة الدينية ان يصورنها .. بل هي تفصل الفعل السياسي عن الديني ؛ بمعني ان العلمانية تقف علي مسافة واحدة من كافة الأديان .. وهي أي العلمانية لا تعني الالحاد بحال من الأحوال ولا تسعي لنفي الإله .. فقط العلمانية تعمل داخل حقل معرفي غير خاضع للغيب بكل بساطة .

بهذا المعني تصبح العلمانية فعل تحرير للاعتقاد من عبث المتاجرين به في اروقة الحقل السياسي.

إن مبدأ عقلنة الدولة وفق شروط الديمقراطية يعتبر جزء اصيل من اصول العلمنة .. حيث إن هذه العقلنة تحرر الدين نفسه من سطوة واكراهات السياسي المتسربل بالغطاء الديني .. لذلك العلمانية تقف بكل وضوح ضد سلطة رجال الدين وحلفائهم من قوي رأس المال الذين يطمحون في التحكم في حياة الشعوب .

إن العلمانية في صيرورتها المادية التاريخية تنحو نحو أنسنة العالم بالانحياز للبشرية في صناعة تاريخها المادي الدينميكي المعتمد علي المعرفة الإنسانية النسبية والمتغيرة بالضرورة وفق شروط حركة التاريخ الإنساني نفسه .

إن مجال عمل العلمانية هنا هو العالم المادي الذي يشمل الطبيعة والانسان علي السواء ..

إن السياسين الكسبة الزين يرفعون المصاحف علي اسنة الرماح .. هم بالاساس يهدفون الي استغلال العاطفة الدينية لأخضاع الكادحين عبر تجهيلهم وتغبيش وعيهم بغرض تأبيد واستدامة الاوضاع الاقتصادية لهولاء الكادحين المهمشين .. أي انهم يجردون الفقراء من سلاحهم الوحيد .. وهو الوعي بوجودهم السياسي وقوة عملهم المنهوبة بفعل تغيب الصراع الطبقي عبر بيع صكوك غفران يتم صياغتها للحفاظ علي السلطة و الثروة الناتجة من تحالف نخب برجوازية مع قوي طائفية هي بالاساس وريث غير شرعي للدولة الكونيالية .

تلك النخب المتحالفة مع مع القوي الرأسمالية العالمية سرا وعلنا تمارس تناقضات جوهرية لتحنيط حركة التاريخ .. لعلمها التام بأن الوعي الشعبوي لا يمكن تغيبه للأبد .. وإن الشعوب الكادحة لابد ان تمتلك الوعي السياسي في للحظة تاريخية فارقة .

هكذا يتوجب علينا نحن انصار العلمانية المضي قدما في بث الوعي الثوري وترسيخ قيم الديمقراطية الشعبية وتعرية قوي رأس المال وحلفائه القابضين حتي هذه اللحظة علي مفاصل الدولة .

العلمانية هي الحل في السودان ..

بقلم : فيصل محمد صالح - Fgcfaisal72@gmail.com.

تعريف العلمانية :

العلمانية هي حالة ذهنية و أسلوب في التفكير تنطلق من الإقرار بنسبية الأمور ثقافيا و اجتماعيا و سياسيا و اقتصاديا ، و حتمية التغير و طبيعة تطور و أهمية الاستجابة لهما وهي التفكير فيما هو نسبي بماهو نسبي وليس بماهو مطلق (تعريف د. مراد وهبه) . و تنطلق العلمانية من استحالة تطابق التجارب و صعوبة إطلاق الأحكام في كل زمن و مكان و تختلف التجارب و المواقف باختلاف

المدخلات و المقدمات و المعطيات و الظرف و الحال و اختلاف الهدف المتوقع و المرجو و المطلوب الأهداف التي تختلف باختلاف المعطيات والغايات العلمانية طريقة في التفكير الخالي من التعصب او التطرف او تعميم الأحكام المطلقة او الأفكار المطلقة .

العلمانية الاجتماعية : هو مفهوم اجتماعي حين تتحول المُمارسات الاجتماعية، من أُطرها الدينية إلى أُطر علمانية اي العقلانية ، آي الخروج التدريجي والبطيء لكل نواحي الحياة من الكنف الديني الي النسبية ، هذا واضح جداً بالتعليم الذي انتشر بشكل واسع في العالم الأول ، فالمدارس والجامعات لم تعُد مرجعياتها المؤسسات الدينية إلا ما هو مؤسسة قائمة علي تربية الدينية ، التعليم لم يعد يتم بالكتاتيب القرآنية والزوايا و الفقه و ثقافة الإسلامية و حضارة الإسلامية و خلافة الإسلامية كما فعلها المؤتمر في (ثورة التعليم العالي) تجيش المنهج التعليمي بالصبغة الدينية ، و في دولة العلمانية المدارس والجامعات والمعاهد لم تعد مُلحقة بالجوامع او كل ما له علاقة بالدين، أو كما بالحالة الغربية بالكنائس. هذا لا يعني أنه لا توجد مدارس ذات مرجعية دينية ، ولكنها أقل بكثير من الماضي، نذكر كمثال جامعة الأزهر والمدارس الدينية الحرة بالغرب ، ولكنها تطبق مناهج معظمها مُعلمنة اجتماعياً .

العلمانية السياسية : هي أسلوب عمل سياسي، يفصل مؤسسات الدولة عن المُحتوى الديني اي بمسميها العريض فصل الواضح للدين عن المؤسسات الدولة ، وهو نتاج نضال سياسي ونقاشات طويلة وثورات ثقافية، و احترام الجميع أبنائها ، ومعاملتهم بقوانين تساوي بينهم وتحترم عقائدهم، و الفرد هو مواطن أولاً. ولكنها ترفض أن تُسن القوانين للدولة، بناءً على تشريعات خارج إرادة ممثلي الشعب (البرلمانات)، وبدون أي ارتباط بأي قوانين غيبية، تضع حرية الإنسان بالفكر قبل أي اعتبار إذ تفصل الدين عن مُمارسة السلطات الثلاثة، التنفيذية والتشريعية والقضائية، هذه القطاعات المؤسسة للدول. لا يمكن فيها أن يُنطق بحكمٍ، أو تُسن سياسة، أو يوضع تشريع، من دون أن يكون الإنسان مُمثلاً بالشعب،

مصدره الوحيد (هذا لا يمنع الاستلهام بالفكر الديني)، لا مكان في الدولة العلمانية للتشريع الديني، لأن الأديان فيها مُتعددة و دين شيئ مطلق وليس نسبي، والدولة تضع نفسها كحامية لكل الأديان، ولا تُنصب ديناً للدولة، أو تفضله على دين آخر، مثل ما يحدث في السودان من قبل مؤتمر الوطني الذي يفضل دين الإسلامي علي باقي الأديان في السودان وهذا عنصرية، إذن العلمانية السياسية تعني حيادية السلطة أمام الأديان أي علي مسافة واحدة من كل الأديان و احترامها و فصلها من مؤسسات الدولة .

العلمانية الثقافية :

علمنة الثقافة .. أي هي تلك العمليات والآليات الفكرية والعلمية التي أخرجت الهياكل الثقافية من فضائها التقليدي إلى فضاء حديث أساسه العلمانية، الأغاني و مسرحيات ان يكون ذات تابع جمعي من فضاء العامة الذي تعني المجتمع بعيداً عن المطلقات الدين او الأشعار الدينية، إن عملية علمنة الثقافة بما تتضمنه من إزاحة للقداسة وبما تتضمنه من عقلنة تعني فيما تعني أن التصور الديني للعالم لم يعد الإطار المرجعي الأساسي للفكر ... كما تعني أن هناك تصوراً أخراً للعالم خالياً من كل ما هو مقدس ومتكون من عناصر قابلة للتركيب والاستعمال قد أزاحه وأخذ مكانه انتهى، و العلمنة الثقافة و عقلنتها هي تعبر عن عملية يزاح فيها الدين عن المجالات العامة كالنظام السياسي و الاجتماعي و الثقافي ليدفع الي المجال الشخصي للإنسان و يدير الإنسان مجالاته العامة اعتماداً علي عقله بصورة مستقله عن الدين.

الدستور في دولة العلمانية : الدستور ترجع مصدره الي العقل الإنسان ومن الموروث البيئي للدولة الذي يتمثل في العادات والتقاليد و الأعراف، و دستور العلماني لن تنبثق من الأديان في دولة العلمانية، وأي دولة تمتلك دين رسمي للدولة هي ليس دولة العلمانية.

العلمانية الدولة : أن العلمانية هي اتجاه وفهم وممارسة يهدف إلى فصل الدين عن الحكومة، ما يعني تخفيف الصلات بين هذه الأخيرة

وبين ما يمكن تصوّره دينًا للدولة بحيث تستبدل القوانين المستندة إلى الكتب المقدسة (كالتوراة والأناجيل والقرآن) بقوانين مدنية تلغي أي تمييز بين الأفراد على أساس ديني؛ ما يعني، على أرض الواقع، تعميق الديموقراطية وحماية حقوق الأقليات الدينية. وأن تتخذ مؤسسات الدولة والقضاء، ومن خلالها السياسيون قراراتها من منطلقات علمانية وليس دينية؛ ويمس هذا بشكل خاص من المفاهيم مدنية واجتماعية كالزواج والطلاق والأرث ذات طبع علماني ووالخ.

و تتجلّى العلمانية في المجتمعات المعاصرة، وخاصة الغربية منها، بقبول مبدأ الحرّية الدينية الكاملة. حيث بوسع المرء أن يؤمن بأي دين أو أن لا يؤمن على الإطلاق، أن يبقى على دينه أو أن يتحول إلى دين آخر بكل حرّية. وهذا لأنها مجتمعات لا تقرر الأديان فيها سياسات الدولة التي يفترض أن تخدم المصالح المشتركة لجميع مواطنيها - مع التأكيد أن هذا لا يعني البتة رفض الأديان أو محاربتها، و من هذا المنطلق يمكن تعريف المجتمعات العلمانية بأنها :

- المجتمعات التي ترفض التماهي الكلّي مع أية رؤية أو مفهوم محدد لطبيعة الكون ولدور الإنسان فيه.

- المجتمعات التعددية وليست المجتمعات المتجانسة وذات اللون الواحد.

-المجتمعات التي تؤمن بالتسامح وتمارسه، ما يعطي هامشًا أوسع للحرية الفردية.

ما يعني أن القيم التي تستند إليها المجتمعات العلمانية هي :

- الاحترام الكبير لحقوق الأفراد والأقليات.

- العدالة بين الجميع.

- المساواة في الفرص المؤمنة أيضًا للجميع.

- تخطي كل الحواجز العرقية والإثنية والطبقية.

أبجديات الدولة العلمانية : الاختيار بين ان يحكمنا رجال دولة او رجال دين!

بقلم عثمان نواى - nawayosman@gmail.com

أ)- العلمانية لا تهدف الى فك ارتباط الدين بالدولة بقدر ما تهدف الى إنهاء اى فرص لاحتكار الدولة من قبل رجال الدين او احتكار الحكم من قبل اى انتهازيين سياسيين باسم الدين. اى هى اختيار ان يحكم الدولة رجال دولة وليس رجال دين.

ب)- العلمانية هدفها ليس محاربة الدين، لكن هدفها التأكيد على ان الدين ثابت، اما السياسة فمتغيرة. فهل يعقل ان يصبح الدين متغير حتى يحكم؟ " مثلا نرى كيف اضطر علماء السلطان فى السعودية إلى التراجع بشكل مخجل عن فتاوى دينية كانوا يرددونها منذ عقود مثل حرمة الموسيقي وحرمة قيادة السيارات، والان مع تغير سياسات الملك تغيرت الفتاوى، فهل يعقل ان يتغير الدين مع الساسة الحاكمين باسمه؟" اى ان العلمانية " تنزع صفات القداسة المستلفة من الدين عن السياسة والسياسيين".

ج)- العلمانية لا تحظر او تقلل من اى دين، ولا تهدف الى إفساد المجتمع. العلمانية فقط تؤكد على حق الناس فى حرية الاختيار، بما فى ذلك اختيار معتقداتهم وأيضا ان يختاروا كيف يمارسون تلك المعتقدات، وان يكون ذلك الاختيار حر تماما وليس تحت ضغط من الدولة او القوانين. اى ان الحجاب او شرب الخمر هى أمور لن تفرضها القوانين ولن تمنعها أيضا هى خيارات الأفراد. من أراد ان يمتنع عن شرب الخمر فهو يفعل ارضاء لله وليس خوفا من الشرطة، ومن تريد ارتداء الحجاب فهى ستفعل أيضا ارضاء لله وليس خوفا من الجلد. اذن العلمانية فى الحقيقة توفر الأجواء الصحية لاختيارات الأفراد لاتباع معتقداتهم وان يكون الرقيب عليهم هو ضمائرهم الحية وليس شرطة النظام العام او رجال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. هذا إضافة الى ان من أراد ان يرتكب

الإثم ويخرق اوامر يعلم انها من الله لن تردعه قوانين البشر. اذن العلمانية لن تفسد المجتمع، لكن اذا كان المجتمع فاسد من الأصل فربما تفضح ذلك الفساد.. فهى اختبار حقيقي لمدى الفضيلة فى المجتمع الذى يدعيه بعض مدعين حماية المجتمع..

د)- الدولة العلمانية لا تحمى الأفراد من أنفسهم، ولكنها تفرض القوانين التى تحمى المجتمع من تفلتات الأفراد وتحمى حقوق المجتمع على الأفراد. فحريتك تنتهى عند حدود حرية الآخرين. من حقك ان تشرب الخمر ولكن ليس من حقك القيادة وانت غير واعى لان حريتك هنا تضر الآخرين.. اى ممارسات فردية شخصية لا تضر الآخرين هى ليست من تخصص الدولة لضبطها. وهذا هو تفكير عقلانى فى دور الدولة التى تحترم حرية الأفراد وتعلم ان دورها حماية المجتمع ككل توفر الموارد والجهد لخدمة المجتمع وتحقيق رفاهيته.

هـ)- الدولة العلمانية لا تمول المؤسسات الدينية ولا تاخذ منها اموال، كما أنها لا تبنى برامجها لخدمة المجتمع على أسس دين معين ولكن على الأسس العلمية المثبتة عمليا على أنها سوف تحقق أهدافها. على سبيل المثال استغرقت كل برلمانات السودان منذ الاستقلال معظم وقتها فى نقاش كيفية صناعة دستور اسلامى بما فى ذلك برلمانات الثورات فى ١٩٦٤ وفى ثورة أبريل كان النقاش معظمه عن قوانين سبتمبر.. لكن لم يبذل ذات الجهد فى وضع سياسات التنمية او حتى تحديد مسار الاقتصاد هل راسمالى ام اجتماعى اشتراكى ام ماذا. ولم ياخذون ذات الوقت للنقاش حول استغلال موارد السودان. لذلك فإن إخراج نقاش الدين من معادلة السياسة سوف يوفر لأول مرة مساحة لنقاش قضايا الدولة الحقيقية التى تحقق تطور وتنمية الدولة والمجتمع السودانى ككل.

و)- فى الدولة العلمانية يعتبر الإنسان كفرد هو القيمة الأعلى، ولذلك تعطى كل الاولوية لحفظ حياته والتأكد من احترام الكرامة الإنسانية. ليس لان الدولة العلمانية لا تؤمن بوجود اله، ولكن لانه الدول دورها

هو تحقيق العدالة وليس العبادة، الأفراد هم المطلوب منهم العبادة وليس الدول ومؤسساتها.

ز)- الدولة العلمانية بطبيعتها دولة حديثة ويجب ان تبنى مؤسَّسات مُستقلة لخدمة مصلحة كل فرد اولا وليس المجموعات او القبائل او الاثنيات او الطوائف الدينية. ولذلك تتحمل الدولة مسؤوليتها تجاه كل فرد او مواطن ولا ترمى تلك المسؤولية لبيوتات دينية او شيوخ قبائل او غيره . حيث ان احد أزمات الدولة السودانية انها لم تتحمل طول تاريخها الى الان مسؤوليتها تجاه كل مواطنين السودان بل كانت تلقى بكثير من العبء على شبكات السند الاجتماعى التقليدية من قبائل او طوائف او طرق صوفية او غيره، فكان ملايين السودانين باستمرار خارج شبكة خدمات الدولة سواء لأنهم نازحين تتحمل عبئهم المنظمات او كانوا حواريين للشيوخ ياكلون فى الخلاوى او سارحين فى العراء رعاة ومزارعين ترعاهم مشايخ القبائل، بينما لم تتحمل الدولة فعليا اى مسؤوليات تجاه كل هؤلاء الذين ربما يمثلون نصف السكان او اكثر . لكن مع انتشار الحروب وتغير الأوضاع لأسباب يطول ذكرها تواجه الدولة السودانية الان لأول مرة مسؤوليتها تجاه أربعين مليون فرد وتتفاجا بهذه المسؤولية بعد غفلة واحتكار لموارد الدولة للقلة المختارة . ولذلك كان الصراع دوما على حكم الدولة وكأنها ملكية خاصة وليس كانها منظومة مؤسسات خدمة افراد الشعب. ولذلك فإن تفكيك هذه الهيكلة الحصرية للدولة ووضعها تحت خدمة مصالح كل افراد الشعب السوداني وليث تحت خدمة مصالح مجموعات او اثنيات او قبائل هو اول لبنات نقل الدولة السودانية من دولة متخلفة قبلية الى دولة حديثة مبنية على خدمة مصالح افراد الشعب.

ح)- العلمانية تؤمن بدور العلم فى تقديم الحلول لحكم الدولة، وذلك من منطلق التأكد من قابلية كل حل للتجريب والتأكد من الفعالية قبل التطبيق، احتراما للمسؤولية تجاه المجتمع وضمان لحقوقه. لذلك لا يمكن وضع السياسات على أسس غير علمية او غير قابلة للفحص والمراقبة والمحاسبة ومن قبل افراد يعتقدون انهم فوق المحاسبة ولا

يستخدمون العلم بل فقط الأهواء او التصورات الشخصية الغير مثبتة الفعالية. لذلك الدولة العلمانية تغلق الباب أمام التجارة بالدين والفساد باسمه على مستوى الدولة.

ط)- الدولة العلمانية تغلق الباب أمام التمييز باسم الدين او اللون او المعتقد او الأصل العرقى على مستوى الدولة، لأنها تقر ان الانسانية هى معيار القياس الوحيد. كما ان حرية الإنسان هى جزء اساس من احترام تلك الإنسانية لذلك الاستغلال والاستبعاد والتمييز وكل ما يحط من كرامة الإنسان تصبح غير موجودة. وبالتالى تصبح الفرص متساوية أمام كل مواطنين الدولة فى الحصول على كل الحقوق والقيام بالواجبات.

العلمانية من منظور اسلامي

د: حيدر ابراهيم

ان التساؤل عن مستقبل الشريعة الاسلامية في العالم الاسلامي سواء كان عربيا او غير عربي، مطروح في الوقت الراهن بقوة، لا سيما بعد فشل عدد من تجارب الحكم الاسلامي في السودان ،الجزائر،إيران، في تحقيق أى نهوض اقتصادي ،سياسى ،لهذه البلدان ،فضلا عن انتهاك هذه الانظمة للعديد من الحقوق الانسانية لمواطنيها.

وفي محاولة للتعرُّف علي الاجابات المحتملة على هذا السؤال استضاف مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان الخميس ١٣مايو ٢٠٠٤ المفكر السوداني المعروف د.عبدالله النعيم ،الاستاذ بكلية الحقوق جامعة إمورى بالولايات المتحدة ليدير حوارا فكريا مع مجموعة من المفكرين والباحثين المتخصصين حول النقاط الرئيسية لمشروعه الفكرى حول مستقبل الشريعة ،والذى يتخذ كل من مصر ،الهند،تركيا واندونيسيا ميادين للبحث.

وفي البداية اكد الدكتور النعيم أن مشروعن ليس مجرد دراسة اكاديمية ، وإنما مشروع فكرى يستهدف التغيير الإجتماعي والسياسى في المجتمعات الإسلامية من منطلق كونه مسلماً ومواطناً مهموما بواقع الحال في مجتمعاتنا.

وأعرب النعيم عن تقديره أن المستقبل لا يقدم مجالا لأن تطبق الشريعة الإسلامية، مشيرا أن تطبيق الدولة للشريعه كقوانين وسياسة رسمية هى فكرة مختلة مفهوميا ومستحدثة ، وأضاف أن مجال الشريعة الإسلامية في المستقبل هو في ايطار المجتمع ،وليس في أجهزة الدولة السياسية والتشريعية . وأكد النعيم علي اعتقاده بأن الدولة كانت دائما علمانية في التاريخ الأسلامى. وبالتالى ليس صحيحا أن العلمانية أتت ألينا من الغرب وأنما هو مفهوم أصيل في تراثنا وتجربتنا التاريخية شرط أن تفهم العلمانية بأنها تجربة كل مجتمع في موازنة العلاقة بين الدين والدولة والمجتمع.وأنه لا توجد صلة واحدة لهذه العلاقة تفرض علي كل المجتمعات.

وأي محاولة لنقل تجربة العلمانية من مجتمع لمجتمع محكوم عليها بالفشل. من ناحية ثانية ،أكد النعيم أن مفهوم "الدولة الإسلامية" مفهوم متناقض ،لأنه لا يمكن أن الدولة إسلامية ، لأن الدولة مؤسسة سياسية لا تقوم علي المعتقد، ولا يجب أن يكون لها معتقد ،وإنما المعتقد يكون لدي القائمين على أمر الدولة . فإذا تحدثنا عن معتقداتهم فإننا نكون قد تحدثنا عن السياسة وليس عن الأسلام كمعتقد للدولة نفسها.

وأنتقل النعيم إلي مفهوم الشريعة الإسلامية مؤكدا أنها لا يظكن أن تقنن إطلاقا ، لأن عملية التقنين نفسها تسقط صفة الشريعة عن المشروع المقترح، لأنه بمجرد تقنين الشريعة أصبح التقنين الذى تم هو معتقد الدولة وليس الشريعة نفسها لأنها متنوعه ومتغيرة في عملية فهمها ، وبالتالى يذهب التقنين لها الى الأنتقاء لأحدى وجهات النظر بها بالضرورة . وبالتالى فإن ما يشرع وينفذ هو الأرادة السياسية للدولة وليس الشريعة الأسلامية.

ونوه النعيم ألى فكرة أن الشريعة هى تراكمية عبر الأجيال ، وإن أى مذهب فقهى لا يعد مذهبا فقهيا صحيحا ألا بإجماع أجيال متعاقبة من المسلمين على صحته ،أذ لا توجد أى جهة تمنح المذاهب الفقهية صحتها . وبالتالى فإن العملية التشريعية من منظور أسلامى تعتمد على الأجماع وعلي التراكمية عبر الأجيال.

وليس ادل على ذلك من ان تاريخ المسلمين عرف مذاهب مذاهب فقهية انقرضت وأخرى نمت وانتشرت لأنها حازت القبول والأجماع من المسلمين عبر الأجيال. ومن ثم فأن فكرة المؤسسة التشريعية التى يمكنها ان تقنن للشريعة الاسلامية فورا هى فكرة غريبة عن الشريعة نفسها . وبالتالى فأن فكرة تطبيق الشريعة هى مستحيلة مفهوميا، بل أن أى زعم بأن مايطبق هو الشريعة الاسلامية هو زعم باطل ومستحدث ، لأن فكرة الدولة القومية فى المنطقة هى فكرة مستحدثة وغريبة عن المنطقة والثقافة العربية، فهى فكرة أوربية وهى دولة تتمركز فى يدها السلطات وتتحكم في حياة الناس بصورة لم تسبق فى التاريخ الاسلامى ، لان دولة ما قبل الاستعمار كانت دولة امبراطورية بعيدة عن واقع المجتمعات المحلية،وكانت مقدرة المجتمعات على الاحتكار لفهمهاالخاص للشريعة هو اساس العمل فى الادارة وما الى ذلك. ولهذا يؤكد النعيم أن مركزية الدولة وأمكانية التشريع كتقنين والتنفيذ بواسطة أجهزة رسمية للدولة هى فكرة مستحدثة فى الفترة الاستعمارية وما بعدها وغريبة عن المجتمعات الأسلامية.

ويؤكد النعيم علي ضرورة الفصل الصارم مؤسسيا بين الدين والدولة ،ولا ينبقى للدولة أن تتطبق الشريعة الاسلامية ، ولا أن تتدعى ذلك لأنه مستحيل ، ولا أن تمنح الدولة قداسة ادعاء تطبيق الشريعة ، لتمنع بذلك المعارضة السياسية من ممارسة دورها ، رغم أن كل الأنظمة هى سياسية وليس اكثر من ذلك، ولكن من الضرورى التأكيد على أن الشريعة الأسلامية والدين الاسلامي سوف يستمر تأثيرهما في حياة المجتمعات الإسلامية بصورة مركزية وجوهرية ، وبالتالي لا الفصل بين الدين والسياسة ، ولكن

لابد من الفصل بين الدين والدولة فصلا صارما لأن أى جمع بينها فتنه وقد دفع الشعب السودانى ثمن هذه الفتنه ثمنا غاليا.

أنا علماني

زهير السراج - الجريدة

على عكس ما يظن الذين يهاجمون العلمانية باعتبارها إلحاد، فإن العلمانية نشأت في القرن السابع عشر الميلادي كحل للذين يعانون من الاضطهاد الديني في أوروبا حيث كانت الممالك و الإقطاعيات تحرق الذين يخالفونها في العقيدة أحياء، فجاءت العلمانية لتحمي عقيدتهم وتحميهم من الاضطهاد والموت!

العلمانية لا تعنى الإلحاد كما يظن كثيرون، وإنما حيادية الدولة حتى يتمتع الجميع بحرية الدين والعقيدة والفكر ..إلخ، وعدم الاعتداء على حريات الآخرين وحقوقهم، وهو المقصود بعبارة (فصل الدين عن الدولة) التي لا تعنى فصل الدين عن حياة الناس، كما يفهم الكثيرون!

العلمانية لا تعادى الأديان، وإنما تحمى الأديان والحقوق الأخرى وحرية الناس في الاختيار، لهذا يهرب إليها الذين يعانون من الاضطهاد الديني أو السياسي أو أي اضطهاد آخر في دولهم ومجتمعاتهم، بمن في ذلك الذين يعادون العلمانية نفسها من الإسلاميين وغيرهم الذين يعتلون منابر المساجد والمعابد ليهاجموها في عقر دارها وهم آمنون على حياتهم وحرياتهم وممتلكاتهم ، ولو كانوا في دولة غير علمانية لما سمحت لهم بذلك، إن لم تسجنهم أو تقتلهم ، والأمثلة كثيرة حولنا!

ولكن لا تسمح العلمانية للأديان بالتدخل في أعمال اجهزة الدولة حتى لا تحابى ديناً على حساب آخر فيضار أحد أو تشتعل الفتن بين الناس، وهى لا تميز بين المواطنين على أساس ديني أو لا ديني، حتى تضمن حصول الجميع (في هذه الحياة الدنيا) على معاملة

متساوية، (أما في الحياة الأخرى فهذا شأن آخر)، وهى في هذا تتطابق مع القرآن الكريم الذي يقول: (فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر)!

الله سبحانه وتعالى هو من يحاسب على الكفر والإيمان وليس الناس، ولقد خيرهم الله بين الإيمان والكفر ولم يفرض عليهم الإيمان وكان قادرا على ذلك، بل سمح لأحد مخلوقاته وهو (إبليس) بأن يعارضه ويضم إلى حزبه كل من يقدر على فتنته، ولم يقل له (لا) ولم يسجنه أو يحرقه وكان قادرا على ذلك، فكيف يتطاول البعض على الله ويفعلون عكس مشيئته، ويفرضون الدين على الناس، وكأنهم أكثر حرصا من الله سبحانه وتعالى على عبادة الناس له؟!

والذين يربطون بين العلمانية والشيوعية جهلاء، لا يعرفون العلمانية، ولا يعرفون الشيوعية، وبعضهم يعرف ولكنه يتعمد الخلط بين الاثنين لتحقيق أهداف شخصية. الكثير من الأنظمة الشيوعية (مثل الصين) لا تعترف بالأديان أو الأفكار الأخرى غير الشيوعية ودونكم الاضطهاد الذي تمارسه الدولة الصينية على المسلمين (الإيجور) وغيرهم من أصحاب الديانات الأخرى، ولا تسمح لهم بممارسة طقوسهم الدينية بحرية وتقيد حركتهم داخل المناطق التي يعيشون فيها، بينما الأنظمة العلمانية (مثل كندا والنرويج) تحترم اديان وافكار وحقوق الجميع، بل تيسر لهم ممارسة حقوقهم وشعائرهم الدينية بحرية كاملة، وتفرض عقوبات صارمة على من يخالف ذلك!

نحن في حاجة إلى توعية مستمرة وإزالة سوء الفهم المستشري عن (العلمانية) في أذهان الكثيرين بانها الإلحاد أو أنها تروج للإلحاد، أو ترغم الناس على ترك أو تغيير أديانهم وأفكارهم أو تنشر التفسخ والانحلال في المجتمع كما يروج البعض، إما لسوء فهم أو سوء قصد لخداع الناس وارغامهم على اعتناق أفكارهم ومناصرة توجهاتهم وأحزابهم!

العلمانية لا تعنى الكفر، ولا تحدد إيمان الشخص وكفره، أو درجة الإيمان والكفر أو صاحب الخلق الرفيع وعديم الأخلاق .. فهنالك علماني مسلم، وعلماني يهودي وعلماني مسيحي، علماني متدين، وعلماني غير متدين و علماني كافر، وعلماني على خلق وعلماني عديم الأخلاق على خلق، مثل أي شخص آخر سواء كان علمانيا أو غير علماني ..إلخ، وقد يكون إيمان العلماني أكثر من إيمان الذى ينعته بالكفر، وهو شأن رباني لا علاقة لأحد به غير الله تعالى، والله وحده هو الذي يعلمه ويحاسب عليه!

....

ما الفرق بين الدولة العلمانية والدولة المدنية ؟

بقلم أ. د. حبيب عبد الرب سروري

يكتنفُ استخدام مفهومَي «الدولة المدنية» و«الدولة العلمانية» في خطابنا العربي اليومي غموضٌ وخلطٌ وملابسات، لاسيما منذ بدء ثوراتنا العربية المجيدة التي فتحت بابَ الجدل على مصراعيه حول هذين المفهومين اللذين باتا يتصدَّران أهداف هذه الثورات.

للاجابة على عنوان هذا المقال، وللتطرّق للصعوبات التي ستواجه «علمنَةَ» الدول المدنية التي تنشدها الثورات العربية، يلزم التذكير أوّلاً بتعريفَي هاتين الدولتين.

الدولة العلمانية (المتجذّرة في حيوات معظم الدوّل المتقدّمة من أمريكا غرباً حتى اليابان شرقاً، مروراً بكلّ أوربا لاسيما تركيا، مركز امبراطورية الإسلام سابقاً) «دولةٌ تفصل بين السلطات السياسية، والمالية، العلمية، والدينية. تُخضِعُها جميعاً للقانون المدنيّ الذي يحدِّدُ أدوارها وميثاق علاقاتها».

كلمة «الفصل» هنا ليست شديدة الأهمية فقط، لكنها بيت القصيد... ثمّة مبدآن علمانيان جوهريان ينبثقان من هذا الفصل:

المبدأ الأوّل: تفصلُ الدولة العلمانية بين مجالين مختلفين في حياة الناس: العام والخاص. المجال العام (الذي يضمّ المدرسةَ، والفضاءَ المدني عموماً) مكرّسٌ لما يخدم جميع الناس، بغضّ النظر عن أصولهم وألوانهم ومعتقداتهم الدينية أو ميولهم الإلحادية. لا مرجعية فيه لأي دينٍ أو فلسفةٍ إلحادية. أما المجال الخاص فيستوعب كلَّ المعتقدات والرؤى الشخصية، دينية كانت أم لا دينية أو إلحادية.

المبدأ الثاني: تضمنُ الدولة العلمانية المساواة الكلية بين كل المتدينين بمختلف مذاهبهم، واللامتدينين والملحدين أيضاً. تدافع عن حريتهم المطلقة في إيمانهم أو عدم إيمانهم (حريّة الضمير) وتحترمها بحق.

لعلّ مفهوم «الدولة المدنية» انبثق غداة إندلاع الثورات العربية، واكتسب أهميّةً متصاعدة بعد أوّل انتصاراتها. يُعرِّفُ الكثيرون هذه الدولة بأنها دولة «تحقق جملة من المطالب المتعلقة بالمواطنة المتساوية وبالديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان وغيرها من المطالب المتصلة بحاجة الشعوب العربية إلى التطور والتنمية، وتستمدُّ قانونها من الشريعة الإسلامية».

إذا كانت كل دولنا العربية اليوم أشكالاً مختلفة للدولة الدينية التقليدية، فالدولة المدنيّة المنشودة لا تختلف كثيراً هي أيضاً عن هذه الدولة الدينية إلا بنزعتها المُعلَنة لإرساء الديمقراطية والمساواة ومواكبة العصر الحديث، فيما تختلف الدولة المدنية بشكلٍ ملحوظ عن الدولة العلمانية.

لإجلاء ذلك يلزمنا تحديدُ بعض الفوارق الجوهرية بين مفهومَي هاتين الدولتين. أو بالأحرى يلزمُنا توضيح ما أضافته الدولة العلمانية للحضارة الإنسانية، وما لا تمتلك الدولة المدنية شروط تحقيقه.

لعلّ أحّد أبرز ما حققه مفهوم العلمانية على الصعيد الحضاري هو انهاء الصراعات والإضطهاد الطائفي والحروب الدينية في الدول التي ترسَّخَ فيها هذا المفهوم، بفضل مبدئه الثاني. يكفي على سبيل

المثال تذكُّرُ الخلافات الصدامية بين البروتستانتية والكاثوليكية في فرنسا وألمانيا وبريطانيا، والحروب الدينية الطاحنة التي سبقت عصر العلمانية. صارت هذه الحروب والصراعات مستحيلةً اليوم في المجتمعات العلمانية بفضل المساواة المطلقة بين الجميع.

لعل عدم اعتناقِ مفهومِ الدولة المدنية للمبدأ العلماني الثاني لا يبعث الأمل الجاد بامكانية التساوي الكليّ الحقيقي بين مختلف الفئات الدينية أو العرقية في دولنا المدنية المنشودة، أو بامكانية القطيعة مع ما يؤدّي إلى تمييز فئةٍ عن أخرى. ناهيك أن أدبيات الدولة المدنية لا تضمن الاعتراف بحقِ عدم الإيمان أو الإلحاد.

أحد أبرز الانجازات الحضارية الأخرى للدولة العلمانية إلغاؤها المطلق لِشرعية أية «فتوى» دينية أو سياسية تمسّ حياة عالِمٍ أو مفكِّر، أو تمنع إصدار أي كتاب، كما ازدحم تراجيدياً بذلك تاريخُ «فتاوى» الكنيسة في أوربا... لا تبدو في مشاريع دولنا المدنية أية نوايا تتعلق بالفصل القانوني بين الدين والسياسة والعِلم، بغية القطيعة الجذرية مع تاريخنا العربي الحافل بفتاوىٍ دينيةٍ وسياسيةٍ مضرّجةٍ بالقمع والدم مسّت حياة مفكرينا وأدبائنا بشكلٍ قياسيٍّ مريع.

تظلُّ المدرسة العلمانية أعظم إنجازات الدول العلمانية بلا منازع. يتأسّس عليها التفوق الحضاري لهذه الدول على بقية العالم. فهذه المدرسة (التي يَدرس فيها أبناء غير المتدينين أو ذوي الديانات والمذاهب المختلفة معاً، بشكلٍ حضاريٍّ متآلفٍ متناغم) مفصولةٌ تماماً عن تأثير أي دينٍ كان، أو فلسفةٍ مُلحِدة. تُعلِّمُ الطالبَ كيف يُفكِّر بروحٍ نقديّة، كيف يحكم لوحده دون أي يقينٍ مسبق بأية عقيدةٍ أو أيديولوجية، كيف يمارس حريّته في التحليل والتمحيص والرفض، وكيف يبني يوماً بعد يوم شخصيَّته المستقِلّة. تُكرِّس هذه المدرسة في الطالب العقليّةَ العلميّةَ الخالصة وتُنمِّي استخدامَها لِفهمِ الكونِ والحياة إنطلاقاً من مبادئ السببيةِ والتجربة والبرهان، وعبر دراسةِ نظريات العِلم الحديث، لاسيما نظريات النشوء والارتقاء، الانفجار

الكوني الكبير (البيج بانج)... تسمح له هذه المدرسة أيضاً الانفتاحَ على استيعاب كلِّ التراث الفكري الإنساني بمختلف تياراته الفلسفية، دينية أو لادينية... هي باختصار: مدرسة ثقافة العقل والحرية والحداثة بامتياز.

لا يوجد في مشروع الدولة المدنية، الذي تُلوِّحُ به الثورات العربية حتى الآن، أية رغبةٍ جليةٍ في قطيعةٍ جذريّةٍ مع فلسفةِ وتكوينِ المدرسة العربية الحالية (1) التي انجبت بامتياز اجيالاً ممن تعلموا الخضوع للجلاد، وترعرعوا في ثقافة التفسيرات الظلامية للكون والحياة، وحافظوا على سمعة تخلفنا العلمي والاجتماعي والحضاري عموماً.

ثمّة أيضاً إنجازٌ حضاريٌّ علمانيٌّ هام: تحوّلَ الدين في الدول العلمانية إلى سلطةٍ روحية خالصة، لا يستطيع السياسيّ التحكّم بها. لا يمكنه مثلاً إعداد الخطب الدينية التي تُلقى في المعابد، مثل حال خطب مساجد دولنا الإسلامية التي لا تخجل أحياناً من التصريح بأن حاكمَ بلدِها «سادسُ الخلفاء الراشدين وأميرُ المؤمنين وسليلُ رسولِ رب العالمين!»...

باختصار شديد: ينتمي مفهوم الدولة العلمانية إلى نخبةٍ من المفاهيم الإنسانية الحديثة الراقية التي تتغلغل جذورها في أعماق الفكر الإنساني العالمي، لاسيما العربي المتنوّر (2). لا يرتبط هذا المفهوم بالطبع بنظامٍ محدّد، رأسمالي أو اشتراكي، يمينيٍّ أو يساري...

رغم توسّع انتشار العلمانية دوليّاً، يجد مفهومُ العلمانية عراقيل وكوابح لا حدّ لها في مجتمعاتنا العربية، تنذر بصعوبةٍ هائلة ستواجه عَلمنَة دولهِ المدنية المنشودة.

لعلّ أبرز مناهضي هذا المفهوم هم الظلاميون الذين يمارسون تجاهه تضليلاتٍ ذكيّة تَعرَّضنا لها في مقال سابق (2). يرافقهم بالطبع الطغاة العرب الذين يتدخّلون بضراوة في شؤون الدين

ويستخدمون الفقيه مطيةً للسيطرة على أدمغة أبناء شعوبهم، وممارسة دكتاتورياتهم.

ليس هؤلاء فحسب، بل هناك العديد من «الثوريين» العرب الذين يتسمّرون أمام مفهوم العلمانية أو يعتبرونه، بكل بساطة، مفهوماً استعمارياً كونه انطلق من الغرب، رغم تِكرارهم لمصطلحاتٍ نهضت أيضاً في الغرب ذاته، كالديموقراطية وحقوق الإنسان.

ثمّة أيضاً عددٌ من المثقفين العرب الذين يجدون صعوبةً في خوض الانتقال للفكر العلماني، لأسبابٍ متنوّعة لا يمكن حصرها في هذا المقال.

لعلّ أبرز هذه الأسباب خيبة هؤلاء المثقفين العرب من السلوك اللاإنساني الجشع، أو اللاعلماني المنافق، لقادة عددٍ من الدول العلمانية الغربية وبعض مفكريها، خارج دولهم أو داخلها أيضاً.

يكفي على الصعيد الخارجي تذكُّرُ تحالف قادة هذه الدول، في عمق الحرب الباردة، مع السلفيين المسلمين وتدريبهم عسكرياً ضد «الشيوعية الكافرة» في أفغانستان، وما أدت إليه عواقبه من كوارث زلزلت الغرب في عقر داره. أو يكفي اليوم مراقبة التحالف المقدس لأمريكا العلمانية مع سياسات التوطين الإسرائيلية المنطلقة من أسس لاعلمانية رجعية عنصرية: «أرض الميعاد»، «خير أمة اخرجت للناس»...

لا يجد هؤلاء المثقفون العرب، وعندهم كلُّ الحق في ذلك أيضاً، منطقاً لفهم الازدواجية في سموّ مبادئ العلمانية ذات البعد الإنساني الراقي من ناحية، وفي خساسة السياسات الاستعمارية والاقتصادية والمالية الجشعة للدول العلمانية وما تصنعهُ من أزمات دولية تدمِّرُ الدول النامية من ناحية أخرى.

ويكفي، على الصعيد الداخلي لبعض الدول العلمانية، ملاحظة كيف يلجأ بعض قادتها السياسيين، مثل بعض قادة اليمين الفرنسي، بتسريب تصريحات انتخابية ديماغوجية نتنة، تسيء للعلمانية

أساساً، بهدف إرضاء بعض العنصريين من الناخبين الذين لا يحترمون، لسببٍ أو لآخر، الأديان التي دخلت النسيج الإجتماعي الفرنسي في العقود الأخيرة كالإسلام.

لا يخلو مواقف بعض قادة اليسار ومفكريه من أخطاء موازية تسيء للعلمانية هي الأخرى عندما تلجأ، في معمعان معارضتها الإيديولوجية لليمين، إلى سلوكٍ لاعلمانيٍّ يدافعُ، باسم الحريّة الشخصية، عن مظاهر دينية ظلامية صارخة، كالنقاب الوهابيّ الطالباني، تتسلّل لِفضاء المجال العلماني العام الذي يُفترض أن يخلو من أي مظاهر تُخِلّ بالمبدأ العلماني الأول.

ولعلّ سلوك بعض العلمانيين المتطرفين، الذين يمارسون العلمانية كدِين، يسيءُ هو الآخر لمفهومها. لا يستوعب هؤلاء مثلاً دور الاسطورة والأديان في حياة الكثيرين. يغامرون أحياناً باقحام العِلم والفكر الحر في جدَلٍ هدفه دحض فرضياتٍ دينية بحتة (مع أنها ليست فرضيات علميّة أساساً) أو السخريّة بحدّة من رموزٍ مقدّسة ذات أهميّة عاطفية قصوى في حياة المتدينين... أليس من الكياسة بمكان عدم تجريح هؤلاء أو ايذاء مشاعرهم بمسِّها الكاريكاتوري الواخز؟...

(*) حبيب عبدالرب سروري كاتب يمني، بروفيسور في علوم الكمبيوتر، فرنسا.

نشر للمرة الأولى في صحيفة القدس العربي بتاريخ ا أكتوبر 2011.

....

حول مفهوم العلمانية

فيصل محمد

العلمانية تعني :

1/ الفصل بين ما هو نص ديني مقدس، وبين ما هو زمني ومتغير.

2/ فصل الدين عن الدولة – فصل الخاص عن العام – فصل الثابت عن الزمني – فصل المقدس عن المتغير.

3/ نظام حكم ونمط حياة مبني على حكم الكفاءات وضمان الحريات الشخصية كحرية العبادة والمعتقد الديني.

4/ فصل الجيش والشرطة والقبيلة والدين عن مؤسسات الحزب، وتكون هنالك إستقلالية تامة بيم كل المؤسَّسة لوحدها.

5/ نهج علمي يضمن الفصل ما بين السياسة والدين في مجال الحياة العامة.

6/ تؤمن العلمانية بأن أساس التشريع في الدولة يجب أن يعتمد على المصلحة العامة والمصلحة الخاصة فقط.

7/ العلمانية تعامل جميع مواطنيها بشكل متساوي بغض النظر عن إنتماءاتهم أو تفسيراتهم أو أفكارهم الدينية.

8/ العلمانية لا تعني رفضاً للدين أو زندقة أو إلحاداً – هي تجربة إزاحة المقدَّس الآيديولوجي من حقل السياسة والتربية والمجتمع.

9/ العلمانية لا تنظر للإنسان على أساس ديني أو ثقافي أو عرقي أو قبلي .. بل على أساس كونه إنسان فقط.

10/ العلمانية إعلان تنويري يعلي من شأن التسامح والحرية والمحبة ويرفض كل أشكال القهر والعبودية الدوغمائية.

11/ تعتبر العلمانية أساس الإنتماء لأي بيئة أو مجتمع هو المواطنة ولا تنظر للدين على أنه أساس مهم لتحقيق الإنتماء.

....

موقف الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال من الدولة الدينية

القائد/ عبد العزيز آدم الحلو

للتعرُّف على رؤية الحركة الشعبية لتحرير السودان حول الدَّولة الدِّينية، نستعرض أيضاً بعض ما جاء في لقاء نُشر بتاريخ : 23 سبتمبر 2011 بصحيفة المصير التي تصدر بدولة جنوب السودان مع القائد/ عبد العزيز آدم الحلو - حول **موقف الحركة الشعبية من الدَّولة الدِّينية، حيث ذكر الحلو:**

((إن موقف الحركة الشعبية فيما يتعلَّق بمسألة الدَّولة الدِّينية أو علاقة الدِّين بالدَّولة، هو موقف مبدئي ولا يقتصر ذلك على الشريعة الإسلامية فقط، بل يشمل كافة القوانين الدِّينية - إسلامية كانت أم مسيحية، أو هندوسية .. أوغيرها - والحركة الشعبية تُنادي بالعلمانية لضرورة إخراج "السُّلطة الزمنية" من الدِّين، وتطبيق منهج علمي في الحُكم قابل للقياس والتَّصحيح والتطوير)).

ثم يضيف الحلو : ((ويُمكن إجمال موقف الحركة الشعبية دون إبتسار في ثلاثة نقاط :

1- لا يحِقُّ للدَّولة أن تفرض أي دين أو مُمارسة دينية على المواطنين؛
2- تكفُل الدَّولة حرية الإعتقاد، والتديُّن، والتعبُّد، والتنظيم، والدعوة بطُرق سلمية؛
3- من واجب الدَّولة سن القوانين التي تحمِي المواطنين من مُحاولة أي فرد أو جماعة القيام بفرض عقيدة أو توجُّهات دينية على هؤلاء المواطنين)) .

وفي ردِه على حُجة المؤتمر الوطني بأحقيَّة الأغلبية في السُّودان الشمالي أن تختار نوع القوانين التي تحكُمه، ردَّ بقوله :

((إن مُبرِّر الأغلبية في مواجهة الأقليَّة، حُجَّة واهية، ولا تقوم في إطار الدولة الحديثة ومباديء وقيم النظام الليبرالي، حيث أن الفرد هو الأساس، وإن الدَّولة ما وجِدَت إلَّا لخدمة وحماية حقوقهِ وحرياتهِ وصون كرامتهِ، ورغم ذلك، هناك عدة أسباب إقتضت موقف الحركة الشعبية وضرورة تمسُّكها بفصل الدين عن الدَّولة وهي :

1- أسباب مُتعلِّقة بطبيعة الدين نفسه؛
2- أسباب مُتعلِّقة بتاريخ المُمارسَة الدينية؛
3- أسباب مُرتبطة بطبيعة الدولة الحديثة.

بخصوص الأسباب المُتعلِّقة بطبيعة الدين نفسه، نجد أن أساس الدّين، وأهمَّ قيمة فيه هي الإيمان، ومن المعلوم أن الإيمان مكانه الضَّمير، والضَّمير مجاله الفرد، وبالتالي لا يُمكِن فرض الدِّين قسريَّاً على الفرد، وذلك لأن أهمَّ قاعدة في الدِّين هي : "إنما الأعمال بالنيَّات، ولكل أمريءٍ ما نوَى")).

ويواصل الحلو :

((أما بخصوص طبيعة الدولة الحديثة نجد أن أهم ما في الدَّولة الحديثة والمُجتمع الحديث، هي أنها دولة مؤسَّسات، تقوم على إختلاف الإختصاصات، وأن هذه المؤسَّسات قادرة على البحث والتقصِّي، وإيجاد حلول لمشاكل المواطنين بعيداً عن المقولات الدِّينية، وتسند هذه المؤسَّسات معاهد بحوث ومؤسَّسات تعليمية. وفي الدولة الحديثة تستطيع هذه المؤسَّسات عبر البحث العلمي من تقديم مُعالجات لكافة القضايا التي تواجه المُجتمع بما في ذلك قضايا الأخلاق. وفي المجتمع الحديث يتم التفريق بين "المجال العام" و"المجال الخاص"، وبالتالي فإن القوانين التي تصدُر عن الدولة تكون مُختصَّة بالـ"مجال العام"، مع إعطاء الفُرصة للـ"مجالات

الخاصة" لتقوم بسَن قوانينها كلياً في : (المسجد/ الكنيسة / الشركة / النادي/ ... الخ))..

وفي سؤال عن دوافع القوى السياسية التي تقف وراء مُحاولات فرض الشريعة الإسلامية .. ردَّ قائلاً :

((هي دوافع عِرقية وسياسيَّة وليست دينيَّة، وهي مُحاولات لتمرير أجِندة ثقافية لا علاقة لها بقيَم الدِّين الإسلامي، وفي تقديري - إن الدوافع الحقيقيَّة تهدُف إلى خلق إمتيازات تُمهِّد للسيطرة على السُّلطة)).

ويضيف القائد/ عبد العزيز الحلو :

((إن الدَّعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية هدَفت أيضاً إلى تحجيم عملية تحرير المرأة السودانية التي بدأت في إرتياد دور التعليم، والمُشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، لذلك سعت القوَى الرجعية إلى إعادة المرأة إلى المنزل تحت ذرائع النِصوص الدِّينية)).

الفصل الثاني

العلمانية كموقف تفاوضي

الفصل الثاني

العلمانية كموقف تفاوضي

العلمانية مطلب شعبي و الرسول (ص) كان علمانياً.

عبير المجمر (سويكت)

ألم يكن النبي صلى الله عليه وسلم علمانيا مع المختلف عنه دينيا و ثقافيا؟؟؟

قضايا الساعة السودانية تتصدرها مطالبة بعض الحركات المسلحة بعلمانية الدولة و حق تقرير، و قد ربطت الحركة الشعبية قطاع ـ الشمال بقيادة الحلو حق تقرير المصير بعلمانية الدولة ، فإن لم تجد استجابة في أحقية المواطنة بلا تمييز و إلغاء الشرعية الإسلامية و بسط العلمانية عندها تكون ممارسة تقرير المصير الشرعية.

و علمانية الدولة ليست مطلب الحركة الشعبية قطاع ـ الشمال جناح الحلو فقط بل و مطلب حركة تحرير السودان بقيادة عبدالواحد نور و كذلك جزء من الأصوات الشبابية داخل حركة تحرير السودان بقيادة مني اركو مناوي .

إضافة إلى أن معظم الأصوات الشعبية السودانية و تلك التي أحدثت ثورة ديسمبر التصحيحية المجيدة على نطاق واسع باتت تطالب بالعلمانية، و شريحة كبيرة من أبناء الإسلاميين، بعد أن ذاق الشعب السوداني بمختلف مكوناته الأمرين على مر تاريخ الحكم السوداني من العقلية المتاجرة بالدين و، " التدين المغشوش" كما وصفه العلامة الغزالي رحمة الله عليه، و من قال فيهم الإصلاحي الإسلامي مصطفى المنفلوطي:(ليت هؤلاء الذين ينفقون أعمارهم في الحيض و الإستحاضة، و المذي و الودي، و الحدث الأصغر و الحدث الأكبر، يعرفون من سر الدين و حكمته و الغرض الذي قام

له، ما يعرف هؤلاء الذين لا يفهمون معني الجنة و النار، و لا يميزون بين الدين و التين).

و سرده في نهاية روايته مدينة السعادة التي هي عبارة عن نقد إجتماعي في قالب أدبي :(عجبت أن يكون مثل هذا الإيمان الخالص راسخا في نفوس أهل هذه المدينة، و لم يرسل إليها رسول، و لم ينزل عليها كتاب، وأهلها لا يعرفون الجنة و النار و لكنهم بلغوا مرحلة الموحدين الصادقين الذين يعبدون الله مخلصين له الدين لا يرجون ثوابا و لا يخافون عقاباً).

و كذلك الإمام الازهرى و رجل الدين الإصلاحي التجديدي الوسطى الشيخ عبده رحمة الله عليه في وصف رحلته لباريس لحضور مؤتمر 1881 و بعد عودته منها و مقولته الشهيرة (وجدت إسلاماً ولم أجد مسلمين، و عندما عدت للشرق وجدت مسلمين ولكن لم أجد إسلامًا).

و مقولة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :(إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة).

سابقاً كانت العلمانية أحد مطالب الأخوة الجنوبيين السودانيين و اليوم هي أحد المطالب الرئيسية للأخوة في جبال النوبة، فأما ديمقراطية كاملة الدسم المواطنة بلا تمييز أو تقرير المصير، فهل يتجزأ السودان مرة أخرى بسبب من يدعون خوفهم على الإسلام و دولة الإسلام؟؟؟ و المحافظة على الهوية السودانية التي يدعون أنها سوف تسلب أن جاءت العلمانية؟؟؟ ، فهذه الإدعاءات تسمى فرفرة مذبوح يخاف "الوسطية المعتدلة و الإصلاح " و يسميها "حداثة غربية و فسوق "، يخاف "العلمانية"، و"دولة القانون" و أحقاق الحق و يقول أنها "علمانية هدم الدين"،و إنما يخافون على تجارتهم أن تبور و يريدون إستمرارية بناء الذات و الجاه و السلطة على حساب تغييب العقول و المتاجرة بإسم الدين،" ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين".

السودان كان و مازال حتى بعد انفصال الجنوب بلد متنوع عرقيا و أثنيا و ثقافيا و دينيا، و العدالة الإسلامية قبل الإنسانية تروى أن اذا وجد التنوع الديني و الإختلاف فأنت لا تفرض شرعية إسلامية على بلد و أن كانت أغلبيته مسلمة، لأن هناك جزء من الشعب لا يؤمن بهذا المعتقد، أما إذا أتفق الشعب باجمعه عبر استفتاء شعبي ديمقراطي حر نزيهة بأنه يتمسك بفرض الشرعية الإسلامية و يفرض العلمانية فهذا شي اخر، لكن القرار لا يتخذ عبر حزب او إعلان الحرية و التغيير و مجلس سيادي و لا يحزنون، لا قطعا عبر استفتاء شعبي مباشر.

ومن يكفروا و يجرموا كل من يتحدث عن العلمانية و المزايدة على الآخرين نقول لهم: ("لا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى")، وهؤلاء المتطرفين من بقايا النظام البائد نزيدهم تذكيرا أن المؤمن كيس فطن، و الأصل في الإسلام أنه دين يسر و ليس دين عسر، و دين وسيطة، و الرسول صلى الله عليه وسلم لم يغضب قط كغضبه من المتشددين وقال : هلك المتشددون الذين لا يخففوا على الناس ولا يعاملوهم بيسر، و يقال في الأثر أن الرسول صلعم لم يخير في أمر إلا و اختار أيسره و أسهله وأوسطه تخفيفا علي الناس و رفقا بهم.

و نزيدهم علما أن الرسول صلعم في تعاملاته مع الآخر المتخلف دينيا و ثقافيا... إلخ كان علمانيا، و السودان يشمل اختلاف و تنوع واسع النطاق، و يذكر أن الرسول صلى الله عليه وسلم الرسول في صلح الحديبية عندما وصل سهيل بن عمر من قريش لعقد هدنة لمدة عشر سنوات، فقال الرسول صعلم : أكتب يا على بسم الله الرحمن الرحيم، و هنا قال سهيل : من الرحمن الرحيم؟ نحن لا نعرف الرحمن الرحيم أكتب : بأسمك أللهم، فرد الرسول صلعم :إذن امحوها يا علي، فمحاها على رضى الله عنه، ثم تابع الرسول صلعم :هذا ما أتفق عليه محمد رسول الله، و هنا أوقفه سهيل وقال : لا تكتبها لأني لا أقر أنك رسول الله ولو كنت أقر بذلك لأمنت بك، فقال الرسول صلعم : لا بأس امحوها يا علي، فرد على : لا و الله لا

امحوها، فقال الرسول صلعم : أرني إياها يا علي وقام الرسول صعلم بمحوها بنفسه.

و ذكرى فأن الذكرى تنفع المؤمنين، فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمصيطر، نذكرهم كذلك بأن الإمام أحمد بن حنبل عندما قام بتغير جزئيه في مذهبه إحلالا للديمقراطية، و اتباعا للموضوعية والوسطية و المرونة، فالامام أحمد بن حنبل في مذهبه يقرأ البسمله في سره لا يجهر بها، ولكن عندما صل بالمدينة جهر بالبسملة و عندما سئل : لماذا خالفت جزئيه في مذهبك؟ فرد قائلاً : فعلتها احتراماً لصاحب هذا المقام الذي كان يجهر بالسملة.

فيما يتعلق بموضوع جبال النوبة بالتحديد بعد انفصال الجنوب ما زالوا يحتفظون بخصوصيتهم الدينية و الثقافية و لا يمكن إجبارهم على القبول بالعيش تحت حكم يرفض العلمانية اذا كانت مطلبهم، و يبقى تقرير المصير حق شرعي أقره العالم الدولي القانوني الإنساني، و يحق لهم في حالة رفض العلمانية تقرير مصيرهم فلا يجبر إبن آدم على ما لا يريد متى استعبدتم الناس و قد ولدتهم أمهم أحرارا.

حكاية شرط "العلمانية"!!

عثمان ميرغني – حديث المدينة - الأربعاء 18 ديسمبر 2019

الحركة الشعبية شمال بقيادة السيد عبد العزيز الحلو أصدرت بياناً نفت فيه تنازلها عن "شرط العلمانية"! وقالت إن إغفال هذا الأمر سيقود تلقائياً إلى مسار "تقرير المصير" البوابة المفضية للانفصال على غرار دولة جنوب السودان.

وبالطبع؛ كلمة "العلمانية" كافية لإثارة سجال سياسي كبير يتجاوز القيادات إلى القواعد الشعبية، وربما ينقسم المجتمع السوداني بين

معارض ومؤيد وتصبح ""العلمانية"" المعبد المقدس الذي تراق على عتباته الدماء.

بصراحة؛ المشهد السياسي السوداني يتعبد في محراب ""المصطلحات""، يدور حولها ويتمتم بها مثل درويش في حلقة الذكر على رأي كبيرنا الدكتور منصور خالد عافاه الله من محنة السرير الأبيض الذي طال رقاده عليه بمستشفى في مدينة لندن.

أنصح المفاوض الرسمي من جانب الحكومة السودانية أن يقبل دون تردد بـ""علمانية"" الدولة، وما جاورها من مصطلحات مثل عبارة ""فصل الدين عن الدولة"".. ليبقى بعد ذلك المحك في التوصيف القانوني والفني المباشر لهذه المصطلحات..

ما هو المطلوب ليكون السودان دولة ""علمانية""؟ بكل يقين ليس مطلوباً الذهاب إلى الأمم المتحدة وتسجيل اسم السودان في قامة الدول ""العلمانية""، لسبب بسيط، هو إن مثل هذه القائمة لا وجود لها.

حسناً؛ لنكون دولة ""علمانية"" فلنأخذ مثالاً لدولة ""علمانية"" ونستنسخ المعايير ذاتها هنا.. فتلكن الولايات المتحدة الأمريكية، فيصبح السؤال، ما هو المطلوب لنكون دولة ""علمانية"" مثل أمريكا؟ الإجابة التي لا مناص منها هي أن ننقل المباديء القانونية في الدستور الأمريكي التي جعلت من أمريكا دولة ""علمانية"".. ولماذا نضيع الوقت فلننقل الدستور الأمريكي بحذافيره!!!

الدستور الأمريكي أشار إلى ""الدين"" في التعديل الأول، أو ما يعرف بوثيقة الحقوق ويقول النص الدستوري:

(لا يصدر الكونغرس أي قانون خاص بإنشاء دين من الأديان أو يمنع حرية ممارسته، أو يحد من حرية التعبير أو الصحافة، أو من حق الناس في الاجتماع سلمياً، وفي مطالبة الحكومة بإنصافهم من الظلم).

بعبارة أخرى الأديان وحرية ممارستها في أمريكا – المثال العلماني – محروس بالدستور.. وفي العام 1955 أضاف الكونغرس عبارة "توكلنا على الله" In God We Trust في أوراق العملة "الدولار" وفي العام التالي عمم العبارة لتصبح شعاراً للدولة.

بعبارة أخرى المفهوم الفني الدقيق لمصطلح "علمانية" لا علاقة له بالدين إطلاقاً، ولا يتحول إلى قواعد قانونية تحظر على أحد أن يمارس كافة حرياته الدينية..

نفس الأمر ينطبق على عبارة "فصل الدين عن الدولة" فهو مجرد مبدأ تاريخي حتمه هيمنة الكنيسة كمؤسسة على الحكم والسلطة، ولكنه لا يمس الدين من حيث المعتقد أو الممارسة، فحتى القسم الذي يؤديه رئيس أمريكا هو في الحقيقة ممارسة دينية نصه (أقسم بأنني سأقوم بإخلاص بمهام منصب رئيس الولايات المتحدة وبأنني سأبذل أقصى ما في وسعي لأصون وأحمي وأدافع عن دستور الولايات المتحدة).

لا تضيِّعوا الوقت بالغرق في شبر ماء هذه المصطلحات.

....

السياسة السودانية مسرح للا معقول !!

رشا عوض

احتمال حميدتي يحرج ناس الحرية والتغيير وحكومتهم ويعلن من جوبا موافقته على علمانية الدولة ويدق التربيزة ويقول لا فوضى بعد اليوم !!

ما بعيد ابدا !!

السياسة السودانية مسرح للا معقول !!

والصراع والاختلاف لا علاقة له بمواقف فكرية صميمة !

مثلا في الستينات الختمية بقيادة الشيخ علي عبد الرحمن كانوا ضد طرد الحزب الشيوعي من البرلمان بينما الزعيم الأزهري زعيم الوطن الاتحادي حزب المثقين واللبراليين والطبقة الوسطى قاد بنفسه المظاهرات المطالبة بحل الحزب الشيوعي مع ناس سعاد الفاتح !!

أكثر الدساتير علمانية في تاريخ السودان هو دستور 2005 الذي أجازه برلمان الكيزان!

والوثيقة الوحيدة في الادب السياسي السوداني التي ذكرت العلمانية صراحة كانت اعلان مبادئ الايقاد 1994 التي وقعتها حكومة الكيزان قبل المفاصلة!

عندما وقع الميرغني اتفاقية السلام مع جون قرنق رفع الكيزان المصاحف على أسنة الرماح وجرائدهم كتبت التقى صنم من أصنام الطائفية مع صنم من أصنام الصليبية في اشارة لجون قرنق وبعد المفاصلة وقع الترابي (صنم الاستهبال والاحتيال) مذكرة تفاهم مع جون قرنق الصليبي! ونسي أعراس الشهيد التي عقد فيها بنفسه قران حوريات الجنة على الشهداء الذين أرسلهم هو لقتال قرنق الكافر!! وكان الترابي الوحيد من السياسيين الذي يقول ان البشير يجب ان يذهب الى الجنائية ونسي كلامه عن الحكم بما انزل الله! وطبعا لو انعكست الأية وكان المطلوب للجنائية الترابي او احد حوارييه الذي هو عنهم راض لأصبح التحاكم إلى الجنائية تحاكما إلى الطاغوت!!

مضامين دساتير الكيزان من دستور 1998 الى دستور 2005 الذي حكموا به حتى سقوطهم علمانية! وما يطرحه الامام الصادق المهدي في كل كتاباته عن شكل الدولة ونظام الحكم هو جوهر العلمانية!! والمؤتمر السوداني حزب علماني! والحزب الشيوعي بما انه ماركسي فهو بالضرورة علماني! فلماذا يتعطل مشروع السلام تهربا من العلمانية ؟ عاملين خاطر لمنو؟ للكيزان الأفاكين الحرامية

الذين يبدلون افكارهم الدينية مثل ما يبدلون احذيتهم ولا يكلفون انفسهم بشرح الاسباب لاحد!

ومافي زول يكضب علي روحو ويقول الشعب السوداني ضد العلمانية لأنو متدين! الشعب السوداني المتدين دا هاجر بالملايين للدول العلمانية وما مستعد يرجع منها او يتنازل عن جنسياتها! والشعب السوداني أولاده يشقون الصحاري ثم يركبون البحار معرضين انفسهم للموت غرقا في سبيل الوصول الى الدول العلمانية! والشعب السوداني خرج بالملايين في ثورة أطاحت بالكيزان وما معقول يكون اطاح بالكيزان عشان يجيب كيزان جدد!

والتدين ما عايز دولة دينية بدليل ان من هاجروا الى اوروبا يمارسون شعائرهم تحت حماية وحراسة شرطة الدول العلمانية!!

الموضوع دا عايز ارادة سياسية صلبة وعايز تصميم على العبور الحقيقي نحو المستقبل وعايز ناس ما بخافوا من الكيزان!!

لو فشل مشروع السلام عشان حكومة الثورة بتتراجف وتتزاوغ من العلمانية دي عوجة كبيرة وفضيحة بي جلاجل!!

العلمانية أم الانفصال ؟ !

زهير السراج - مناظير - الجريدة

* نفس المعادلة البائسة التي سيطرت على مفاوضات نيفاشا بين النظام البائد والحركة الشعبية لتحرير السودان قبل خمسة عشر عاما وقادت الى انفصال جنوب السودان في عام 2011 ، هي التي تسيطر على مفاوضات السلام بجوبا حاليا وتعيق الوصول الى اتفاق يحقق وحدة البلاد، حيث اصر النظام البائد على تطبيق الشريعة الاسلامية في السودان كورقة سياسية ظل يلعب بها لخداع البسطاء، بينما اصرت الحركة الشعبية في المقابل على حق تقرير المصير الذى قاد الى انفصال الجنوب، وفقدان جزء عزيز من الوطن

وخسارة موارد بشرية وطبيعية ضخمة جدا كان يمكنها دعم السودان في ازمته الاقتصادية الحادة، بالإضافة الى الكارثة التي تعيشها الدولة الجديدة باندلاع الحرب الاهلية القبلية وانعدام الاستقرار وانتشار التخلف والفقر والامراض والتعرض للعقوبات والعزلة الدولية، وكلها مشاكل ضخمة لم تكن لتحدث لو ظل الجنوب جزءا من السودان .

* السيناريو ذاته يدور الان بجوبا، حيث تصر السلطة الانتقالية على تأجيل التفاوض حول نوع القوانين التي ستُطبق في السودان الى المؤتمر القومي الدستوري، بينما تصر الحركة الشعبية لتحرير السودان قطاع الشمال) عبدالعزيز الحلو (على علمانية الدولة او الحصول على حق تقرير المصير لجنوب كردفان .. أما الخيار الثالث فهو فشل المفاوضات واستمرار الصراع وتأخر السلام مع كل آثاره السلبية على السودان سواء على المستوى الداخلي او الخارجي، الأمر الذى يعنى بقاء الاوضاع على ما هي عليه من ازمات ومشاكل واحتراب وفقر وتخلف وعلاقات دولية غير مستقرة، وكأن النظام البائد لا يزال يحكم السودان ويتحكم فيه!

* إذا أضفنا لهذه المعضلة، التجاهل الكبير الذى تبديه الحكومة تجاه ملف جرائم دارفور والاصرار على عدم تسليم المخلوع وبقية المتهمين الى المحكمة الجنائية الدولية بالإضافة الى عدم وجود أي مؤشرات تدل على وجود رغبة في محاكمتهم داخليا حتى الآن، او حتى تشكيل لجنة وطنية للتحقيق في الجرائم الفظيعة التي ارتكبوها ــ كما أشارت الى ذلك المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في تقريرها الدوري عن دارفور امام مجلس الامن قبل يومين ــ فإن ذلك يعنى بوضوح شديد الفشل الذريع في انهاء الصراع وتحقيق السلام وارساء الاستقرار السياسي، وهى أهم مهام الحكومة خلال الفترة الانتقالية التي يترتب عليها تنفيذ بقية المهام مثل انعقاد المؤتمر الدستوري الذى يحدد طبيعة الحكم في البلاد وقيام الانتخابات التي تحدد من يحكم البلاد، ومن ثم الانطلاق الى الامام لتحقيق بقية الاهداف المنشودة من تنمية واستقرار اقتصادي وانفتاح على العالم

. إذا لم يتحقق السلام فلن تتحقق هذه الاهداف، وإذا لم تتحقق العدالة لضحايا دارفور ولم تتمخض المفاوضات التي تدور في جوبا الآن عن اتفاق، فلن يتحقق السلام !

* فوجئت بالتشدُّد الكبير الذى يبديه وفد السلطة الانتقالية والحكومة حول موضوع القوانين التي تحكم البلاد والحديث عن ترك ذلك للمؤتمر القومي الدستوري، وهى نفس المعضلة التي ظلت تواجهنا منذ الاستقلال حتى اليوم، وتمسك بخناقنا وتلقى بنا في اتون الحروب والصراعات، وتقعد بنا عن النمو والتطور وتعيدنا بخطوات سريعة الى الوراء كل يوم عن الذى يسبقه، بينما هي قضية في غاية البساطة لا تحتاج الى كل هذا التردد والخوف والتأجيل واستمرار الصراع والازمات والمشاكل والتعقيدات وتمزيق البلاد، خاصة مع اقرار الوثيقة الدستورية في المادة) 3 (بان " جمهورية السودان دولة مستقلة ذات سيادة ديمقراطية تعددية لا مركزية، تقوم فيها الحقوق والواجبات على أساس المواطنة دون تمييز بسبب العرق او الدين او الثقافة او الجنس او اللون او النوع او الوضع الاجتماعي او الاقتصادي او الرأي السياسي أو الاعاقة او الانتماء الجهوى او غيرها من الأسباب " ، فماذا تبقى لكى تتحقق علمانية الدولة؟ !

* العلمانية لا تعنى الالحاد، كما ذكرت في مقال كامل من قبل، وإنما تعنى الحرية لجميع الاديان والمعتقدات والافكار وتساوى الجميع أمام القانون، فلماذا التردد من مفاوضي الحكومة في الموافقة على علمانية الدولة مقابل تحقيق السلام والحفاظ على وحدة البلاد؟ ! إذا وجدنا العذر للنظام البائد في التلاعب بالدين من أجل تحقيق أهداف سياسية ومصالح ذاتية ضيقة، فما هو عذر حكومة الثورة وسلطة الانتقال؟ !

* إذا كانت هنالك معادلة قادت في السابق الى انقسام البلاد وازماتها المتلاحقة، فهنالك معادلة معاكسة لها يمكن وضعها على النحو

التالي : دولة علمانية + محاكمة المتهمين في جرائم دارفور = السلام !

* ماذا نريد : السلام والاستقرار والتنمية، أم الحرب والفوضى والتخلف .. العلمانية ام الانفصال ؟ !

الجريدة

....

ضمان العيش المُشترك ام حق تقرير المصير!

عبد العزيز التوم ابراهيم

1- سياسات الاستباحة !

الانسان المُستباح " Homo sacer" في القانون الروماني القديم يشير الي رجل ملعون ،او منفي ،او مجرد من مواطنيته وبالتالي اصبح مُكّرسا للالهة ،ويمكن لايّ كان قتلة دون عقاب ،ولكن بمُقتضي تكريسه لا يمكن التضحية به في طقس ديني ،حياة الرجل المُستباح لا تحمل اي قيمة لدي الحاكم ،هو موجود فقط بصفته البيلوجية او في حياة عارية (Ze) ، وبالتالي ،كشيْ دون درجة الآدمية ،ينبغي إعالته بالمعني اكثر بدائية ،كما ينبغي إبعاده عن الوجود الطبيعي للانسانية في حياة سياسية (Bios). هكذا ظلت المجموعات المُستباحة في السودان "دافور -جبال النوبة -النيل الازرق"خاضعة لأعلي درجات النفي والاستبعاد المجتمعي، إمعانا لتنفيذ سياسات ممنهجة ومرسومة سلفا من قبل مهندسي الدولة المُساماة مجازا بالدولة السودانية " لانها لم تقم علي اساس التعاقد الاجتماعي بين الشعوب السودانية " فاتخذت الدولة المجازية العنف القانوني لاسباغ مشروعية علي افعال غير انسانية، لم تاخذ من القانون الي راءده الخارجي ، تحت شرعنات ومبررات استعادة هيبة الدولة تارة وطُورا اخري محاربة التمرد ضد المجموعات المستباحة ، حيث كانت المحصلة النهائية ارتكاب ابشع الجرائم

والتي في الاساس قُصدت لتدمير كرامتهم وانسانيتهم ، ولنظام الانقاذ له القدح المُعَلي في إنفاذ هذه السياسات وتوصيلها الي أعلي مراخي الوصف اللاإنساني نحو خاتمة لصيرورة سياسات الاستباحة المُتبعة رسميا ،وخاصة الاعلان الشهير للرئيس المخلوع امام مناصريه ومشايعيه " ان اغتصاب امرأة دارفورية من قبل جندي جعلي مفخرة لها" ؟!!!.

2- اعادة تدوير الازمات !

إستمرار فرض قوانين الطوارئ في دافور وجبال النوبة والنيل الازرق لتاريخ كتابة هذا المقال ،والذي يُخول سلطات مطلقة للاجهزة التنفيذية والامنية في استباحة انسان هذه المناطق عبر النهب الاقتصادي والتسلط البوليسي والاعتقال والتعذيب والتصفيات الجسدية بدون محاسبة عادلة ،والغرض الاساسي من تطبيق حالة الاستثناء في هذه المناطق هو اماكنية اجراء تصقيات جسدية بصورة واسعة ومنظمة ،ليس فقط للخصوم السياسين من الحركات الثورية التحررية ،بل لشرائح كاملة من المواطنين تعتبرهم السلطة ،لسبب او لآخر ،غير قابلين للاندماج في النظام السياسي. وببزوغ فجر الثورة السودانية التي انهت اطول حكم استبدادي ،كان الامل المعقود ،في ان يتم مراجعة كل دفاتر سياسات التاريخية للدولة السودانية ،واظهار نية جادة لاستعادة كرامة وانسانية هؤلاء المجموعات المستباحة في السودان عبر اتخاذ حزمة من الاجراءات والتدابير القانونية والسياسية ،لكن بدت تتجلي في الافق بعض المنهجيات ،تُوحي اعادة تدوير وتجريب ذات الطرائق التي أدت الي تازيم المُعضلة السودانية .وخاصة كيفية ادارة ملف الحرب والسلام مع المجموعات الحاملة للسلاح، بذات الطريقة التي كانت يتم تعاطيها بواسطة النظام البائد حيث التجزئة والتبعيض وتكاثر المنابر وعدم جدية التعاطي مع القضايا التاريخية المفصلية ...الخ . وفي ملف العدالة الجنائية ،محاولة خلق حالة عدالة زائفة عبر اجراء محاكمات صُورية لاشخاص متهمين بارتكابهم جرائم تقع تحت طائلة القانون الجنائي الدولي ،ومُحاولة

إصباغ صفة الحياد والنزاهة لنظام القضاء السوداني عبر منظومته القانونية الجنائية المعطونة ،وخروج بعض من منتسبي للحرس الايدولوجي القانوني القديم بالاشادات والاطراءات للقاضي الذي اصدر الحكم في مواجهة الرئيس المخلوع الذي يُعتقد وجود حفنة من الدولارات في مكتبه حال القبض عليه بعد سقوط نظامه ،ليس لاغتصاب الحرائر ولا جرائم الابادة في دافور وجبال النوبة والنيل الازرق ! . المهم، ان القاضي ومنظومته القانونية كانا في ورطة اخلاقية وقانونية لا مثيل لها من جراء هذا الحكم غير القابل للتنفيذ ! . وهنا لا نود ان نستفيض في هذا المجال كثيرا،سوف نخصص مقالا كاملا حول خطل هذه المحاكمات وضرورة تقديم هؤلاء المجرمين للمحكمة الجنائيةالدولية (ICC) !.

3- ضمان العيش المشترك ام حق تقرير مصير!

ان التعريف المُتوافق عليه في الخطاب الفكري السياسي المعاصر حول مفهوم العيش المشترك " هو إحترام الاخر والاعتراف به ،والتعامل معه كَنِد في الانسانية والمواطنة ". ويقضي هذا التعريف عدم اختزال الإنسان ببُعده الاعتقادي الإيماني وإلغاء كافة أبعاد هويته الإنسانية الوجودية المحققة، وعدم موضعته في الحياة العامة المشتركة على هذا الأساس، .ويترتب على المفهوم الديموقراطي العملاني للعيش المشترك إشراك جميع أفراد الشعب في المسؤولية والحقوق، وانعقادهم حول أهداف اقتصادية ومالية وتنموية وتربوية وثقافية وحقوقية ونقابية وسياسية، وتبنّي وسائل وسلوكيات مشتركة لتنفيذها، ما يعني بلغة أقل تجريدًا، هو الاشتراك في كل ديناميات العيش اليومي، وأشكاله، دون تمييز ومفاضلة، ولضمان تجنب عدم تكرار سياسات إبادة الشعوب السودانية علي اساس الهُويات الدينية او العرقية او الثقافية ...تستدعي الضرورة السياسية الراهنة الي اعمال وخلق فلسفة عيس مشترك بتفكيك كل الروابط غير الموضوعية والقائمة علي الاكراهات التاريخية في السودان ، ولا تتحقق العيش المشترك بين ابناء الوطن على مختلف انتماءاتهم الدينية والمذهبية والطائفية، والمناطقية، أمام القوانين، والحرص

على تطبيق هذه القوانين، وعلى احترام الحريات العامة والخاصة، وعلى العدالة الاجتماعية بكل صورها، وهذه الشروط لا تتحقق في ظل الدولة الاستعمارية الموروثة في السودان "بشقيها الخارجي والداخلي" التي كانت وما زالت مجرد غنيمة لدي بعض المجموعات التي تختبي وراء الاقنعة المتوهمة من السمو العرقي والديني ، وفي تقسيم الوظائف العامة " غنائم" عقب الثورة السودانية بين هذه المجموعات خير برهان علي ذلك،علي حساب تضحيات الانسانية النبيلة للشباب في مختلف بقاع السودان الذين كانوا يحلمون ببناء دولة المواطنة الحقة التي تُحدث قطيعة باته مع السياسات العقيمة . ولضمان نجاح الثورة السودانية التي تم تدشينها بدماء زكية من اطراف السودان لابد من اقرار مبدأ الدولة العلمانية التي تضمن عدم تكرار مثل هذه الفظاعات ،وفي وقت ذاته ،الاقرار بحق هذه الشعوب في تقرير مصائرهم حال الفشل لاقرار دولة الجميع ،وهذا بالطبع حق انساني وقانوني مصونة في الصكوك الدولية لحقوق الانسان.

....

أسباب تعثُّر المفاوضات :

سقوف تفاوض عالية .. ام التزامات تاريخية تجاه شعوب الهامش ؟

عثمان نواي - nawayosman@gmail.com

من المؤسف ان كثير من أصحاب عقلية "شكرا حمدوك" ،الذين يفترض بانهم من طلائع التغيير يسألون اسئلة تعتبر بديهية فيما يتعلق بالواقع السودانى فى مناطق النزاعات ،خاصة حول التزام حركات المقاومة المسلحة باجندة تفاوض معينة والثبات على تلك المطالب. خاصة الحركة الشعبية لتحرير السودان التى تلتزم أمام جماهير شعبها باجندة اساسية من ضمنها تقرير المصير والعلمانية كاسس لبناء اتفاق سلام بعد حرب وابادة مستمرة منذ ما قبل

الإستقلال وليس عهد الكيزان فقط، كما يريد ان يضع البعض كافة عبء أزمة السودان التاريخية على بعير الإنقاذ الساقط حتى يتم غلق الملفات بسقوط الكيزان، فهم لا شك ارتكبوا أفظع الجرائم، ولكنهم لم يقوموا بما هو نشاذ عن حكومات سبقتهم ومنها حكومات ديمقراطية وربما اكثر " مدنية" من حكومة حمدوك بتعبير اليوم مثل حكومة ثورة ١٩٦٤ او حكومة انتفاضة أبريل او قبلها من حكومات ديمقراطية مثل حكومة الأزهرى اى حكومة الاستقلال نفسها التى كانت اكثر "مدنية" من حكومة حمدوك الان ومن اى حكومة أخرى لكنها إرتكبت ما إرتكبت من جرائم فى الجنوب. اما حكومة الصادق المهدي فالجميع يعلم ما قامت به من تجنيد المراحيل وكل ذلك النزيف فى جنوب كردفان والجنوب، مما أدى الى انخراط معظم اهالى جبال النوبة فى القتال ضد الحكومة المركزية فى أواخر الثمانينات.

ومن يظن ان الحديث فى هذا التاريخ القريب جدا هو اجترار لمرارات الماضى فعليه ان يعلم ان من أهم مفاتيح الانتقال السياسي الناجح هو إيجاد ضمانات لعدم تكرار أخطاء التاريخ القريب ناهيك عن البعيد. هذا إضافة الى الحاجة الى بناء جسور الثقة المفقودة اصلا تجاه كل تشكيلات الحكومات المركزية سواء كانت ثورية ام لا. فيبدو ان الكثيرين من النخب المركزية لاتزال ترى السودان فى حدود مثلث حمدى، وتتعمد اغفال حقيقة ان الثورة لدى شعوب مناطق النزاعات لم تبدأ فى ١٩ ديسمبر ٢٠١٨ ،هذه هى ثورة المناطق التى لا تعيش حالة مقاومة مستمرة وثورة دائمة منذ ما قبل قدوم الإنقاذ نفسها، ام ثورة اهالى مناطق المقاومة فهى ثورة استمرت لعقود وبالتالى استمر النضال وقتال الكيزان حتى النفس الاخير. ولكن ذات الأسباب التى حركت الثورة ضد الحكومات ماقبل الكيزان لاتزال موجودة ما بعدهم. لذلك فإن الافتراض بأن سقوط الكيزان سوف يعنى اتوماتيكيا انتهاء كل أسباب النزاعات، فإن هذا الافتراض فى حد ذاته هو افتراض شديد التعالى والاقصاء وهو احد أشكال الوصاية المستمرة على اهالى السودان فى مناطق

النزاعات وهذا التفكير بالوصاية هو أول ما يجب تغييره فى اللحظة الراهنة لإثبات ان هناك قاطرة تتجه نحو التغيير.

ان مواقف الحركات المسلحة إنما تعبر عن جماهير شعبها والتزامات تاريخية اتجاههم ومطالب تاريخية من تلك الشعوب ظلت تتكرر منذ الاستقلال. والحقوق فى النهاية تنتزع ولاتمنح ،وأن كانت وسيلة الحرب كانت هى سبيل المقاومة الوحيد طيلة سنوات عديدة فإن أدوات المقاومة الان تتسع كما ان رقعة المقاومة نفسها تتسع حتى انها تصل الى المركز نفسه . ان متطلبات التغيير وبناء دولة العدالة والمساواة لا تنحصر فى سقوط الإنقاذ او فى الدولة المدنية فقط بل تبدأ من هنا لتفكيك ليس فقط دولة تمكين الكيزان ولكن لتفكيك دولة الهيمنة الأحادية المركزية منذ الاستقلال ،فهل بمقدور الحكومة الحالية البدء فى إجراء هذا النوع من التفكيك المطلوب حتى يتمكن كل السودانيين من التمتع بذات الحقوق بنفس الدرجة فى كل مناطق السودان ؟ هذا هو سؤال المرحلة حول ملف السلام وهو سؤال موجه للحكومة الانتقالية صاحبة السلطة ولا يمكن ابدا ان يتم مطالبة من لايملكون السلطة بتقديم التنازلات دون اى ضمانات او اى مقابل واضح. فحتى ما يسمى بالمؤتمر الدستوري المنتظر، فإنه ليس تصور هلامى وضع منذ اتفاق اسمرا ولم يتحقق ابدا، والسبب هو انه مجرد آلية مماطلة وتسويف. لازال امام الحكومة الانتقالية فرصة تاريخية لإنهاء كل النزاعات فى السودان ولكن هناك حاجة لشجاعة تاريخية ترتقي لحجم التحديات لايبدو انها متوفرة خاصة فى ظل شراكة الحكم مع العسكر والجنجويد.

....

العلمانية أم الوحدة الوطنية ..

(بوست لمجهول - فيس بوك)

الموقف التفاوضي للحركة الشعبية جناح الحلو جيد ومتفهم ويحترم كونهم ابتدروا نقاشهم حول كيف يحكم البلد وليسوا كبقية المرتزقة الذين دأبوا على سؤال : ماهو نصيبنا ؟!

مطلب جناح الحلو بعلمانية الدولة كشرط لاستمرار التواجد داخل منظومة وجغرافية الدولة السودانية تحد مبكر وحرج لم يكن احد جاهز له بالمرة .

المعالجات التافهة الموازية التي انتهجها جناح العسكريين والأمنيين في المجلس الانتقالي كورقة ضغط تفاوضية بأن سهلوا وشجعوا تظاهرة الزحف الأخضر لفلول النظام السابق لإرسال رسالة للمتفاوضين في جوبا هي لعبة مكشوفة لانها تمثل عقلية النظام البائد ؛ وليس بمستغرب ان يصاحب ذلك حدثين اثنين هما محاكمة المخلوع وبنهاية اليوم تعليق التفاوض ليناير 2020 لمزيد من الوقت !!

إذا هنا الأمر بات مكشوفا فالنظام البائد لايزال في قلب اللعبة ويمثله تيار من المشاكسين والمجرمين في المجلس الانتقالي وفي جهاز الدولة التنفيذي والأمني وكان اختبار المفاوضات والسلام كشف مبكر لمواطن تواجدهم وحدود نفوذهم ، هذا جانب سنتركه لوهلة ونعود اليه .. ولكن لنبقى في ذات الصفحة :

جناحا الحركة الشعبية يتفقان على مطلب علمانية الدولة ولكن لديهما موقفان مختلفان فيما إذا تعذر ذلك ؛

يرى ابكر ادم إسماعيل وهو منظر كبير داخل جناح الحلو ان التفاوض يجب ان يبدا من هنا من إقرار علمانية الدولة وفيما لو تعذر تحقيق ذلك فليس هناك معنى للمضي قدما في باقي التفاصيل

وعليه نشرع مباشرة في تقرير المصير كيفما اتفق على ذلك وهو على ما يبدو يجد قبولا وارتياحا وإجماعاً داخل الحركة .

بينما يرى فصيل عقار على لسان ياسر عرمان ان علمانية الدولة امر مهم ولكن فيما لو تعذر تحقيقه ينبغي البحث عن حلول بما فيها تخصيص قوانين مختلفة للمنطقتين وتقديم وحدة السودان على مطلب علمانية الدولة ؛ ويمكن تطوير وتطويع وتكييف وضعية أخرى بمفاهيم دولة مدنية تشبه خصوصية بلادنا وتضمن وحدتها.

العسكريين داخل المجلس الانتقالي بما فيهم حميدتي يخشون جناح الحلو المتمترس جيدا والذي اذاق الجيش الحكومي والدعم السريع مر الهزائم في كادوقلي والجبال وكاودا ومن ثم فانهم يحاولون إفهام جناح الحلو بان هناك تيارات ضخمة في العاصمة والوسط ترفض خيار العلمانية وخير دليل هذه الزواحف الخضراء في مواكب ١٤ ديسمبر !!

وهم- اي العسكريين - في قرارة انفسهم يقولون : دعنا نجرب هذه الورقة فان نجحت فبها وإلا فلا حلول لنا سوى المضي قدما .

العسكريين في المجلس الانتقالي ليس لديهم خيار التحالف مع الإسلاميين والعودة للوراء فمكر الإسلاميين اكبر وهم يتربصون بهم الدوائر بعد ان غدروا بهم وفي حقيقة الأمر اتعجب من تمسك أشخاص كالكباشي وحميدتي والبرهان بالشريعة !!

أتوقع ان حميدتي سينفض يده منهم فهو يريد سلام سريع يوقف نزف تكلفة الحرب الداخلية المجانية الباهظة على ولا تهمه باي حالدمنرالاحوال علمانية او إسلامية الدولة التي ليس لديه في موازنتها بند واحد للصرف على مليشياته !!

وقد بدأ الإنهاك المادي واضح على هذه المليشيات وهو يفكر جديا في حلول لتقليصها وخفضها خاصة وان حرب اليمن تمضي لنهاياتها !!

في يناير سيوقعون على علمانية الدولة او ان هناك سيناريو متهور وأرعن يخطط له هؤلاء العسكر السجم وهم في الحالتين خاسرون.

مدنية – علمانية

....

علمانية الدولة ضرورة لانتشال الوطن من كبوته أم رفاهية ؟؟

عبد العزيز ابو عاقلة - 20 ديسمبر 2019

(١): يحكي أن أنصاف المثقفين (الفاكينها في نفسهم) (وقشرةفارغة)عندما يطلبون الشاي مع اصدقائهم يطلبون نصف معلقة سكر ليثبتوا انهم مثقفين حقا ومميزين عن الآخرين وهكذا العلمانية ظنتها النخب السياسية والثقافية الان بما فيها (حكومة النصف مدنية /عسكرية) في الوطن قشرة ورفاهية من المكملات ليتم دحرجتها إلي المؤتمر الدستوري بحسبان المطالب التي ليس لها داعي الان كأن (تديين السياسة في كل الوطن نزل عليهم من السماء ليوقفوا تطور الوطنية السودانية بشكل طبيعي وتديين الحروب من السلطة المركزية ضد شعوب هامشه) أوجدت في جسم بنيوية الدولة السودانية بالصدفة وبالطبع هي اصل البلاء الانقسامات والتخلف مع ركب العالم الحديث والحداثة والعولمة وكل الذي نادي به اصحاب(العلمنة والعلمانية) الذين طالبوا بفصل الدين عن الدولة ليكون كل الناس في الوطن سواسية أمام القانون عدالةً وإعلاء قيمة المواطنة ومنع استغلال الدين في السياسة لخدمة جماعة علي حساب آخرين لهم نفس الحقوق والواجبات في وطنٍ واحد. ولم نسمع بأن العلمانية ألغت او زاحمت ديناً من الأديان بل هي فضاءات إنسانية بغض النظر عن سياقها التاريخي وباختصار دواء ناجع الكهانة والأوصياء والبابوية الجدد والذين نصبوا أنفسهم ظل الله في الأرض وحاملي أختام الجنة والنار توهما. وحدها تصون للإنسان حريته المستحقة العامة والخاصة بما لا يتعارض مع القانون وقواعد المجتمع والقيم السمحة في ظل ثقافته وبيئته التي تربي عليها . وأتت

ضرورتها الان لمعالجة حجم ما عانته هذه الشعوب في الهامش وفقراء المدن من تمييز واستعلاء وعنصرية عرقية وثقافية واجتماعية ودينية وانقسام في الوطن وذلك منذ بزوغ ما يعرف بالدولة السودانية في عهد المستعمر التركي محمد علي باشا الذي أوجد دولته المركزية ووحدة قسرية بقوة السلاح والبطش .ومنح امتيازات مجانية للبعض علي حساب الآخر امعانا في السيطرة لمآرب أجندة تخص طموحاته الشخصية الاستعمارية واستخدم سياسة (فرّق تسود)الاستعمارية والتي سار علي خطاها المستعمر البريطاني ووجد التجاوب التام ممن كانوا يسمون أنفسهم سادة البلد والاخرين عبيد زورا وخداعا.

(٢) : جل نخب الوطن منذ زمن طويل قبل وبعد الاستقلال تدير ظهرها لجرح الوطن النازف امام اعينهم وتتهرب من مواجهته، وكان يمكنهم ان يعبروا الي الضفة الاخري عند إقامة دولتهم الوطنية الاولي في منتصف الخمسينات بسلام لو حكّموا عقولهم واسكتوا تنظيرهم وتركوا خطابات المبارزات بالسجع والثرثرة والاختلافات الذاتية والقفز علي القضايا المفصلية كهوية الدولة والاستمساك بالامتيازات التاريخية والثقافية في الوطن بوضع اليد و الغير مشروعة مبكراً وتفصيل الوطنية علي مقاسهم فقط . وكان بالإمكان وضع دستور دائم يلبي قضايا الوطن الأساسية الملحة من معاش الناس واقتصادهم والسلام والوحدة الطوعية والاستقرار و ينسجم مع التنوع الذي يذخر به الوطن حتي يستقيم دون استعلاء او عنصرية لتسود وحدة طوعية لكل شعوبه وتوزيع موارده بالتساوي ضمان لتحقيق المواطنة الحقيقية

(٣) : فاجعة الوطن الحقيقية تجلت مبكراً و تمحورت

في العجز الاخلاقي والفكري والفشل المتكرر بغباء السياسة والساسة بعدم تقديم اي مشروع قومي وطني مبكرا لينشل الوطن من كبوته وفي اتجاه حل جذور المشكلة السودانية في مواجهة مجموعة الأسئلة الحائرة حتي الان ولم تجب علي السؤال المحوري

لماذا تندلع الحروب في الوطن وأسبابها الحقيقية بالاضافه الي تصدير المركز الحروب دوما في ظل حكومات ديمقراطية ليبرالية او عسكرية فاشية علي شعوبها في هامشه المرتبطة بأرضها وهويتها بشكل حاسم ولماذا تصبح منطقة الوطنية محظورة عليهم ومجرد المطالب المشروعة في وطن واحد تشهر في وجوههم بطاقة التآمر علي الوطن و مبكرا .

(٤) : حتي عندما لاحت اول ومضة ضوء تمهيداً للبناء الوطني القومي علي أسس حديثه بعيدا عن الكهنوت والاسلمة وفرض الثقافة الأحادية والطائفية علي أسس سليمة في ثورة ١٩٢٤ م سارعت الطائفية والبيوتات الكبيرة إلي اجهاضها بغباء تحسد عليه وكانت النتيجة ايداع صاحب الثورة البطل علي عبداللطيف في مستشفي المجانيين. واخر برلماني ستنالاوس عبدالله بياسما في اول برلمان في الخمسينات كان كل ما اقترفه من جرم مناداته بالفيدرالية في ظل الوحدة المختلة حينذاك فتم طرده ولاحقا سجنه . كل هذه الشواهد وغيرها كانت الصورة المصغرة البائسة لما هو اكبر في الستينات ١٩٦٨م من فرض الدستور الاسلامي زورا بتحالف وتؤاطو الاسلام السياسي مع الطائفية للاحكام علي السلطة وفرض وصايتهم علي الوطن والناس باستخدام وسائل شيطنة السياسة والتلاعب بالدين والتضييق علي الوطنيين والوطن . ولا زالت النخب السياسية في الوطن بارعة في الخداع والغش والتدليس وتضييع الفرص السانحة ليستقيم الوطن .

(نتابع الجزء الثاني تباعاً).

....

النخب والخوف من التحرُّر والعلمانية بالسودان

سامح الشيخ

السودان منذ تأسيسه وقبله كان يخضع لسلطات رجال الدين ،كنت دائم القول أن للسودان مشكلتين هما مشكلة حكم الإخوان المسلمين والحركة الإسلامية وسلطتهم والمشكلة الثانية هي مشكلة السودان المتعلقة بالهوية وفصل الدين الدولة ، هاهي مشكلة الإخوان المسلمين قد انتهت وأسقطوا بتضافر جهود المعارضين سلميين ومسلحين ساهموا في إسقاط النظام المجرم المعروف بالإنقاذ .

السودان كما هو معروف تكون نتيجة للملمة أطرافه جغرافيا من قبل محمد علي باشا وابنه فيما يعرف بالحملة على دنقلا وسنار لملم محمد علي دويلات ممتدة شرقا وغربا وضمها لسلطة مركزية واحدة بوسط السودان فكان أن ضم دويلات وممالك إسلامية بحسب زعمه لسلطة الباب العالي او مركز الدولة الإسلامية بتركيا وهي ممالك الفونج والعبدلاب ودويلات الجعليين والشوايقة والمناصير والبديرية والدناقلة والمحس ثم ممالك دارفور وداي كانم ودارفور وممالك كردفان مسبعات شمالا وتقلي جنوبا وممالك البجا والبني عامر شرقا ، شكلت أقاليم السودان الحالي لاحقا وسلطته المركزية أولا بود مدني ثم الخرطوم ثم أم درمان فترة المهدية ثم الخرطوم مرة أخرى فترة الحكم الثنائي واستمرت بالخرطوم من بعد الاستقلال لليوم .

الملاحظ أن السودان قبل تشكيله المركزي كانت مشاكله دويلاته أو ممالكه مع بعضه البعض تصعد وتهبط في امتداده شرقا وغربا وإن الغزو دايما يأتيه من جهة الشمال الغزو التركي جمع دويلات وممالك إسلامية دانت بالولاء للخلافة بتركيا ظهر ذلك في وقوف مملكة دارفور مع المركز الاسلامي تركيا في الحرب العالمية الثانية. حاولت الدولة المهدية الاستقلال لكن سرعان ما اعتبرت دولة خطر على الأمن والسلم الدوليين لاطماع الدولة وطموحها شرقا اثيوبيا وشمال مصر رغم هزيمتها في محاولاتها الطموحة

شرقا شمالا ثم جاءت حملة كتشنر لاستعادة استعمار السودان وفي ذهنها مقتل غردون من قبل المتشددين الإسلاميين المهدويين حاول البريطانيين أن ينشأوا دولة حديثة لكنهم خرجوا سريعا من السودان لأسباب مجهولة فقد كان استعمار السودان بواسطتهم زمن قليل مقارنة بالهند أو نيجيريا أو كينيا لكنهم تركوا السيدين والجيش واعطوهم حق ادارة البلاد للسيدين الذين باركوا للنخب أن يكون السودان دولة عربية إسلامية مع العلم ان السيدان يحملان لقب سير والجيش وإن جيش استعماري يحمد له البريطانيين انه ساهم في حروبات بريطانيا العظمي أثناء حربهم العالمية ضد الطليان شرق السودان وضد الألمان بشمال أفريقيا.

لم يرفع السودانيين شعارات التحرير والتحرر ولم يخض حربا من أجل التحرير سواء كان من مستعمرين أو من خرافات وعادات وتقاليد فالذي رفع شعارات التحرير الوحيد هي الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق وسارت في نفس الطريق نحو التحرر من ماذا وليس من من بفتح ميم الثانية رغم الانقسام الأول قبل الانفصال وواصلت السير في طريق التحرير رغم الانقسام الثاني خصوصا بعد الثورة التصحيحية التي اعادتها لجادة التحرير مرة اخرى بقيادة جيفارا سوداني الهوى والهوية عبد العزيز آدم الحلو الذي كانت خطاباته واضحة شجاعة منذ اليوم الاول للثورة كما قبل سنين ينادي بعلمانية الدولة والمتشكك الذي يعتقد انه شعار سياسي فاليرجع للخطابات فهي مبزولة في الاسافير ،لذلك تعودت النخب السودانية للخنوع اما للسلطة أو إلى أسياد وزعماء قبائل وهذا هو الماثل الان فالنخب المعاصرة الحالية لم تخالف وعدها فهي منقسمة بين الولاء لاسياد مراغنة ومهدويين خلفاء وأنصار أو لزعماء قبائل أو نظار واسر مشهورة بالعاصمة والأقاليم لها ايضا امتيازات او للسلطة الجديدة جيشا أو دعمه السريع وتظل رايات التحرير مرفوعة كما رفعها أول قائد سوداني جون قرنق دي مبيور وامتداد لنفس شعارات التحرير يمتد صوت حركتين جهرتا بالتحرير والعلمانية الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة عبد العزيز آدم الحلو وحركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد النور

وانزوت النخب كعادة غيها القديم والخنوع تحت شعارات انها متاجرة أو اننا يجب أن ننطلق نحو الحقوق المدنية وإن لا نتكلم بصوت عالي عن دولة علمانية فهذا يجلب المشاكل فأي عار سيكتب التاريخ على النخب المتخاذلة دوما التي لم تفارغ تخاذل الآباء والجدود واي سؤدد سيكتب للقابضين على جمر التحرير والتقدم والمواطنة المتساوية.

....

العلمانية كشرط تفاوضي ليست معضلة

(بوست لمجهول – فيس بوك)

مطالبة الرفيق عبدالعزيز الحلو بالعلمانية ،كشرط للتفاوض ليست معضلة ،بل إحدى اهداف الثورة في تحقيق الدولة المدنية ،ذات المواطنةالمتساوية ،والحريات ،والاعتراف بالتعدد والتنوع ،فان مسألة السلام الاجتماعي ،ظلت ملحة ،منذ فترة طويلة ،وفي 13يونيو1947.

إنعقد مؤتمر جوبا ،بزعامة السير جيمس روبرتسون ،ومشاركة مثقفين ،وزعماء عشائر من الجنوبين والشمالين أنذاك لم تكن الاحزاب الحالية تأسست على أطار قومي ،مما خلت هذه الاحزاب في عضويتها وقيادتها من الجنوبين ،وكانت تدير التفاوض مع الانجليز بمفردها كتفاوض ثنائ ،ولولا ممارستها للمماحكات الانتهازية ،لورثنا سودان موحد ،لكن ذلك المؤتمر أقيم على تغييب للشعب الجنوبي الا قيل من الافندية وزعماء بعض العشائر ،بالاضافة لذلك هذا المؤتمر لم يضع خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ،فقط إكتفى بدغدغة ،مشاعر الجنوبين بالوحدة الزائفة ،دون الاعتراف باللغات المتعددة ،والديانات والثقافات ،ومن تلك اللحظة بدأ التهميش واضح للعيان ،حتى تمرد توريت 1955،ولم يستجب النظام الاجتماعي القائم بتمرحلاته التاريخية وحقبة المختلفة ،لمطالب شعوب الاقاليم في الجنوب والشرق والغرب ،فبدأت الثورات من تلك المناطق ،وان الحركة الشعبية التى يترأسها الحلو

،او عقار هي جزء من مشروع المقاومة ،تاريخيا بقيادة يوسف كوة مكي ،وليس غريبا ان يظهر مطلب العلمانية. ،لانه كان ضمن بنود التفاوض للحركة في عهد الراحل الشهيد د.جون قرنق ،مع حكومة النظام المخلوع ،في كل جولات التفاوض ،وسيظل هذا مطلب لكل حركات القوى المهشة في الريف السوداني ،في دارفور والشمال والشرق ،لسبب واحدان النظام الاجتماعي الحالي تأسس على تلك الايدولوجيا ،في حكومة نميري بعدالمصالحة الوطنية 1977مع الاحزاب (الامة ،الاتحادي ،الجبهة الاسلامية),تواطأت تلك الاحزاب على سن قوانين سبتمبر 1983،المسماه بقوانين الشريعة الاسلامية ،وبويع نميري كامام للمسلمين ،وشنت حرب مقدسة في الجنوب ،واستمرت في فترتي حكومة الصادق المهدي ،ومن بعده حكومة المخلوع عمرالبشير ،ثلاثة عقود ،مليئة بالتعصب الديني والتكفير والارهاب ،أدى الى تداعي الوطن كله وتعرضه للانقسامات والتشرزم ،لعمري كان الامل كله في شعار ثورتنا العظيمة وهو (حرية ،سلام ،عدالة),

ولن يتحقق إنجاز هذا الشعار الا في ظل دولة مواطنة حقيقية مؤسسة على الحقوق والواجبات ،،وهو جوهر العلمانية ،وأي تماهي مع الثورة المضادة بحجة ،الشريعة هو محض الخوف على زوال الامتيازات التاريخية ،التى تحرص عليها احزاب الاسلام السياسي ،(الطائفية ،والحركة الاسلامية),وقد وضح ذلك جليا في التعامل مع مسيرة الزحف الاخضر التى توعدت بالتهديد والوعيد باراقة الدماء ،وسب الدين ،لمن يعترض طريقها

#الثورة مستمرة حتى استكمال أهدافها

....

حمدوك إشكالات الراهن وتحدِّيات العبور.

دكتورة / حرم شداد

ملف التفاوض مع الحركة الشعبية قيادة الحلو الفصيل الأقوى من حيث الجيش والجماهير والأراضي المحررة ووضوح المطالب والخط التفاوضي يتطلب إرادة وجسارة سياسية من سعادة رئيس الوزراء حتي يقفل باب الحرب لمرة اخيرة وللابد

مما لاشك فيه أن سعادة رئيس الوزراء د. عبد الله حمدوك وفي فترته القصيرة حتي الآن علي رئاسة الوزارة، أثبت أنه يتمتع بصفات إيجابية كثيرة ومتنوعة، فهو يجمع بين الكاريزما والهدوء ، والتلقائية، والتهذيب والوعي، وفي تقديري أن أهم ما اكتسبه حمدوك، هو المحبة المتنامية والجارفة من قبل قطاعات واسعة من الشعب، حتي أضحي من باب الفكاهة وجود شريحة كبيرة. ممن يسمون أنفسهم (جداد حمدوك chiken around hamdouk) وهم شريحة كبيرة من رواد الميديا ومواقع التواصل الإجتماعي، شابات وشبان يدعمونه ويدافعون عنه بقوة ومحبة وإندفاع. ....ومن المعلوم ضرورة أن أهم سمة للقائد الناجح دوما، هو محبة شعبه له وثقتهم فيه ....

هذا المشهد في ظل واقع معقد جدا سوي سياسيا أو أمنيا او إقتصاديا، يجعل من مهمة الرجل صعبة ومعقدة للحد البعيد...

فالنظام السابق وفلوله في تمام التربص والاستعداد للإنقضاض علي الثورة التي تركت في قلوبهم حسرة وندامة وفي عيونهم دمعا وبكاء، بعد أن جردتهم الثورة العظيمة من إمتيازات النهب والفساد والسرقة والتي أوصلتنا إلي هذا الدرك حتي بتنا علي حافة جرف هار وبدلا من الإنزواء والاختفاء، تواريا و خجلا لما فعلوه بهذا الوطن الجريح والشعب العظيم نراهم يمارسون التبجح والتهديد، في الصحافة والإعلام ومفاصل الدولة التي لم تطالها بعد معدات التنظيف و الحسم الثوري..

كذلك هناك ملفات التردي الإقتصاد من تركة ثقيلة خلفها وأسهم فيها وخلقها النظام البائد، مما يتطلب خططا وبرامج عاجلة، علي المستوي الآني الإسعافي والمستقبلي الإستراتيجي حتي تخرج البلاد من هذا المستنقع الآسن بالفساد والسرقة والنهب والمحسوبية، وينعكس الإصلاح علي معيشة وصحة وتعليم المواطن، الذي يراهن علي صدق ووطنية وتأهيل الرجل.

هناك أيضا مشاكسات قوي الحرية والتغيير وتبايناتها وفشلها في إدارة تنوعها الفكري والسياسي والتنظيمي في كتلة واحدة يربطها المصير المشترك في وطن واحد بوطنية صادقة، بعيدا عن المحاصصات والطمع المناصبي، فقوة وتماسك قوي الحرية والتغيير هو حجر الزاوية لأي نجاح تحرزه حكومة الفترة الإنتقالية، كما إن فشلها وممارستها للمراهقة السياسية وفعل المحاصصات هو ما سيعقد مهمة الرجل ويجعله غير قادر علي التركيز في مهمته الشاقة. وما ينطبق علي قوي الحرية والتغيير ينطبق علي الجبهة الثورية التي كانت جزءا منهم، والتي تعصف بها الإنشقاقات والمشاكل والصراعات الداخلية، نتيجة لطمعها في كيكة السلطة ووجود تنظيمات هلامية داخلها، لا جيش لها أو جماهير،بل هناك تنظيمات يوجد بها فرد واحد، ومع ذلك تريد ان تمارس الإبتزاز السياسي بغية الحصول علي مناصب.

هناك أيضا ملف التفاوض مع الحركة الشعبية قيادة الحلو الفصيل الأقوى من حيث الجيش والجماهير والأراضي المحررة ووضوح المطالب والخط التفاوضي ذلك كله يتطلب إرادة وجسارة سياسية من سعادة رئيس الوزراء حتي يقفل باب الحرب لمرة اخيرة وللابد وينعم هذا الوطن بالسلام العادل والشامل والحقيقي في كل مناطقه وأصقاعه.

ومن الملفات الصعبة ايضا لحمدوك مهمة تكوين جيش قومي موحد ومتماسك وصاحب عقيدة وطنية مخلصة وخالصة، وهذا بالقطع يتطلب تفاهمات صريحة وشفافه وصادقة مع المكون العسكري في

مجلس السيادة سوا كان الجيش أو الدعم السريع او الأمن باعتبارهم من يسيطرون ويديرون هذه المؤسسات التي تحظي باستقلالية عسكرية واقتصادية وهذا ما يجعل هناك تقاطعات وخلل في إدارة الموارد والاقتصاد وغيرها.

هناك أيضا ملفات اهمها ملفات حقوق الشهداء في كارثة مجزرة القيادة ومحاسبة الجناة و تحقيق العدالة.

هذه بعض من ملامح الصعوبات أو حقل الألغام الذي يسير فيه سعادة رئيس الوزراء ولو إستطاع بما أظهره، من حكمة وحنكة وكاريزما وحسن قيادة ووعي، من إيجاد حلول ناجعة وسريعة لها، فهو قطعا يستطيع العبور بالوطن وشعبه من بؤس وجحيم ومآسي الانقاذ إلى ضفاف الحرية والعدل والسلام والرفاهية والاكتفاء.

....

الحل في العلمانية عبر إستفتاء شعبي

د/ محمد يوسف أحمد المصطفى

جوبا : عبد الناصر الحاج

قطع القيادي وعضو الوفد المفاوض في الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال - قيادة عبد العزيز الحلو، محمد يوسف أحمد المصطفى، بإستحالة الوصول إلى حل جذري لقضايا الحرب والسلام والهوية، دون أن تكون علمانية الدولة هي الحل الدستوري الذي يحدد ملامح و طبيعة الدولة السودانية. وقال يوسف في تصريح خص به (الجريدة) على هامش مباحثات السلام التي تجري حاليا في عاصمة دولة جنوب السودان، جوبا، إن العلمانية ليست أمرا مخيفا مثلما يتصور الكثيرون، فهي لا تعني غير دولة القانون والعدل والمساواة القائمة على أساس المواطنة، وأوضح أن الحكومة عليها أن تفصل في ذلك عبر تنظيم استفتاء شعبي وفورا. وأضاف يوسف أن الذين يدعون إلى تأجيل الفصل في علمانية الدولة عبر

قيام مؤتمر دستوري، فإنما هم يساعدون في الإبقاء على جذور المشكلة إلى حين انقضاء أجل الفترة الانتقالية، مشيرا إلى أنهم كان من الممكن أن يتفهموا ذلك لو أن الأطراف التي تدعو إلى تأجيل الفصل في علمانية الدولة عبر مؤتمر دستوري، لو انهم الزموا الحكومة باستعجال قيام المؤتمر الدستوري الان وليس بعد ثلاث سنوات.

وقال محمد يوسف"البخاف من المرفعين بخاف من منازلته على أرض الواقع" موجها حديثه إلى الذين يتخوفون من طرح العلمانية بحجة أنها تثير حساسية الشعب، مقرا بأن موضوع العلمانية ينبغي مواجهته بقوة الطرح حول جذور الأزمة السودانية وعبر إشراك الشعب في استفتاء حقيقي حولها. وتجدر الإشارة إلى أن الحركة الشعبية الجناح الآخر الذي يرأسه مالك عقار كان قد تقدم في الاتفاق الإطاري في مباحثات السلام بجوبا، بدعوة الأطراف إلى ارجاء الفصل في علمانية الدولة إلى حين قيام مؤتمر دستوري يشارك فيه كل قطاعات الشعب السوداني بمختلف مكوناتها السياسية والفكرية والمهنية والثقافية والمناطقية.

....

حوار جوبا بين الانتهازية والحقوق الضائعة !

عبد الله عبده - تصحيح مفاهيم (20)

من هم المتفاوضون فى جوبا ؟ وعلى ماذا يتفاوضون ؟ هل هم طرفى نقيض ام شركاء مصلحه ؟ ام اصحاب حق يمنون على الآخرين ما يريدون ؟ .

كانت الدوله السودانيه علمانيه منذ الاستقلال حتى عام ١٩٨٣ عندما اعلن الرئيس نميرى قوانين سبتمبر الاسلاميه بجرة قلم بعد ما تحالف مع محور الشر السودانى السيد الصادق المهدى والدكتور حسن الترابى ليدخل السودان فى اتون الخلافات الاكثر تشددا الى يومنا هذا .

هل كان السودان ما قبل عام ١٩٨٣ بهذا المستوى من الانحطاط فى كل شئ الاخلاق اولا . (انما الامم الاخلاق ما بقيت فان هموا ذهبت اخلاقهم ذهبوا). كيف لنا ان نناصر نظام قد ذهب بكل الاخلاق وذهبوا معه؟.

وبدأت الدوله الدينيه فى السودان على اثرها واعمالها وافعالها اللا انسانيه التى لا تمت الى الدين بصله نهض الشعب السودانى باكمله فى ابريل ١٩٨٥ مناهضة لهذا التوجه البغيض والدوله المنتهكه لحقوق الانسان ثوره جامحه اقتلعت الطغمه الحاكمه بجبروتها وقوتها وللاسف الشديد سرقت الثوره يومها واعتلى عرشها الجبهه القوميه الاسلاميه برئيس مجلس الثوره الجنرال سوار الدهب ورئيس وزرائها الجزولى دفع الله لتستمر قوانين سبتمبر الجائره التى لم ترتقى الى الشريعه الاسلاميه ولم تبقى على الدوله العلمانيه فكانت الكارثه فى تسليم السيد الصادق المهدى لرئاسة الوزراء وراس دوله كما كل الرؤس التى مرت على السودان بمواقفهم المخذيه المذله للشعب السودانى وفرض اراده الدكتاتوريه المدنيه واستمرت تلك القوانين رقم المناهضه الشديده من قبل جموع الشعب السودانى ولكنها بقيت بقوة السلطه والسلطان ، عندها بدأت تكوين المليشيات القبليه فى عهد الصادق المهدى بذات التوجهات العنصريه لحماية السلطه باستغلال الجهل والتبعيه العمياء لبعض قبائل السودان لحزب الامة وقتها وهى نواة مليشيات الانقاذ وزاد غمار الحرب اللعين وفى خطوه كارثيه مفاجئه يتم تسليم السلطه، واستلامها بالانقضاض عليها من الجبهه الاسلاميه القوميه (حليفة الصادق والنميرى فى يوم ما) بخيانة للشعب الذى ائتمنها على الديمقراطيه بزعامة المعارضه .واعلان الدوله الدينيه والمشروع الحضارى مع تعتدون وتكفرون وتتمكنون لتفضى الى دوله مفككه منهاره اخلاقيا واجتماعيا وعسكريا واقتصاديا وسياسيا فى قمة هذا الانحطاط هب الشعب بمقدمات سبقت من حركات الكفاح المسلح وفى طليعتها الحركه الشعبيه لتحرير السودان / شمال بمقاومة هذه الدوله المتسلطه المتغطرسه التى فرقت مواطنيها على اسس هى جامعه افتراضا ولكنها دولة الامتيازات الموروثه لايستقيم عودها

الا باستمرار تلك الامتيازات وهنا تاتى المفارقه ما بين الدوله وانتهازية الدوله ، بين من يمثلون الدوله الظالمه الفاسده المحافظه على الامتيازات وبين من يمثلون الحق الضائع واسترداد الحقوق الى اهلها. بين الورثه وبين اصحاب الحق الضائع والموروث الغير شرعى . ومن الطبيعى ان يدور الصراع حول الوسائل ان كان الدين هو وسيلة الورثه للحفاظ على الامتيازات فان العلمانيه هى وسيلة اصحاب الحق الضائع لنيل حقوقهم الضائعه المشروعه التى سرقت منهم بليل، حانت الفرصه الضائعه على مدى عهود من الزمان اليوم ، وعلى كل اصحاب الحقوق الضائعه مناصرة الدولة العلمانيه والا ستظل معضلة اهل الحظوه واهل الهامش قائمه وهى الفرصه السانحه الاخيره لبناء دولة المواطنه الدوله التى تحترم مواطنيها باختلافاتهم الطبيعيه .

قحت ومجلس السياده هل هم فعلا يمثلون الدوله السودانيه بارادة الثوار ؟ ام هم ورثة النظام السابق بكل توجهاته الفكريه ؟ .

بارادة من وبحق من يفاوضون ؟ ان كانت بارادتهم الشخصيه الموروثه فهذه لنا عندها وقفه !! اما ان كانت بارادة الثوره والثوار فالثوره واضحة الشعارات واضحة المسارات لا تحتمل اى دغمسه كما قال (كبيرهم يوم عزتهم) وهذه هى عزت الثوره التى مهرت بالدماء والارواح من اجل الانفكاك من قبضة الدوله الدينيه التى لم تراعى الا ولازمة فى اهل السودان بلا استثناء الا الانتهازيين الكل عانى وذاق الويل والهوان بفعل الدوله الدينيه التى ارتكبت افظع الجرائم فى تاريخ البشريه فى حق مواطنيه وشعبه كما قال احد الكتاب بدأت الدوله الدينيه فى السودان (بدق مسمار فى راس دكتور وانتهت بخازوق فى دبر استاذ) وبينهما الابادات الجماعيه فى جبال النوبه والنيل الازرق ودارفور.

يا للهول ! من يحن لمثل هذه الاحداث والافعال ويطالب بالرجوع اليها هو سادى يتمتع بتعذيب البشر ولا يهمه كيف يعيش الناس اذا ضمن امتيازاته وهو مريض نفسى يجب علاجه بكل الادوات

الممكنه للعلاج اولها اخراجه من نرجسيته وتعريته وفضحه بافعاله واقواله من ثم اخراجه من دائرة مكره الى فضاء الشفافيه والنقاء من ادران الدكتاتوريه.

لم تكن قحت ولا مجلس السياده مهيئين لادارة الدوله هى محض صدفه اوجدتهم لاعتلاء قمة البلد بلا سابق تخطيط ولا منهج الا ما ورثوه من الانقاذ على مدى ثلاثين عام ودولة الامتيازات منذ الاستقلال لذا نجدهم ما زالوا فى دائرة الدوله القابضه والمنهج العقيم فى معالجة اشكالات الدوله السودانيه فى جزورها لانهم بقايا عقلية المركز المهيمن لم يستطيعوا الخروج الى هامش المركز ناهيك عن هامش الهامش يستغلون عاطفة الدين وفى قرارة انفسهم غير ذلك يعيشون فى البلاد العلمانيه هربا من الدوله الدينيه ليعودوا حكاما بسيطره دينيه لعمرى انه التناقض الانتهازى.

دعونا نبنى دوله معاصره لتعيش بين دول العالم الحر كما ينبغى لاى دوله محترمه بحق المواطنه المتساويه بعيدا عن التفرقه بكل اشكالها المعروفه وغير المعروفه دوله مدنيه علمانيه ديمقراطيه.

والسودان ملك للجميع سيكون بارادة المهمشين سياسيا ، اقتصاديا ، اجتماعيا، واثنيا، هؤلاء هم اصحاب المصلحه فيما يدور من حوارات مابين مفهوم الدوله الدينيه والدوله العلمانيه فهلا اتعظ القوم مما سبق.

والثورة لازم تستمر

....

الفصل الثالث

بيانات ومواقف مؤيِّدة

الفصل الثالث

بيانات ومواقف مؤيِّدة

الحركة المُستقِلة السودانية

بيان بخصوص مسألة العلمانية

نتابع عن كثب في الحركة المستقلة السودانية وقائع التفاوض الجاري هذه الايام بمدينة جوبا عاصمة جنوب السودان والذي نأمل ان يتسم بالجدية الكافية من جميع الاطراف ليفتحو الباب امام تغييرات عميقة وجذرية في البناء القديم للدولة السودانية الموروثة من الاستعمار التركي وماقبله والتي كرست للهيمنة والسيطرة والتحكم ونكلت علي مدار عقود بابناء وبنات الشعب السوداني.

في البدء نحب أن نؤكد إن مسألة علمانية الدولة غير قابلة لأي إستفتاء شعبي بإعتبار أن العلمانية هي الضامن للمواطنة العادلة وبإعتبار أن العلمانية هي شرط من شروط الدولة الحديثة؛ إذ لا يمكن بأي شكل عرض حق الناس في المواطنة المتساوية لإستفتاء شعبي، بإعتبار أن الدولة الدينية تقوم بالأساس على إعطاء إمتياز لمجموعة من الناس دون غيرهم.

أما في ما يخص أن ذكر كلمة العلمانية في الدستور يثير حفيظة الشعب فذلك يؤكد وبإمتياز أن عقلية بعض منسوبي الحكومة الإنتقالية مازالت مركزية؛ فأي شعب الذي يتحدثون عنه، وذلك ويؤكد بشكل جلي أنهم يعبرون عن عقلية المركز الأيديولجي الإسلاموعروبي وأن شعوب الهامش غائبة تماماً عن تفكيرهم.

وبما أن الحرية والسلام والعدالة هي شعار ثورة ديسمبر المجيدة لا يمكن تطبيقها بدون تضمين العلمانية في الدستور فنحن بذلك ندعم بشكل لا محدود علمانية الدولة لأنها الضامن لتحقيق هذا الشعار، إذ لا يمكن تحقيق الحرية والسلام والعدالة دون ذلك.

حزب المؤتمر السوداني

أمـــــانة الإعــــلام

يشارك حزب المؤتمر السوداني مع منظومة تحالف قوى الحرية والتغيير ضمن الوفد الحكومي في مباحثات السلام في العاصمة الجنوب سودانية جوبا مع رفقائنا في مسيرة النضال الوطني من قوى الكفاح المسلح وهو يوقن جازماً أن تحقيق السلام العادل والمستدام هو المدخل الرئيس بالوصول بثورة شعبنا المجيدة إلى تحقيق غاياتها السامية التي انطلقت لأجلها.

إننا في حزب المؤتمر السوداني وفي ظل ما يمثله لنا ملف السلام من أهمية استراتيجية في أجندة الحزب ووجهته السياسية نؤكد على النقاط التالية فيما يتعلق بالعملية السياسية الجارية الآن في جوبا:

- نؤكد على عدالة الموقف الذي طرحته الحركة الشعبية لتحرير السودان قيادة الحلو ضد فرض الدولة الدينية في السودان باعتبارها أحد مسببات الحروب الأهلية في السودان ، وندعم بوضوح هذا الاتجاه الذى يعبر عن مشروع وطنى كامل من احزاب و جماعات تتبنى ذات الموقف من الدولة الدينية . إن تديين الصراع السياسي قد تسبب في الحملات الجهادية التي قادت للإبادة الجماعية في سنوات النظام البائد وفي السياسات الإقصائية التي قسمت البلاد. إن حياد الدولة تجاه الأديان وبعدها عن استخدام الدين في التفريق والتمييز ضد مواطني البلاد أمر ضروري لإرساء مبدأ المواطنة كأساس للحقوق والواجبات كما هو منصوص عليه في الوثيقة الدستورية. هذه القضية يمكن الاتفاق عليها متى ما توفرت الإرادة السياسية ويجب أن لا تكون سبباً لتقسيم البلاد أو استمرار الحروب فيها.

- نرحب بالاتفاق الاطاري الموقع ما بين الحكومة والحركة الشعبية بقيادة مالك عقار والذي جدد وقف العدائيات وانسياب العون

الإنساني إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة الحركة، وندعو وسنعمل على أن تمتد مثل هذه الاتفاقات لتشمل جميع الأخرى.

- نؤكد دعمنا لتوسيع المشاركة السياسية فيما يتعلق بمسار الشرق لتشمل جميع المكونات السياسية والاجتماعية في الإقليم ليكون الجميع شركاءاً بالأصالة في هذا المنبر، وعليه نثمن الاستجابة الكريمة للأطراف ذوي الصلة بهذا الملف بتغليب الرؤية التي تستصحب مصالح الإقليم وإزالة حالة الاحتقان التي يمر بها.

- نرى فيما يتعلق بمساري الشمال والوسط أن قضاياهما ذات بعدٍ تنموي وباختلال في العلاقة ما بين مركز السلطة والأقاليم ولممارساتٍ خاطئة ارتكبها النظام البائد، وأن مجمل هذه القضايا يمكن علاجها في إطار القضايا الكلية التي تناقش العلاقة ما بين مستويات الحكم المختلفة وتقاسم الثروات والموارد الطبيعية وفق سياساتٍ عامة للدولة يتم التوافق عليها.

- نشير إلى أن التعقيدات التي تخيّم على العملية السياسية المتعلقة بملف السلام حالياً تصعب الوصول إلى النتائج المرجوة وفق لنهجها الحالي، وأنّ هناك حوجة ماسة وملحة إلى تصميم مصفوفة واضحة ومتفق عليها ترتب أجندة الحوار وآليات التداول وسبل حسم التباينات في القضايا العالقة. كما أن الإرادة السياسية من جميع الأطراف هي العامل الحاسم والذي ندعو إليه من أجل سلام عادل وشامل يخاطب المظالم التاريخية التي قادت للحروب في بلادنا.

إن موقف حزب المؤتمر السوداني من قضية السلام سيظل موقفاً راسخاً باعتباره هدفاً مقدماً على سواه وفي صدارة أجندة الحزب السياسية، وفي ذلك فإنه يدعو شركائه في تحالف قوى الحرية والتغيير وفي قوى الكفاح المسلح إلى التعجيل بإحداث التوافقات المطلوبة والتي تلبي تطلعات السودانيين أينما كانوا وتحدث السلام الذي طالما أنتظره شعبنا وأن نغتنم هذه الفرصة التاريخية التي قلما تتوفر لنا وقد لا تتوفر مرةً أخرى في صناعة سلامٍ شاملٍ ومستدام يصل بنا إلى تلك الدولة التي يرتضيها جميع السودانيين وتعبر عن

الكل والمجموع الثقافي المتنوع الذي تذخر به بلادنا، وتنهي كافة الاختلالات والمظالم في ظل الوطن الذي يسع الجميع.

18 ديسمبر 2019.

....

(الحرية والتغيير): لا خلاف مع (الحلو) بشأن علمانية الدولة

سودان تربيون

الخرطوم - قال قيادي بارز بقوى إعلان الحرية والتغيير -التحالف الحاكم في السودان، إن طرح رئيس الحركة الشعبية – شمال، عبد العزيز الحلو؛ لعلمانية الدولة لا خلاف حوله، وأنه يتوافق مع الوثيقة الدستورية.

وأمهلت الوساطة الجنوب سودانية لمفاوضات السلام، السبت، كل من الحكومة السودانية والحركة الشعبية بقيادة الحلو 24 ساعة من أجل التوصل الى إعلان مبادئ، بعد فشل الطرفين في الاتفاق حول العلاقة بين الدين والدولة.

وقال عضو المجلس المركزي للتحالف، صديق يوسف، لـ "سودان تربيون"، الأحد، إن برنامج قوى الحرية والتغيير قائم على المواطنة، وإن ما طرحه الحلو متوافق تمامًا مع الوثيقة الدستورية، وأشار إلى عدم وجود خلاف حول الأمر.

وأضاف يوسف إن رؤيتهم تتمثل في معالجة الأسباب التي من أجلها اندلعت الحرب، بجانب الآثار التي خلفتها.

وأكد أنه في حال جدية الطرفين المتفاوضين سيتم التوصل إلى سلام شامل في أقرب وقت، وقطع بوجود تعنت من بعض الأطراف، رفض الكشف عنها.

والجمعة، أقر وزير العدل نصر الدين عبد الباري، الذي استعانت به الحكومة الانتقالية لإقالة عثرة الخلاف حول علمانية الدولة؛ بفشل الطرفين في التوصل إلى اتفاق حول علاقة الدين بالدولة.

وقال عبد الباري "لم نتوصل إلى نقطة مشتركة حول الدين والدولة والتشريعات، لأن لكل طرف رؤيته المختلفة".

وتتمسك الحركة الشعبية بإدراج علمانية الدولة في اتفاق السلام أو تقبل خيار الحُكم الذاتي للنيل الأزرق وجنوب كردفان، ورفض مقترح مناقشة الأمر في المؤتمر الدستوري المزمع عقده نهاية الفترة الانتقالية.

ويُحكم السودان بحكومة انتقالية، بعد أن وقع المجلس العسكري (المنحل) وقوى الحرية والتغيير، على الوثيقة الدستورية في أغسطس الفائت. والتي بموجبها تقاسما السُلطة لمدة ثلاثة سنوات، تنتهي بقيام انتخابات عامة في البلاد.

وتستضيف جنوب السودان، منذ أغسطس الفائت، المفاوضات التي تجريها الحكومة الانتقالية مع الحركات المسلحة، لإنهاء الصراع المسلح الدائر في عدة أقاليم داخل السودان.

....

حول مسألة العلمانية

خالد تورين

كان صوت الحدث السوداني الاعظم "الثورة " ودويها الاكبر هي " حرية ،سلام ، عدالة " . الشعار اولها حرية وآخرها عدالة وما بينهما السلام ، وكل واحدة من اجزاء هذا الشعار يؤدي الي الآخر بالضرورة ويشير اليه ويستدعيه ، ولذالك لا يمكن البتة الفصل او البتر لاي واحدة عن الاخري . فتحقيق الحرية وتمثلها في اقصي ممكناتها تسدعي السلام ، واذا ذهبنا بالسلام الي نهاياته القصوي فهو يتضمن العدالة ، وإذا اردنا أن نجمل كل ذالك في مفهوم فتكون الديمقراطية خير من تعبر وتجمع " الحرية والسلام والعدالة " ، وإذا اردنا للديمقراطية أن تتوسع باكبر قدر ممكن ،فما علينا الا أن نجعل العلمانية والعلمنة في صلب وقلب الديمقراطية.

ولذالك اي حديث عن ديمقراطية دون العلمنة ،تكون الديمقراطية المطلوبة حيئذ ديمقراطية ، ناقصة / فقيرة / جزئية الي ابعد الحدود ، وبالتالي ، الحرية المطلوبة وكذالك السلام والعدالة تكون شكلية وليست جوهرية .

العلمانية ليس شيئا سوي انها اوسع الابواب للولوج الي " الحرية ، والسلام والعدالة لمن المعلوم أن المصطلح عبر تاريخه هو محل شد وجذب ، فكلما ذكرت كان الصراع المحتدم والساخن ، وهذا معلوم لاسباب ارتبط بأن العلمانية كانت دوماً في صراع مع السلطة الدينية لانتزاع الحريات . والسلطة الدينية التي تمارس السلطة بأسم الدين والله دون وجه حق ،قاومت العلمانية بكل الطرق وبشكل كبير حتي لا تتهاوي عرش السلطة الذي اقاموها علي حساب حرية الناس وعلي حساب الله نفسه . فاصبح كلمة العلمانية بفعل فعلهم سبة وجريمة وعار ، مع أن السبة والجريمة هي أن تتنكر لماهيتك كأنسان ، وماهيتك هو حريتك .

والادهي والامر هو عندما اصبح مصطلح العلمانية عندنا محل شد وجذب ومساومة سياسية ، اصبح هنالك من لا يقبل العلمنة ولا يطيق استعمالها ، فقط للحمولة السئية التي تحملها ، وهذا جبن فكري وسياسي ، يناقض الشجاعة الكبيرة التي واجهه بها الشعب السوداني النظام البائد وهو يهتف بملء الفم "حرية سلام وعدالة "

اعتقد بأن التغيير الجذري والهيكلي للنظام البائد والوفاء الكامل للثورة والحدث الاكبر تكون عبر بوابة العلمنة .

الثورة العلمانية وإمام "الاسلام"

فتحي البحيري

لأن الشأن السياسي السوداني يجنح الي عدم الموضوعية للحد الأقصى في كثير من الأحيان.... فإن أقواما ظلوا يسوقون للسيد الصادق المهدي بعد الثالث من يونيو. التاريخ الذي سقطت فيه آخر أوراق التوت عن العورة الوطنية والأخلاقية للرجل.

ذلك أنه لو أن أي س آخر سواه اعترف اعترافه الموثق انه احيط علما بنية الجهات المختصة بفض الاعتصام بالقوة ومن ثم كان انسحابه وحزبه من القيادة العامة بناء على هذا العلم.. ليسلم بقية المعتصمين لما حدث لهم... لحكم على هذا ال س المسكين بالإعدام السياسي والأخلاقي والإنساني المغلظ ولكن لأن المعترف هو الصادق المهدي فقد سكت أقوام كثيرون داخل الحزب وخارجه ممن كانوا مظنة للجهر بالحق وعدم السكوت على كل ما هو مخطي وخاطي .... بل طفق بعض هؤلاء الشياطين الخرس يسوقون لامام الإسلام من جديد بلا أدنى ذرة من حياء وطني وانساني ويروجون من جديد لحشود الضلال والاستغلال والاستهبال التي قشر بها حينا من الوقت قبل أن تباغته ١٩ ديسمبر ١٩ بما لا قبل له به كما ولا كيفا.... زاعمين أن الشيخ التسعيني الهرم سيكون خيارا للمرحلة القادمة رغم كل ما حدث منه لمجرد أن هناك أعدادا قليلة من

السودانيين.. قياسا طبعا بمن خرجوا في ١٩ ديسمبر ١٩ يعتقدون اعتقادا دينيا ما في جده الرابع

فما كان منه صبيحة الخروج الجماهيري الأضخم في تاريخ السودان الا ان طفق يتلعثم ويقول ان اي حديث عن العلمانية كلام فارغ معللا ذلك بكل ما في الموضوعية من وهن بأن الحديث عن العلمانية سيعطي خصومها قوة ودافعا لاستهداف الاستقرار آو شيئا قريبا من هذا المعنى وقال بلا حياء انه يجب ارجاء أمر البت في العلمانية للمؤتمر الدستوري ولعمري كيف يترك لمؤتمر دستوري أو غير دستوري أن يبت في البديهيات.. في أن المواطنين متساوون أو غير متساويين؟؟

يعلم إمام الإسلام أكثر من غيره ان الوقت الأنسب على الإطلاق للنص على علمانية الدولة السودانية هو هذه اللحظة المفصلية بالذات وليس أي وقت قبلها أو بعدها

يعلم امام الإسلام أن الاصطفاف الذي يصطفه السودانيون الان ضد كل ما له علاقة بالإسلام السياسي وضد كل ما له علاقة بأي تمييز أو استعلاء أو تفريق بين السودانيين على أساس مذهبي أو ديني أو عرقي أو الخ .. قد بلغ ذروته القصوى وان النص الصريح على علمانية الدولة ضمن اتفاق سياسي أو أتفاق سلام سيكون محض اعتراف رسمي بالواقع الثوري الجديد ليس إلا.

لاجل ذلك تجده يجتهد في محاولاته اليائسة لجذب عقارب الساعة إلى الوراء... تارة بالمناداة بعدم إقصاء الإسلاميين الإنقاذيين المجرمين.... وتارة بالبحث عن حليف ضد-ثوري قوي يلتمسه مرة في قوش وأخرى في حميدتي وثالثة في برهان ورابعة في مرافيد وسواقط القوى الحديثة وخامسة في شبكات مخابراتية إقليمية ودولية مشبوهة وهيهات هيهات هيهات

الحليف الضد-ثوري يحتاجه امام الإسلام للجم عنان الثورة الجماهيرية العلمانية الشاملة التي زلزلت الأرض تماما تحت قدميه

الهرمتين الهشتين فلن ينس الصادق المهدي ابدا لهذه الثورة المجيدة انها جرات في تمرحلاتها المختلفة جماهير حزبه من الشباب على اعتراض خطاباته العامة حتى ضاق بهم ذرعا وصرخ صرخته المشهورة "انتو جيتو تسمعوني ولا اسمعكم" و " الباب يفوت جمل" والتي جرات قبل ذلك أحد الشباب لينازعه في الترشح لمنصب رئيس الحزب كما تقتضي الديمقراطية الحقة في نسختها غير الصادقية وما كان من الحواريين الغامضين لامام الإسلام حينها الا ان زجروا الفتي وانهموه بقلة الأدب

وان ينس لا ينسى امام الإسلام الهمام أن الثورة جعلت الثوار بميدان الاعتصام يرفضون ببراءة صلاته بهم ويقدمون دونه أئمة في إعمار احفاده.. تلك البراءة التي دفعوا ثمنها غاليا... إسلامه لهم الذبح والقتل والتنكيل والاغتصاب في الثالث من يونيو الذي لن يمحي ابدا من ذاكرة الوطن.. ولن تمحي مواقف الرجال فيه

ولا غرو أن يسلم الثورة لاعدائها ويسلم الثوار لقاتليهم فهو امام الإسلام الذي اسلم السودانيين مرتين لانقلابين عسكريين اكلا كل سنوات الاستقلال ووثق الموثقون كيف أنه احيط علما بالانقلابين في ٦٩ و ٨٩ كليهما قبل وقوعهما ولكن انشغاله بصراعاته وشؤونه الخاصة منعه أن لا يسلم ما كان أمانة في عنقه للسارقين في المرتين... وبين هذين الاسلامين تنهض عشرات الاسلامات التي نفذها الإمام بحق حزبه وبحق اتباعه مما لا يتسع المجال لسرده فاستحق بجدارة ما اطلقناه عليه في هذا المقال .... لقب امام الإسلام

لا يشك ولا يشكك في علمانية هذه الثورة الا كاذب أو ذو غرض أو ملتبس والامتناع عن الإقرار الرسمي بذلك لا يأتي من أطراف ثورية... لا يأتي إلا من أطراف وجهات ضد-ثورية فرضها على الثورة من فرضها في حين غفلة و....

حرية سلام وعدالة والثورة خيار الشعب ... وأي كوز ندوسو دوس.

الفصل الرابع

نماذج لدول علمانية وأغلب سكانها مسلمين

الفصل الرابع

نماذج لدول أغلب سكانها مُسلمين و تنص دساتيرها علي العلمانية صراحةً

عوض غبوش

1/ جمهورية طاجكستان يبلغ عدد سكانها 10 مليون نسمة 98% منهم مسلمين :

النص الدستوري: ((جمهورية طاجيكستان هي دولة ذات سيادة، ديمقراطية، مبنية على القانون، علمانية ووحدوية)).

2/ جمهورية ازربيجان عدد سكانها 12 مليون نسمة 96% منهم مسلمين :

النص الدستوري ((دولة أزربيجان جمهورية ديمقراطية، قانونية، علمانية، وحدوية)).

3/ اوزبكستان عدد سكانها حوالي 33 مليون نسمة 96% منهم مسلمون :

النص الدستوري ((حرية الضمير مضمونة للجميع . كل واحد يملك الحق في أن يمارس أو أن لا يمارس أي دين . الفرض الإجباري للدين غير مسموح به)).

4/ تركيا عدد سكانها حوالي 79 مليون نسمة 97% منهم مسلمون :

النص الدستور ((الجمهورية التركية دولة ديمقراطية، علمانية واجتماعية تحكمها سلطة القانون، في إطار مفاهيم السلم العمومي، والتضامن الوطني والعدالة، وتحترم حقوق الإنسان، ولها ولاء لوطنية أتاتورك، وهي مبنية على المبادئ الأساسية المنصوص عليها في الديباجة)).

5/ السنغال عدد سكانها حوالي 15 مليون نسمة 94% منهم مسلمون :

النص الدستوري ((جمهورية السنغال علمانية، ديمقراطية واجتماعية . وهي تضمن المساواة أمام القانون لكل المواطنين، بلا تمييز على أساس الأصل، العرق، الجنس، والدين . وهي تحترم كل المعتقدات)).

6/ كوسوفو عدد سكانها حوالي 2 مليون نسمة 95% منهم مسلمون :

النص الدستوري ((جمهورية كوسوفو دولة علمانية وهي محايدة في شؤون المعتقدات الدينية)).

7/ مالي عدد سكانها حوالي 18 مليون نسمة 91 % مسلمون :

النص الدستوري ((مالي جمهورية مستقلة، ذات سيادة، غير قابلة للتقسيم، ديمقراطية، علمانية واجتماعية)).

8/ غينيا عدد سكانها حوالي 13 مليون نسمة 85% منهم مسلمون :

النص الدستوري ((غينيا جمهورية وحدوية، غير قابلة للتجزيء، علمانية، ديمقراطية واجتماعية)).

9/ بنغلاديش عدد سكانها حوالي 179 مليون نسمة 87% منهم مسلمون :

النص الدستوري ((نحن، شعب بنغلاديش [...] نتعهد بأن المُثُل العليا وهي : الوطنية، الاشتراكية، الديمقراطية والعلمانية، التي ألهمت شعبنا البطل وشهداءنا الشجعان لتكريس أنفسهم والتضحية بحياتهم في سبيل النضال من أجل تحرير الوطن، ستكون [تلك المُثُل العليا] هي المبادئ الأساسية للدستور)).

10/ اندونسيا عدد سكانها حوالي 258 مليون نسمة 85 % منهم مسلمين :

النص الدستوري ((كل شخص هو حر في أن يختار وأن يمارس الدين الذي يختاره)).

المصدر: ويكيبيديا

....

نماذج لتطبيق العلمانية في دول غالبية سكانها مُسلمين

عادل شالوكا - (من كتاب : أزمة الإسلام السياسي وضرورة بناء الدولة العلمانية - 2019)

تونس .. الإنحناء لعاصفة الحدَاثة :

راشد الغنّوشي - سياسي ومُفكِّر إسلامي تونسي، هو زعيم حركة النَّهضة في تونس، وعضو مكتب الإرشاد العام العالمي لجماعة (الإخوان المُسلمون). أسَّس حركة الإتجاه الإسلامي (النَّهضة) في نهاية الستينات، ويُعتبَر الغنّوشي من مؤسِّسي النَّدوة العالمية للشباب الإسلامي عام 1971، وأحد مؤسِّسي المؤتمر القومي الإسلامي الذي يجمع بين التيَّار القومي العربي والتيَّار الإسلامي. وقد أعلن الرجل مُؤخَّراً إنه لم يعد من مُبرِّر لوجود **"الإسلام السياسي"** في بلادِه، حيث قاد حزبه للتفريق بين الدَّعوة والسِّياسة. و "الشيخ راشد الغنّوشي" يُعتبر أحد مُنظِّري الإسلام السياسي في العالم، وأُعتبر ركناً أساسيّاً من أركان ما يُعرف بـ"التنظيم الدولي" لجماعة الإخوان المسلمين. وقد شكَّلت مواقفه الأخيرة علامة فارقة في تنظير الإسلاميين. حيث إستنتج الغنّوشي واقعاً، وقام بتفصيل نظريته الجديدة على مقاس ذلك الواقع، فقد أدرك زعيم النَّهضة أن المُجتمع التونسي قاوم الأسلمة التي سعَى إليها حزبه بالسر والعلن.

إذ خرج المُجتمع المدني بوسائل الإعتراض الحضارية يُكافح ما يرومه "النَّهضويون" للمجتمع التونسي. دافع التونسيون عن حداثة بشّر بها (الحبيب بورقيبة)، وقاموا يردون الضربات عن بورقيبية (خرج ضدها الغنّوشي بإسم الدين) طَبعَت المجتمع التونسي الحديث، وميَّزَت تونس عن مُحيطها العربي والإسلامي. وحين حَملت صناديق الإقتراع صدَى تلك المُقاومة في ديسمبر 2014 بفوز (الباجي قايد السبسي) على منافسهِ (مُنصِف المرزوقي) - خلع الرجل عِباءَة (الأُمة) ولبس عباءَة تونس من جديد. وإعتبر التونسيين إن تصويتهم كان لإرث (بورقيبة)، وهو الرئيس الأول لتونس ما بعد الإستقلال، وقد حكَم البلاد في الفترة : (1957- 1987) . ويُنظَر إليه كمؤسِّس دولة الإستقلال ومُهندِّس الدَّولة المدنية، وبإعتبار أن المُرشَّح (مُنصف المرزوقي) كان يُنظَر له على نطاق واسع كمُرشَّح فِعلِي لحركة النَّهضة الإسلامية على الرغم من إعلان الأخير الحياد ظاهريّاً في السباق الرئاسي. فقد جاءت نتائج الإنتخابات لصالح المشروع الحَداثوي المؤمِن أكثر بمدنية الدَّولة حيث كان الأقرب إلى الناخبين – وخاصة الناخِبات - وهو المشروع الذي بدَّد المخاوف التي سادت طيلة فترة الإنتقال الديمقراطي من التراجُع عن التشريعات والقوانين المُحرِّرة للمرأة في ظل الحكومة الإسلامية التي جاءت بعد الثورة التونسية في ديسمبر 2011 وإستمرت حتَّى ديمسبر 2014.

تخلَّى الغنّوشي عن الإسلام السياسي العابِر للحدود بإتجاه الإعتراف بالدَّولة الوطنية بحدودها ومساحتها وهويّتها. ولكن سواء أتت "مُراجعَات" الغنّوشي وليدة قناعات حقيقيَّة أو نتاج مُرونة مكيافيلية، فإن على التونسيين كما المُراقبين لشؤون الإسلام السياسي أن يأخذوا الأمر بصفتهِ واقعاً سياسياً مُستجِداً على (حركة النَّهضة) كما على الجماعات الإسلامية. بيد أن الغنّوشي قدَّم أطروحته الجديدة، ليس كمنظّر للإسلام السياسي في العالم، بل كسياسي تونسي يقرأ التاريخ من خلال مُعطيات تونسية. يُقرِّر الرجل أنه : **(لم يعد من مُبرِّر للإسلام السياسي في تونس)**، من دون التورُّط في الإدلاء بدلو حول

مصير هذا الإسلام السياسي، ومُبرِّرات إستمراره خارج حدود تونس، بما يترك الباب مواربأ أمامِه وأمام عُتاة الإسلام السياسي لتوفير تلك المُبرِرات التي إنتفت في تونس، إذ ليس مطلوباً من رجل بقامة الغنّوشي لدى الإسلاميين أن يكتفي بنأي حزبه وبلاده عن الإسلام السياسي، بل بات مطلوباً لتلك المُراجعة المحلِّية أن تُعمَّم، حيث تصبح دستوراً في العالم الإسلامي يُخلِّص الدين من السياسة ويُخلِّص السياسة من الدين، وحيث يثبُت نهائياً أن أمر الحُكم وأحواله **"بشريٌّ"** في فضائله وخطاياه، يجوز نقدِه وإصلاحِه وتطويرِه، وهو أمر لا يجوز أن ينطبق على ما هو **"ربَّاني"** مُقدَّس.

العلمانية : مفهوم مُتشعِّب .. ونماذج مُتعدِّدة :

وفي حوار أجرته الصحفية (دايلي صباح) التركية مع "الغنوشي" ونشرته بتاريخ 31 ديسمبر 2017 تحت عنوان Tunisia's Ennahda Movement leader Ghannouchi) : muslim world can incorporate modernity without negating religion)

ذكر الغنّوشي إن : (العلمانية مفهوم مُتشعّب ويأخذ العديد من الأشكال حتَّى في الغرب، فلديك النموذج البريطاني من جهة، والنموذج الفرنسي من جهةٍ أُخرى، وهما مُختلفان شديد الإختلاف، ونحن قبلنا بالدَّولة الحديثة كتعبير للإرادة الشعبيَّة، ونقبل أيضاً بمفهوم المواطنة الذي يُنظِّم العلاقة بين المواطن والدولة، وبين المواطن و نظيره، إنها المواطنة التي تساوِي بين الجميع بغض النظر عن الإنتماءَات الدِّينية، وكذلك العلاقة بين الدَّولة و المواطن يمكن أن تأخذ أشكالاً أخرى، ففي الحالة البريطانية تأخذ الدَّولة مسافة متساوية من كل الأديان بل وتحميها، فالملكة تحكُم الدَّولة وتحكُم الكنيسة في نفس الوقت، أمَّا في فرنسا فالوضع مُخالف تماماً، فالدَّولة ترَى أن من واجبها مُراقبة الدِّين و تقييدِه، والعلمانية في تونس وتركيا متأثّرتان بالنموذج الفرنسي الذي يسعَى لحماية العلمانية ولو بالتدخُّل في الشؤون الخاصة للمواطن، وهذا مايفسّر قوَّة الجدل في فرنسا حول حظر الحِجاب في الأماكن العامة، بينما

يغيب هذا النقاش تماماً في المملكة المُتَّحِدة، ونحن نعتقد بضرورة وجود إستقلالية و تعاون بين المؤسَّسة الدِّينية والدَّولة، فلا ينبغي للأخيرة أن تُسيِّطر على الدِّين، ولا ينبغي لرجال الدِّين فرض وصايتهم على الدَّولة، في تونس ليس لدينا مجلس ديني يُراقب القرارات البرلمانية، فالبرلمان يُمثِّل إرادة الشعب وفق ما إقتضاه الدستور. فالدَّولة لا تكون علمانية إذا لم تكن علمانيتها متوائِمة مع حرية المُعتقد، وحرية الضمير، وحرية التَّفكير. ونحن نعتقد أن الإسلام يتّفق مع هذه الحُرِّيات، تونس دولة مدنية تحتكم إلى إرادة الشعب عبر الإنتخابات الحرة و النزيهة).

العلمانية : ترتيبات إجرائِية لإستعادة الإجماع :

في محاضرة ألقاها راشد الغنّوشي عن : (الدِّين و الدَّولة في الأصول الإسلامية و الأجتهاد المُعاصر) في الاسكندرية * - ذكر الغنّوشي أن : (موضوع علاقة الدِّين بالدَّولة من أهم المواضيع التي تواجهنا في تونس، ونحن في مرحلة بناء دستور ونظام جديدين، نطمح أن يكون نظاماً ديمقراطياً يحترم حقوق الإنسان .. الموضوع إشكالي ويطرح علينا بالضرورة تناول العلاقة بين الإسلام والعلمانية. ونحن لسنا إزاء علمانية واحدة بل إزاء علمانيات، .. تبدو العلمانية وكأنها فلسفة، وكأنها ثمرة تأمُّلات فلسفية جاءت لمُناقضة ومُحاربة التصوُّرات المثالية والدينية، غير أن الأمر ليس كذلك، إذ ظهرت العلمانية وتبلّورَت في الغرب كحلول إجرائية، وليست فلسفة أو نظرية في الوجود بقدر ماهي ترتيبات إجرائية لحل إشكالات طُرِحَت في الوسط الأوروبي. أهم هذه الإشكاليات ظهرت بفعل الإنشقاق البروتستانتي في الغرب، الذي مزَّق الإجماع الذي كان يدور في إطار الكنيسة ألكاثوليكية بما فرض الحروب الدينية في القرن السادس عشر والسابع عشر، هكذا بدأت "العِلمانية" أو "العَلمانية").

ويرَى الغنّوشي أن : (النُخبة التونسية أكثر تأثراً بعلمانية خصوصية وهي خصوصية فرنسية، حيث يُقصَّى الدين في المجال العام و

تعتبر الدولة نفسها حارِسَة الهوية. جاءت العلمانية بإعتبارها ترتيبات إجرائيَّة لإستعادة الإجماع الذي مزَّقته الصراعات الدينية. هنا يأتي السؤال : هل نحن في حاجة إلى العلمانية بإعتبارها ترتيبات إجرائية ؟ ربما أهم فكرة في خُلاصة هذه الإجراءات هي فكرة حيادية الدَّولة، أي أن الدَّولة يجب أن تكون مُحايدة إزاء الديانات ولا تتدخَّل في ضمائر الناس، الدَّولة مجالها "العام" بينما الدّين مجالِه "الخاص"، هذا ما إنتهت إليه هذه الإجراءات رغم إنها إختلفت في علاقتها بالدّين. في الولايات المُتَّحدة تدخَّل الدّين في المجال "العام" تدخُّلاً واضحاً، فرغم إن هنالك تمايُزاً، الاَّ أنه يبقى هنالك تأثير كبير، فخُطب الزعماء مشحونة بالتصوُّرات الدِّينية، وخلال الحملات الإنتخابية الدِّين مطروح، وكذلك الصلاة في المدارس موضوع مطروح، وموضوع الإجهاض وعلاقتهِ بالدِّين. ذلك في الحقيقة لأن أمريكا أنشأها المُهاجِرون الإنجيليون الهاربون بدينهم من الإضِطّهاد الكاثوليكي في أوروبا، ولذلك يُنظر إليها على إنها "أرض الميعاد"، الأرض التي تتحقَّق فيها الأحلام التي وردت في التوراة والإنجيل. ربما أهم إجراء أبدعه النظر العلماني على هذا المستوَى هو حيادية الدَّولة، أي إن الدَّولة هي الضامِنة لكل الحُرّيات الدِّينية والسِّياسيَّة، لا ينبغي أن تتدخَّل لصالح هذا الطرف أو ذاك).

ويؤكِّد الغنّوشي *: (غير أننا إذا إحتجنا الى سن قانون في ظل هذا التعدُّد، لا بد لنا من آلية. ولعل أفضل آلية توصَّل إليها البشر اليوم هي الآلية الديمقراطية، والآلية الإنتخابية، التي تفرز مُمثلين للأمة بما يجعل الإجتهاد اليوم ليس إجتهاداً فردياً، وإنما جماعياً يقوم به ممثلو الأمة المُنتخبون، وذلك في غياب كنيسة تُمثِّل المُقدَّس فوق الأرض، وحيث ليس هناك من ناطق بإسم القُرآن والإرادة الإلهية).

ويضيف بقوله : (الدِّين مدارِه الأساسي ليس أدوات الدَّولة وإنما القناعَات الشخصية، أما الدَّولة فمهمتها تقديم الخِدمة للنَّاس قبل كل شيء كمواطن : الشُغل، والصحة الجيِّدة، والمدرسة الجيِّدة، أما قلوبهم وتديّنهم، فأمرها إلى الله. فالعلمانية ليست بالفلسفة الإلحادية،

وإنما هي إجراءات وترتيبات لضمان حرية المُعتقد والفِكر، فجانب كبير من المُناقشات والجدل الذي يدور في خِضَم هذا الصِراع ببلادنا اليوم، هو إلتباس في المفاهيم حول العلمانية وحول الإسلام في نفس الوقت. يُرفَع جزء مهم من هذا الإلتِباس لو إستبِنا إن العلمانية ليست بالفلسفة الإلحادية، وإنما هي إجراءات وترتيبات لضمان حرية المُعتقَد والفِكر.

(*) محاضرة ألقاها الغنّوشي تحت عنوان : (الديّن و الدولة في الأصول الإسلامية و الأجتهاد المعاصر) في ندوة : (الدّين والدَّولة في الوطن العربي) بتاريخ : 15 أبريل 2015 - وهي الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع المعهد السويدي في الاسكندرية، تلك الجلسات التي ناقشت حال مصر وتونس بعد الثورة في البلدين.

ينبغي علينا إذاً أن نقبل مبدأ المواطنة، وإن البلاد ليست ملكاً لزيد، أو لعمر، أو لهذا الحزب أو ذاك، ولكنها ملك لكل مواطنيها، وهم جميعا، بغض النظر عن مُعتقداتهم أو أجناسهم، إن كانوا ذكوراً أو إناث، أعطاهم الإسلام الحق أن يكونوا مواطنين يتمتَّعون بنفس الحقوق : بأن يعتقدوا بما شاءوا ضمن إطار إحترامهم لبعضهم البعض، وأن يتصرَّفوا وفق القانون الذي هم يسنونه عبر مُمثِّليهم في البرلمان).

هذا الإنقلاب الكبير في مواقف "الغنّوشي" وضع الإسلاميين أمام تحدِّي كبير .. إمَّا أن يذهبوا في نفس الإتجاه الذي مضَى فيه التونسيين، أو يقفوا على عتبة "حاكمية" المودودي مُكابرين، وبالتالي يتسبَّبون في ضعف مجتمعاتهم وهم يجترَّون نماذج خارج التاريخ البشري لن يكون حصادها غير الدَمار والخَراب.

....

وفي حديثه عن واجبات الدولة - يقول الغنوشي * :

((نحن لا نعتبر إن مُهمَّة الدولة أن تفرض الإسلام، أو تفرض أي نمط مُعيَّن على المجتمع، مُهمَّة الدولة أن تحفظ الأمن العام، تُحقِّق العدل، وتُقدِّم الخدمات للناس، أما أن تقول للناس صلي ما تصليش

.. إتحجَّبي ما تتحجَّبيش .. تسكر ما تسكَرش .. هذا كله متروك للناس، مُهمَّة الرسالة الإسلامية تحرير الناس من الإستعباد والقهر، وكل الضغوط التي تحرِم الإنسان من حُرِّيته ... لا معني لأي سلوك ديني يأتي من إكراه الدَّولة. ما قيمة حجاب تفرضه الدولة ؟ .. لا قيمة دينية له .. إنما الأعمال بالنيات، إذا كان هذا التحجُّب لم يصدر بنية

(*) أُجرِىَ الحوار بتاريخ 16 ديسمبر 2016 في برنامج (الدين والحياة) بقناة الجزيرة.

التقرُّب إلى الله فلا قيمة له ونفاق، وكذلك الصلاة والذكاة والحج، كل عمل لا ينطلق من حرية الإنسان لا قيمة له عند الله، وبالتالي لا قيمة له في هذه الدنيا..)).

الجمع بين الإسلام والعلمانية : النموذَج التُركي :

تبنَّت تركيا خيار العلمانية منذ عهد (مصطفى كمال أتاتورك)، مؤسِّس تركيا الحديثة، عندما ألغَى دولة الخلافة، وأقام دولة حديثة على أنقاض الإمبراطورية العُثمانية التي تهاوت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي جعل تركيا واحدة من البلدان القليلة المحسوبة على العالم الإسلامي، التي ينصّ دستورها بشكل صريح على العلمانية. وفقاً للدستور الحالي لتركيا فإن نظام الحكم علماني، بمعنى أَنَّ النظام الحاكم بمقدروه أن يعرِّف نفسه بالإنفصال عن الدِّين أو بالحِياد تجاهِه، أو حتى بالإلتزام بإخراجِه من المجال "العام". وفي سعيه تغيير علاقة الدَّولة بالدِّين في تركيا، حاول (أردوغان) تجنُّب الدخول في مناوشات مع العلمانيين، عندما كان يؤكِّد أن حزبِه، وإن كان يسعَى لمنح مِساحة للقيم الإسلامية في المُجتمع التركي، فإنه لن يخرُج عن خارطة الحَداثة التي وضعها (أتاتورك). وفي العديد من المناسَبات أظهر أنه لا يُعارِض جوهر العلمَانية من حيث كونها فصلاً بين الدِّين والدَّولة، إذ أكَّد في حوار مع قناة "العربية" الفضائية قبل فترة أنَّ الأفراد لا يمكن أن يكونوا علمانيين، وأن مفهوم العلمانية الذي يؤمن به هو علمانية الدَّولة عبر

التسامُح مع كافة المُعتقدات ووضع المسافة نفسها تجاه كافة المُعتقدات والأديان، التي يجب أن يُمنح لأفرادها الحق في مُمارسة شعائرهم. وأشار أردوغان إلى أن هذه العلمانية غير مُخالِفة للإسلام، عكس تأويل آخر يُفسِّر العلمانية بـ""اللا دينية" ويجعلها مُعادية للأديان. وقد كان أردوغان واضحاً عندما دعَا المصريين، عام 2011، لبناء دولة علمانية، من خلال تعديل الدستور، مُتحدِّثاً عن ضرورة تمكين الأفراد من حرية المُعتقد.

في اللقاء التلفزيوني الذي أجرته قناة العربية مع الرئيس التُركي بتاريخ : 17 فبراير 2017 عن مفهوم العلمانية - سأله المذيع :

إن الكثير من العرب يجدون صعوبة في الجمع بين الإسلام والعلمانية كما تفعلون في تركيا فكيف تجمعون بينهما ؟

وفي الإجابة على السؤال تحدَّث أردوغان :

((نجد صعوبة في فهم سبب تفسير العالم الإسلامي في الربط بين الإسلام والعلمانية، ونحن قُمنا بتأسيس حزبنا وقُمنا بتعريف العلمانية، ولقد عبَّرت عن ذلك عندما قمت بزيارة الى مصر بعد تولِّي "مُرسي" الحُكم، وحضرت ولقد تحدَّثت عن الإسلام وصلتِه بالإرهاب وكيف نوصِف الإرهاب. أولاً : الأفراد لا يمكن أن يكونوا علمانيين، ولكن الدَّولة تكون علمانية - هذه نقطة مُهمَّة، والعلمانية تعني التسامُح مع المُعتقدات كافة من قِبل الدَّولة، والدَّولة تقف على المسافة نفسها من كافة الأديان والمُعتقدات، هل هذا مُخالف للإسلام ؟.. ليس مُخالف للإسلام .. ولكن هناك من يحاول أن يؤَوِّل ذلك بتأويل آخر، وفي السنوات الماضية كُنَّا دائما نعتبر العلمانية مُعاداة للدِّين .. أو العلمانية هي اللَّادينية، قُلنا لا .. العلمانية هي فقط أن تضمن الدَّولة الحرية للمُعتقدات كافة، وأيضاً أن تقف على المسافة نفسها حيالها، وهذا هو مفهوم العلمانية عندنا)) ..

وعندما سأله المُذيع : **كيف يمكن بإختصار أن تعرِّف للعالم العربي مفهوم العلمانية من وجهة نظركم ؟**

فجاءت إجابته على النحو التالي :

((هذا التعريف ينطبق عليهم أيضا ولهم، وأنا أقول لا نعتبِر العلمانية مُعاداةً للدِّين، أو عدم وجود الدِّين، وقُلت الفرد لا يمكن أن يكون علمانياً، والعلمانية ليست ديانة، الدِّولة هي التي يمكن أن تكون علمانية، والعلمانية هي ضمان فقط لحرية كافة الأديان والمُعتقدات، يعني العلمانية توفِّر الأرضية المُلائمة لمُمارسة الأديان كافة، ومُمارسة شعائرها الدينية بكل حرية، حتى المُلحِدون، ولكن إعتبار العلمانية تسليط رأي أو موقفاً إزاء المتديِّنين، غير صحيح وغير مطلوب إطلاقاً)) - إنتهى.

ومن حديث أردوغان يتَّضِح إنه يمكن تكييف العلمانية - **Adaptation** في أي بيئة إجتماعية حسب الثقافة السائدة كما فعلت تُركيا، فعلى سبيل المثال : العلمانية في فرنسا مُختلفة عن علمانية ماليزيا، وعن تونس، وعن العلمانية في أفريقيا، وبالطبع ستكون العلمانية في السودان مُرتبطة بالواقع الثقافي والإجتماعي، وليست كما يختزلها الإسلاميين المهوسيين في (فتح البارات، ومُمارسة الدعارة، الفجور، ..... إلخ)، وغيرها من الحُجج التي يثيرونها لتنفير الشعب من مُجرد الحديث عن العلمانية.

....

مهاتير محمد : تجاوز فُقهَاء الظلام .. وبناء "ماليزيا الجديدة" :

يعتبر الكثيرين إن (مهاتير محمد) هو أبو النَّهضة العلمية والثقافية والإجتماعية والصناعية والإقتصادية الماليزية. فقد رفع بلاده وأمته من القاع الى القِمة. سيرته سيرة العُظماء الذين سيخلِّدهم التاريخ وسيبقى رمزاً حيَّاً في ذاكرة الشعوب المُحِبة للسلام. فهو مُناضل

عنيد ضد الفساد والإجرام والحروب، وضد الإستعمار. شخَّص الخلل والمرض بدِقَّة، ووصف الدواء، وبدأ العلاج. وكانت النتيجة النهضة العملاقة لشعب كان ينام على الأشجار ويعيش على صيد الأسماك وزراعة الأرز.

(مهاتير) هو أطول رؤساء الوزراء في ماليزيا حُكماً (من 1981 - 2003) وأبعدهم أثراً. حوَّل ماليزيا من دولة زراعية هشَّة مُتخلِّفة، إلى دولة صناعية مُتقدِّمة. رفع صادرات بلاده من (5) مليارات دولار عندما تسلَّم الحكم إلى أكثر من (520) مليار دولار سنوياً عام 2003، يُمثِّل ناتج قطاعي الصناعة والخدمات فيها (90 %) من ناتجها الإجمالي. وصل في عهده المواطن الماليزي إلى الفضاء، ثم صعدوا إلى قمة جبل إفرست وقاموا بإستكشافات في المحيط المُتجمِّد الجنوبي (أنتارتيكا)، أسَّس أكثر من ثلاثين جامعة في بلد مُتعدِّد الأعراق والقوميات والأديان واللغات (140) لُغة. ولكنه جعل اللغة الملاوية (الباهاسا) اللغة الرسمية لماليزيا مع الحقوق الكاملة للقوميات الأخرى حيث يدرسون بلغاتهم القومية في مدارسهم الخاصة كالصينية والهندية.

كيف فهم "مهاتير" العلمانية .. وكيف طبَّقها :

في لقاء مُطوَّل مع رئيس الوزراء الماليزي (مهاتير محمد) ، شرح مفهوم العلمانية بعبارات مُبسَّطة تكشف الروح الوطنية التي يتمتَّع بها قادة هذا البلد الذي تحوَّل في فترة قياسية إلي قطر صناعي يحتَّل مرتبة مُتقدِّمة وسط الدُّول الصناعية بفضل الموقف الذي إتَّخذوه تجاه "الدَّولة الدِّينية". **وهذه بعض النقاط التي وردت في حديثه :**

((لابد من توجيه الجهود والطاقات إلى الملفَّات الحقيقيَّة - وهي الفقر، البطالة، الجوع، والجهل .. لأن الإنشغال بالآيديولوجيا ومُحاولة الهيمنة على المجتمع، وفرض أجندات ووصايا ثقافية وفكرية عليه، يقود إلى مزيد من الإحتِقان والتنازُع .. نحن المُسلمين صرفنا أوقاتاً وجهوداً كبيرة في مُصارعة طواحين الهواء عبر

الدخول في معارك تاريخيَّة مثل الصراع بين السُّنة والشِّيعة وغيرها من المعارك القديمة .. نحن في ماليزيا بلد مُتعدِّد الأعراق والثقافات والأديان، وقعنا في حرب أهلية ضربت بعُمق أمن وإستقرار المُجتمع .. فخلال هذه الإضطرابات والقلاقِل، لم نستطع أن نضع لبِنة فوق أختها .. فالتنمية في المجتمعات لا تتم إلا إذا حلَّ الأمن والسلام .. فكان لِزاماً علينا الدخول في حوار مفتوح مع كل المُكوّنات الوطنية دون إستثناء لأحد، والإتفاق على تقديم تنازلات مُتبادلة من قبل الجميع، لكي نتمكَّن من توطين الإستقرار والتَّنمية في البلاد، وقد نجحنا في ذلك من خلال تبنِّي خطة 2020 لبناء "ماليزيا الجديدة". وتحرَّكنا قُدماً في تحويل ماليزيا إلى بلد صناعي كبير قادر على المنافسة في السوق العالمية بفضل التعايُش والتسامُح)).

وأضاف : ((إن قيادة المُجتمعات المُسلِمة والحركة بها إلى الأمام، ينبغي أن لا يخضع لفتاوِي الفُقهاء والوُعَاظ .. فالمُجتمعات المُسلِمة عندما رضخت لبعض الفتاوِي والتصوُّرات الفِقْهِيَّة التي لا تتناسب مع حركة تقدُّم التاريخ، أُصيبت بالجَّهل والتخلُّف .. فالعديد من الفُقهاء حرموا الناس من إستخدام التلفزيون، والمذياع، وركوب الدَّراجات، وشرب القهوَة .. بل وجرَّموا تجارُب عبَّاس بن فرناس للطيران ..! وإن كلام العديد من الفُقهاء بإن : قراءَة القُرآن كافية لتحقيق النّهوض والتقدُّم قد أثَّر سلباً على المُجتمع .. فقد إنخفضت لدينا نِسب العُلماء في الفيزياء، الكيمياء، الهندسة، والطب، بل بلغ الأمر في بعض الكتابات الدينية إلى تحريم الإنشغال بهذه العلوم)).

نُشر الحوار في موقع جامعة البحث العلمي بتاريخ 20 يونيو 2018

وبالتالي أكَّد مهاتير على : ((إن حركة المجتمع لابد أن تكون جريئة وقوية، وعلى الجميع أن يدرك إنَّ فتاوي وآراء النُخب الدينية ليست ديناً)) .

وختم حديثه قائلاً : (("إن الله لا يُساعد اللذين لا يساعدون أنفسهم" .. فلا بد أن نُساعد أنفسنا أولاً ونتَّجِه نحو المُستقبل .. ونحن في

ماليزيا قرَّرنا أن نعبُر للمُستقبل .. وبمُشاركة كل المُكوِّنات العِرقية، الدينية، والثقافية .. فنحن أبناء اليوم، ونعيش تحت سقف واحد .. ومن حقَّنا جميعاً أن نتمتَّع بخيرات هذا الوطن)).



الفصل الخامس

نصوص قانونية تتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية

الفصل الخامس

أحكام الدستور والنصوص القانونية التي تتعارض مع الحُريات والحقوق الأساسية

يتميَّز السودان بانه دولة متنوعة دينيا و اثنيا وثقافيا و من حيث التاريخ والجغرافيا، وبهذا الوصف فانه دولة غير متجانسة شأن الدولة الحديثة بما يقتضى احترام هذا التنوع و ضرورة ان ينعكس فى المنظومة السياسة و القانونية حتى يتمتع كل مواطن بالحقوق والحريات التى تحفظ له كرامته كأنسان.

وقد اقرت التجربة الانسانية الواعية مبادئ صارت المعيار فى مدى التزام الامم بقيم الحرية والمساواة والديمقراطية وحقوق الانسان واحترام التنوع والتعدد بكافة اشكاله وضرورة صياغة النظام القانونى على مبادئ تؤكد وتعترف بكرامة الانسان وتقنن الحريات والمساواة الكاملة للانسان والتى لا تنتقص منها اى اعتبار سواء كان مبنيا على الدين أو العرق أو الثقافة و النوع أ اى اعتبار أخر. والاقرار بما لجميع اعضاء الاسرة البشرية من كرامة متأصلة فيهم، ومن حقوق متساوية وثابتة يشكل اساس الحرية والعدل والسلام فى العالم.

لقد برهنت التجربة التاريخية للشعوب على أن التحلل من مقتضيات احترام حقوق الانسان أدى الى جمود وتأخر الشعوب وتخلفها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسقوطها ضحية للحروب و الصراعات وسقوط الملايين من القتلى، وجراء التعذيب و الاعدام بدون محاكمة فضلا عن المختفين قسرا و اللاجئين و المشردين داخليا. ويقع على عاتق كل دولة مسئولية كاملة فى حماية وتعزيز واعمال جميع حقوق الانسان و حرياته الاساسية بعدة طرق، منها اتخاذ ما قد يلزم من خطوات لتهيئة الاوضاع اللازمة فى الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، واتاحة الضمانات القانونية لتمكين جميع الاشخاص من التمتع بالحقوق والحريات، كما تتخذ

كل دولة الخطوات التشريعية والادارية اللازمة لضمان التمتع الفعلى بالحقوق و الحريات.

مفهوم الشريعة :

مصطلح الشريعة يشير الى مفهوم هداية الله للبشر بحسب طاقة كل مجتمع فى مرحلة تاريخية معينة، وهى كقاعدة دينية ملزمة فقط للمسلم بشكل فردى وليست واجبا جمعيا للمجتمع أو مؤسسة الدولة. ولا توجد حزمة من القوانين و التشريعات و البرامج تغطى كل مناحى الحياة فى السياسة و الافتصاد والعلاقات الدولية والامن والدفاع الصناعة وغيرها، نستطيع ان نطلق عليها "شريعة اسلامية"، بل هى اراء و فتاوى الفقهاء مستنبطة من نصوص القران والسنة كاستجابة لتحديات محكومة باطار ظرفى و تاريخى معين مضى عليها الف سنة و يزيد ولم تعد تلائم العصر، وهو جهد بشرى لا قدسية لها، بالاضافة الى ان "الشريعة الاسلامية" ليست مفهوما متفقا عليه فيما بين الدول الاسلامية نفسها وان تطبيقها خاصة فى علاقتها بحقوق الانسان يتغير من دولة لاخرى – ونسوق تجربة تركيا مثالا.

والطريقة العقلانية التى تضع نصب اعينها مصلحة الشعوب والمجتمعات وتتمسك بالقيم الانسانية كمبدأ اساسى هى التى اعتمدها المجتمع الدولى والاقليمى ممثلة فى المواثيق التى تؤسس و ترسى الدعائم لحماية حقوق الانسان و كفالة التمتع بها وهى:-

1. ميثاق الأمم المتحدة 1945
2. الاعلان العالمى لحقوق الانسان 1948
3. العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966
4. العهد الدولى الخاص بالحقوق الإقتصادية والثقافية والإجتماعية 1966
5. البرتكول الاختيارى الثانى الملحق بالعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بهدف العمل على الغاء عقوبة الاعدام

6. اتفاقية مناهضة التنعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللانسانية أو المهينة 1984
7. الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى 1965
8. اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة 1979
9. اتفاقية حقوق الطفل 1989
10. اتفاقيات جنيف الاربعة 1949
11. الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب 1981
12. اتفاقية منع و معاقبة جريمة الابادة الجماعية 1948
13. نظام روما الاساسى للمحكمة الجنائية الدولية 1998
14. الإتفاقية رقم (169) بشأن الشعوب الأصيلة والقبلية فى البلدان المستقلة 1989

كفلت هذه المواثيق الحقوق و الحريات الاساسية للانسان الا ان قوانين الشريعة عملت على انتهاك هذه الحريات و انكار الحريات فى كثير من نصوصها نذكر منها:

- انتهاك الحق فى الحياة
- الحق فى كرامة الانسان بعدم تعريضه للتعذيب والعقوبة القاسية
- التفرقة على اساس العنصر والدين والنوع أو اى اساس اخر
- التفرقة وعدم المساواة بين المراة والرجل
- انتهاك الحق فى حرية العقيدة والاعتقاد
- انتهاك حرية الرأى والتعبير وحرية التجمع والتنظيم
- الاضطهاد الدينى والاثنى

اولا: أحكام الدستور :

جاء فى ديباجة الدستور الانتقالى لسنة 2005 التزام الدولة باعلاء قيم العدل و المساواة وحفظ كرامة الانسان، مساواة الرجال والنساء فى الحقوق و الواجبات، وقد نصت المادة الاولى من الدستور فى الفقرة (3) ان السودان وطن واحد جامع تكون فيه الاديان والثقافات مصدر قوة و الهام وان السيادة للشعب وتمارسها الدولة طبقا لنصوص هذذذا الدستور والقانون. وأول ما يلاحظ هو نص الدستور على سيادة الشعب فى حين ان من المعروف ان السودان مجموعة من الشعوب متعددة ومتنوعة من حيث الدين و الاثنية و الثقافة ومن حيث التاريخ و الجغرافيا والسيادة هى سيادة هذه الشعوب على الموارد وانماط حياتها.

وبالرغم من احتواء الدستور على وثيقة الحقوق الذى يمثل عهدا بين كافة أهل السودان وبين حكوماتهم باحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية، جاء الدستور مكرسا للتفرقة و عدم المساواة بين شعوب السودان شماله وجنوبه، فقد نص على مصادر التشريع فى المادة (5) (1) ان تكون الشريعة الاسلامية والاجماع مصدرا للتشريعات التى تسن على المستوى القومى وتطبق على ولايات الشمال، وفى الفقرة (2) منه أن يكون التوافق الشعبى وقيم واعراف الشعب السودانى وتقاليده ومعتقداته الدينية التى تأخذ فى الاعتبار التنوع فى السودان مصدرا للتشريعات التى تسن على المستوى القومى وتطبق فى جنوب السودان أو ولاياته، هكذا قسم الدستور السودان الى قسمين، قسم قائم على اساس الشريعة الاسلامية فى ولايات الشمال ويكون التوافق الشعبى والاعراف هو مصدر التشريع لجنوب السودان وولاياته. لكن بعد استقلال جنوب السودان ما زال ما تبقى من السودان متنوعا دينيا واثنيا وثقافيا وبالتالى يظل عدم المساواة موجودا بانكار حق غير المسلمين فى الاحتكام الى أعرافهم وتقاليدهم طالما بقى النص على مصدر التشريع هكذا.

فكرة مصادر التشريع فى الدستور تناقض مبدأ سيادة الشعب التى وردت فى المادة (2) من الدستور الانتقالى 2005 وحق الشعوب

فى سن القوانين التى تلبى احتياجاتها وتتوافق مع أعرافهم وتقاليدهم، بالاضافة الى أن فكرة مصادر التشريع فى الدساتير فكرة غير معهودة فى كافة دساتير العالم ولم يشذ السودان فى أول عهده عن هذا فكل من دستور الحكم الذاتى لسنة 1953 و دستور1956 و1964 لم يرد نص على مصادر للتشريع الا فى الدستور الدائم لسنة 1973 أثناء حكم جعفر نميرى ومن ثم سار السودان على خطى دستور 1973.

الحقوق الدينية :

بالرغم إن المادة (6) نصت على إحترام الدولة للحقوق الدينية إلا أن الاضطهاد الدينى هو السمة المميزة بشأن التعامل مع غير المسلم فى السودان. فالمُمارسات فى الواقع كانت مُخالفة لما تقول النصوص، ومثال على ذلك :

1ـ هدم الكنائس ودور العبادة وإعتقال القساوسة ومثال لذلك هدم كنيسة المسيح السوداني 2017م ببحري، وحرق معرض الكتاب المقدس بجامعة الخرطوم 1998م.

2. الإعتداء على دور العبادة بكل من دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان/ جبال النوبة وحرقها بواسطة القصف الجوي والمدفعى الهجوم الأرضي، كما تم حرق شيخ الكنيسة في مدينة عبري عندما قامت الحكومة السودانية بحرق كنيسته سنة 1987.

3. تكريس وجهة نظر واحدة خلال اجهزة الإعلام الرسمية للدولة وتوجهها الإسلامي.

4. فرض العطلات الخاصة بالديانة الإسلامية على كافة الشعب السوداني دون مُراعاة لغير المسلمين، وتخصيص عطلات المناسبات الدينية المسيحية للمسيحيين فقط.

5. فرض الصيام وإغلاق المطاعم في شهر رمضان دون مُراعاة لغير المسلمين.

6- صعوبة تدريس مادة التربية الدينية المسيحية في مرحلتي الأساس والثانوي للتلاميذ في المدارس الحكومية وتدريسها خارج المدارس – غالباً فى الكنائس أيام العطلات.

7. المؤسَّسات الاسلامية تلقى الرعاية والحماية من الدولة دون بقية الطوائف الاخرى، فمثلا نجد الدولة تشرع للزكاة والاوقاف وللدعوة الاسلامية دون الطوائف الاخرى غير المسلمة.

المواطنة :

المواطنة هى رابطة قانونية بين المواطن والدولة وهى بالتالى الأساس للحقوق والواجبات كما نصت المادة 7 الفقرة (1) فى الدستور، إلا إن الحقائق التاريخية توضِّح عدم الالتزام بهذا الحكم الدستورى الواضح فقد رأينا ان الدولة لا تلتزم بنص الدستور ففى التوظيف للوظيفة العامة تكون القبيلة وعلاقة القرابة هى المعيار، وفى شأن مشاركة المواطن فى المجال السياسى لم يتقلُّد أى مواطن من المناطق المُهمَّشة رئاسة الدولة، ولم يتم التعيين في أي من الوزارات السيادية إلا بموجب إتفاقية السلام الشامل ولفترة إنتقالية.

اللغة :

جاء في المادة 8 الفقرة (1) من الدستور (إن جميع اللغات الأصلية، لغات قومية يجب إحترامها وتطويرها وترقيتها) إلا أن الفقرة (2) تاتى وتؤكد أن : (العربية هي الغة القومية الأوسع إنتشاراً في السودان وأنها تكون لغة رسمية على الصعيد القومي والإنجليزية). فكرة "رسمية" اللغة تنسف احكام الفقرة الاولى من هذه المادة لأنها تجعل اللغات القومية الاخرى فى درجة أدنى. هذه الفقرة تنص صراحة على إقصاء ورفض قبول الآخر وعدم إحترام التنوع اللغوي للشعوب السودانية وطمس هويتهم وتتناقض مع حقائق الواقع وتفرض ثقافة ولغة واحدة للدولة وتهضم حقوق المجموعات الثقافية الأخرى. وقد عالجت كثير من الدول ثرائها اللغوى بالنص

فى الدستور بأن جميع اللغات القومية تعتبر لغات رسمية ولا تفرقة بينها.

العدالة الإجتماعية :

نصت المادة (12) الفقرة (1) فى المبادئ الموجهة على الآتي: (تضع الدولة إستراتيجيات وسياسات تكفل العدالة الإجتماعية بين أهل السودان ذلك عن طريقة تأمين سبل كسب العيش وفرص العمل ...الخ) هذا النص عملياً غير موجود للأسباب الآتية:

1. فرص التوظيف والتعيين مُتاحة فقط للحزب الحاكم ودائرة النافذين فيه، ولمكوِّن واحد فقط من المكوِّنات الإجتماعية (أهل الشمال والوسط النيلى).
2. تم طرد آلاف السودانيين من وظائفهم وفصلهم تعسفياً بحجة الإصلاح الهيكلى واعمالا بسياسة التمكين، ولم يشفع لهم هذا الدستور نفسه في رد حقوقهم.
3. 70% من الوظائف في الدولة تعتبر حكر للقبائل النيلية الثلاثة الشايقية، والدناقلة، والجعليين وفق الإحصائيات الواردة في (الكتاب الأسود).

....

القوانين الأخرى:

ثانيا: نصوص القوانين :

1. قانون أصول الأحكام القضائية 1983م:

تم سن هذا القانون عام 1983 وبموجبه تم ابتدار قوانين الشريعة الاسلامية وصار تفسير كافة النصوص التشريعية بما يوافق احكام الشريعة الاسلامية و يستصحب القاضى ان المشرع لا يقصد مخالفة الشريعة الاسلامية. فوفقا لنص المادة (3) من القانون يطبق القاضى ما يجد من حكم شرعى ثابت بنصوص الكتاب و السنة وان لم يجد نصا يهتدى بكليات الشريعة أو القياس على احكام الشريعة، و حتى فى حالة الاسترشاد بما جرى عليه سوابق العمل القضائى أو العرف، فيكون ذلك بما لا يتعارض مع الشريعة وما يذهب اليه جمهور فقهاء الشريعة من فتاوى وقواعد فقهية.

هذا القانون أطلق اليد بصورة واسعة لقُضاة المحاكم للإجتهاد وإستنباط الأحكام من مصادر الشريعة الإسلامية في ما لا نص فيه في الحالة المعروضة أمامهم، وهذه مخالفة صريحة للدستور والقانون، حيث لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص صريح فضلا عن انتهاك حقوق غير المسلمين فى المساواة.

2. قانون الإجراءات المدنية 1983 :

تنص المادة (3) (1) من القانون على تطبيق الإجراءات المتعلقة بالمسائل المدنية ومسائل الأحوال الشخصية وعلى الإجراءات المتعلقة بغيرها من المواد فيما لم يرد بشأنه نص في قوانين أخرى . اما المادة (5) أ، ب من القانون فتنص على التطبيق فى مسائل الأحوال الشخصية للمسلمين امام المحكمة المدنية اذا تعلق الامر بالتركات أو المواريث أو الوصية في الإرث أوالهبة أو الزواج أو الطلاق أو العلاقات الخاصة بالأسرة أو بإنشاء الوقف فإن قاعدة الفصل في هذه المسألة هي الشريعة الإسلامية إذا كان الخصوم في الدعوى مسلمين أو كان الزواج قد تم وفقا للشريعة الإسلامية ، أو

العرف الجاري بين الخصوم ذوي الشأن والذي لا يخالف العدالة والإنصاف والوجدان السليم ولم يعدل أو يلغ بموجب أحكام هذا القانون أو أي قانون آخر ولم يتقرر بطلانه بقرار صادر من محكمة مختصة. وكما نرى ان قانون اصول الاحكام القضائية تفسر القوانين و النصوص التشريعية بما يوافق احكام الشريعة الاسلامية و الاهتداء بكليات الشريعة والقياس عليه والا صار القانون باطلا و بلا أثر قانونى.

جاء فى نص المادة (6): فى الفقرة الاولى انه اذا لم يوجد نص يمكن تطبيقه على الاجراءات تطبق المحكمة من القواعد ما من شأنه تحقيق العدالة، وفى الفقرة الثانية من المادة فان المسائل التي لا يحكمها أي نص تشريعي تطبق المحاكم الشريعة الإسلامية والمبادئ التي استقرت قضاءً في السودان والعرف والعدالة والوجدان السليم، هنا نرى خلط مقصود بين الشريعة و المبدأ الراسخ (العرف، العدالة والوجدان السليم) بما لا يكون له فى الواقع من معنى اذ تسود أحكام الشريعة الاسلامية كما رأينا فى حالة الفائدة فى قروض البنوك، (انتهاك الحق فى المساواة امام، المادة 31 من وثيقة الحقوق).

3. قانون الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر 1983 :

ينظم هذا القانون حياة المجتمع باعتباره مجتمعا مسلما لا غير ، فتنص المادة (3) منه انه: (يجوز الأمر بالمعروف فى كل أمر من الأمور التى أمر بها الخالق لتنظيم حياة الافراد أو الجماعات أو ضبط العلاقات الإجتماعية الاقتصادية والأسرية) . يرسم هذا القانون صورة ناصعة من صور الدولة الدينية حيث تزعم انها تحكم بأمر والتفويض الالهى المقدس بواسطة البشر وهو امر فى الواقع فرض للارادة السياسية وايدولوجية الدولة الدينية.

من المعروف أن المعروف والمنكر مفاهيم دينية مرتبطة باعتقاد الفرد ولا ينسحب الامر على المجتمع برمته بالضرورة نسبة للتنوع

و التعدد الذى هو سمة للمجتمع السودانى الذى يعتنق افراده عقائد مختلفة، والامور التى يجوز فيها الامر و المعروف و النهى عن المنكر تعطى الحق للقائم بالامر التدخل فى حياة الناس الخاصة كغلاء المهور مثلا الى علاقتهم الخاصة بما يعبدون مثل الطاعات وانتهاك الحدود الشرعية ، أو الامور التى يختلف تقديرها من شخص لأخر كالامر بالصدقة والبر، وهناك مسائل عديدة تدخل فى مجال الاخلاق التى يكون معيار تقديرها ذاتيا يختلف من شخص لأخر.

أعطى القانون فى المادة (6) كل شخص الحق فى ان يقوم بالنهى عما يعتبره منكرا، وكذلك طائفة واسعة من الذين يحق لهم الامر بالمعروف يشمل القضاة الى مشائخ الطرق الصوفية وفقا للمادة (7) وأضفى عليه حصانة مثل التى يتمتع بها المحاكم من اية مساءلة مما يمثل ذريعة لكل شخص التدخل فى شئؤون الاخرين بأسم الدين. القانون ينتهك حق المواطن فى الخصوصية وحرية العقيدة وحرية المجموعات العرقية و الثقافية وفق نص المواد (37) ،(38) والمادة (47) من وثيقة الحقوق.

4. قانون المعاملات المدنية 1984 :

هذا القانون من ضمن أول قوانين الشريعة التى صدرت، وقصد به ان تكون الشريعة الاسلامية المرجع فى تكييف كافة العلاقات المدنية والعقود و غيرها من المعاملات، وتحديد العلاقة عندما تتنازع القوانين لمعرفة القانون الواجب التطبيق، لذلك جاء فى المادة (3) منه (تسترشد المحاكم فى تطبيق أحكام هذا القانون وتفسير الكلمات والعبارات الواردة فيه وكذلك فى حالات غياب النص بالمبادئ الشرعية وتتبع القواعد المنصوص عليها في قانون أصول الأحكام القضائية لسنة 1983). ونصت المادة (13) فى حالة غياب النص فى احوال تنازع القوانين تتبع المحاكم مبادئ القانون الدولى الخاص لكن بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية، وقيدت المادة (16) (2) عدم تطبيق أحكام قانون اجنبى عينته نصوص القانون

اذا كانت هذه الاحكام تخالف الشريعة الاسلامية أو النظام العام أو الاداب فى السودان. بموجب هذا القانون تم الغاء قوانين تحوى ارثا قانونيا ثرا تطورت لزهاء ستين عاما وهى:-

(أ) قانون تقييد تصرُّف السودانيين في الأراضي لسنة 1918،

(ب) قانون التصرُّف في أراضي المدن والقرى غير المأهولـة لسنة 1922،

(ج) قانون استرداد الأموال الضائعة والمسروقة لسنة 1924،

(د) قانون الشفعة لسنة 1928،

(هـ) قانون التقادم المكسب للملكية والتقادم المسقط لسنة 1928،

(و) قانون الأراضي غير المسجلة لسنة 1970، (ز) قانون تقييد الإيجارات لسنة 1982،

(ح) قانون البيع لسنة 1974، (ط) قانون الوكالة لسنة 1974،

(ي) قانون العقود لسنة 1974،

وتم تطبيق أحكام القانون الجديد على جميع الالتزامات والحقوق وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية والفتاوى الفقهية عن مصادر عدة نذكر منها : العقد، المسئولية التقصيرية، الإثراء بلا سبب مشروع، الشركة والملكية بوجه عام.

فى سبيل تأصيل المعاملات فى الارض نصت المادة (559) (1) عن الملكية العقارية أن (الارض لله والدولة مستخلفة عليها ومسئولة عنها ومالكة لعينها)، وفى سبيل التمهيد لنزع الاراضى من مناطق الهامش اعتبر النص ان جميع الاراضى من أى نوع التى لا تكون مسجلة قبل تاريخ العمل بهذا القانون (1984/2/14) كما قد سجلت باسم الدولة، وان احكام قانون تسوية الاراضى وتسجيلها لسنة 1925 قد روعيت بشأنها.

المادة (560) (1) تقنن احياء الارض الموات، مناطق الهامش لم تعرف قوانين واجراءات تسوية وتسجيل حقوقها فى الارض وانما ملكيتها عرفية وتحكمها ممارساتها. فكرة الارض الموات التى لا مالك لها لا توجد فى مجتمعاتنا بل هى مستجلبة من بيئات مختلفة وقوانينها لا علاقة لها بممارسات واعراف مجتمع الهامش السودانى، انما تمارس نمط الزراعة المتنقلة فتنتقل من منطقة لاخرى عندما تقل خصوبة الارض. المواد السابقة تنتهك هذا الحق.

القانون يعترف بالممارسات والاعراف التى تتعلق بملكية الارض فى مناطق الشمال النيلى مثل كسب الملكية بالالتصاق (المادة 602) وكسب الملكية بالقصاد (المادة 605) بينما تنكر الملكية العرفية فى مناطق الهامش فى السودان.

5. القانون الجنائي 1991 :

صدر هذا القانون عام 1991 وتم بموجبه الغاء قانون العقوبات لسنة 1983 لكنه ابقى على السمة الاساسية للقانون كأحد قوانين الشريعة، وقد عرف هذا القانون جرائم الحدود بانها تشمل جرائم شرب الخمر، الردة، الزنا، القذف، الحرابة والسرقة الحدية كما فصل العقوبات لتكون تعزيرية و أخرى حدية. وقد اجريت تعديلات اخرى على القانون الجنائى لتشمل جرائم الابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية و جرائم الحرب لا لتحاكم مرتكبى هذه الجرائم الخطيرة بل لحماية رأس النظام الهارب من العدالة الدولية بعد ان وجهت اليه الاتهام بواسطة محكمة الجنايات الدولية بسبب هذه الجرائم، ومصداقا لهذا تم تعديل قانون الاجراءات الجنائية لسنة 1991 الذى جاء فى المادة (3) انه: لا يجوز اتخاذ اجرارءات جنائية من تحر أو تحقيق أو محاكمة ضد أى سودانى متهم بارتكاب اى فعل أو امتناع يشكل مخالفة لاحكام القانون الدولى الانسانى بما فى ذلك الجرائم ضد الانسانية والابادة الجماعية وجرائم الحرب الا امام شرطة السودان أو النيابة العامة أو القضاء السودانى، ولا يجوز لأية جهة حكومية او أى شخص أن يساعد أو يقدم اى دعم لأى جهة

لتسليم أى سودانى ليحاكم فى الخارج لأتهامه بارتكاب أى جريمة تشكل مخالفة للقانون الدولى الانسانى بما فى ذلك الجرائم ضد الانسانية والابادة الجماعية وجرائم الحرب.

القانون عموماً به عيوب ومعايير غير واضحة وغموض في النصوص مثل جرائم الأفعال الفاضحة والزى الفاضح، ومخالفة النظام العام والاداب هذه القوانين و النصوص اتخذت ذريعة بواسطة اجهزة انفاذ القانون كالشرطة وجهاز الأمن والمخابرات، والمحاكم الخاصة لأرتكاب إنتهاكات واسعة للحقوق دون رقابة أو حماية أو تدخُّل من أي جهة، فيما يلى الجرائم التى تنتهك الحقوق والحريات:

- المادة (4) الفقرة (3): أكَّدت على عدم سريان القانون بأثر رجعى وعدم تنفيذ أي عقوبة حدية بإعتباره شبهة مُسقطة للحد. يُعتبر هذا تناقضاً واضحاً في تطبيق شريعة دين واحد على كافة الشعوب السودانية المتنوعة دينياً، إضافة إلى التناقض بين القانون السابق والساري والدستور بإعتبار أنها تحمل نفس الإيديولوجيا الإسلاموعروبية.
- كل جرائم الحدود (الردة، شرب الخمر، الزنا، القذف، الحرابة والسرقة الحدية) وهى تنتهك الحق فى حرية العبادة والإعتقاد.
- كل الجرائم ضد الانسانية والابادة الجماعية وجرائم الحرب (انتهاك المواد 28، 33، 34 – وثيقة الحقوق فى الحق فى الحياة)
- منع الاحتجاج والتظاهر وضرب المتظاهرين، انتهاك للحق فى التجمع والتنظيم
- فتح البلاغات الجنائية ضد طلاب دارفور وفصلهم من الدراسة فى الجامعات ، التفرقة بين المواطنين على الاساس الاثنى والاقليمى:

- منع النساء من السفر للخارج ، انتهاك للحق فى مغادرة البلاد و العودة كنص المادة 42 الفقرة الثانية من وثيقة الحقوق.
- شيوع حالات الخطف و الاعتقال والحجز غير المشروع و حالات الاختفاء القسرى، انتهاك للحق فى الحرية و الامان والسلامة الشخصية المادة 28 من وثيقة الحقوق.
- حملات المُداهمات والتفتيش والضرب لمكافحة الخمور أدَّت لإنتهاكات واسعة للمواطنين داخل مساكنهم مثل (إنتهاك الخصوصية ونهب الممتلكات).
- الأفعال الفاضحة المادة (152) من القانون الجنائى لسنة 1991 يتعارض مع المادة (29) والمادة (37) والمادة (47) الحرية الشخصية، الخصوصية، وحق المجموعات العرقية والثقافية من وثيقة الحقوق.
- المواد : (50 ، 51 ، 52 ، 53 ، 58 ، 63) من القانون الجنائى لسنة 1991 أُستخدمت لقهر الخصوم السياسيين – ويتعارض مع مبادىء حرية التعبير والإعلام – المادة (39) 1- 2 -3 / والمادة (40) حرية التجمع والتنظيم من دستور 2005.
- في حمل الإغتصاب أجاز القانون : (حق الأم في إسقاط الجنين قبل بلوغه (90) يوماً). وهذا انتهاك الحق فى الحياة وحق الجنين في النمو والطفل في الولادة.

العقوبات التى تنتهك الحقوق والحريات الاساسية :

- الرجم، ينتهك الحق فى عدم الخضوع للتعذيب والعقوبة القاسية
- الصلب جريمة مُهينة للكرامة الإنسانية وحق الحياة، وهذا يُعتبر تمثيل بالجثة.
- القصاص المادة (28) (1) من القانون الجنائى القصاص هو معاقبة الجاني المتعمد بمثل فعله يُعتبر تمثيل بالجثة.

- القطع من خلاف عقوبة لجريمة الحرابة ينتهك المادة 33 كعقوبة قاسية ومهينة
- المادة (171) عقوبة السرقة الحدية قطع اليد ينتهك المادة 33 كعقوبة قاسية ومهينة
- الجلد وفق المادة (35) عقوبة مُهينة للكرامة الإنسانية.

1. قانون الاجراءات الجنائية 1991 :

جاء فى نصوص مختلفة من القانون ان الجلد واحدة من العقوبات التى توقعها المحاكم كجزاء عند الادانة ، هذه العقوبة مخالفة لنصوص وثيقة الحقوق الواردة فى الدستور الانتقالى لسنة 2005 و اتفاقية مناهضة التعذيب و العقوبات القاسية لسنة 1984.

نص المادة (3) تكرس لمبدأ الافلات من العقاب والتى تقول بعدم جواز اتخاذ اجراراءات جنائية من تحر أو تحقيق أو محاكمة ضد أى سودانى متهم بارتكاب اى فعل أو امتناع يشكل مخالفة لاحكام القانون الدولى الانسانى بما فى ذلك الجرائم ضد الانسانية والابادة الجماعية وجرائم الحرب الا امام شرطة السودان أو النيابة العامة أو القضاء السودانى، ولا يجوز لأية جهة حكومية او أى شخص أن يساعد أو يقدم اى دعم لأى جهة لتسليم أى سودانى ليحاكم فى الخارج لأتهامه بارتكاب أى جريمة تشكل مخالفة للقانون الدولى الانسانى بما فى ذلك الجرائم ضد الانسانية والابادة الجماعية وجرائم الحرب.

2. قانون الاحوال الشخصية للمسلمين 1991 :

هذا القانون هو القانون الوحيد للمسلمين ولا يقابله قانون آخر لغير المسلمين صادر من البرلمان، عدا قانون زواج غير المسلمين الصادر عام 1926 الذى لا يطبق على زواج المسلمين و الوثنيين. إحالة مسألة تفسير النصوص، وما لم يرد بشأنه نص في القانون يتم إحالته إلى المذهب الحنفي، وهو خرق لحقوق المسلمين أنفسهم لإعتماد القانون على مذهب واحد من بقية المذاهب الأخرى.

المادة (19) (ه) تحرم التزوج بالمرأة التى لا تدين بدين سماوى، و احكام الكفاءة والولاية وشهادة المرأة كلها تنتهك حق المرأة فى المساواة بين الرجل و المرأة ، والتفرقة على اساس الدين. المادة (46) أباحت زواج القاصر بواسطة ولي الأمر، المادة(40) تجيز زواج المجنون و المعتوه والمميز الذى بلغ سن العاشرة وهذا إنتهاك لحقوق الطفل.

3. قانون الاثبات 1994 :

فى هذا القانون تستصحب المحكمة القواعد الاصولية للشريعة الاسلامية، ففى المادة (9) تعتبر الدليل غير مقبول اذا انتهك مبادئ الشريعة الاسلامية ، ويجوز الشهادة باليمين (القسم بالله او الرب) وكذلك احكام اللعان.

4. قانون الامن الوطنى و الاستخبارات 2010 :

نصوص قانون جهاز الأمن والمخابرات الوطنى - تُجِد وتنتهك المبادىء السامية الواردة فى المادة (3) حاكمية الدستور القومى الإنتقالى لجمهورية السودان 2005.

جاء هذا القانون مخالفا للدستور الانتقالى لسنة 2005، فالمادة (151) (3) تنص على ان تكون خدمة الامن الوطنى خدمة مهنية وتركز فى مهامها على جمع المعلومات وتحليلها وتقديم المشورة للسلطات المعنية، الا ان قانون الامن الوطنى و المخابرات جعلت منه قوة نظامية وتعمل تحت اشراف رئاسة الجمهورية وبهذه الصفة خولت المادة (24) الحق لاعضاء الجهاز فى استدعاء الاشخاص واستجوابهم و الرقابة والتفتيش، قبض وحجز الافراد والاموال. نصت المادة (50) من القانون على سلطات أعضاء الجهاز التى تشمل التفتيش بأمر من مدير الجهاز وممارسة أى سلطات قانونية تكون ضرورية لتنفيذ احكام القانون ويكون له سلطات رجل الشرطة وله الحق فى القبض الذى يصل الى ثلاثين يوما ويجوز للمدير تجديد الحبس الذى له الحق أيضا فى رفع الامر لمجلس الامن الوطنى لمد

فترة الحبس، ويتم القبض و الحجز على أى شخص مشتبه فيه حتى فى غياب اية بينة مبدئية وفقا لمفهوم الفقرة (ط) من المادة المشار اليها اعلاه.

المادة (6) من القانون تخضع اى شخص يكون متهما بالاشتراك مع أى عضو من الجهاز لاحكامه وهذا انكار لحق مثل هذا الشخص فى أن يحاكم امام المحكمة المختصة وبالتالى حقه فى المحاكمة العادلة.

القانون ايضا يؤسس الى الافلات من العقاب باضفائه للحصانات لاعضائه و المتعاونين معهم، فوفق المادة (52) فلا يعتبر جريمة أى فعل يصدر من أى عضو فى الجهاز بحسن نية أثناء أو بسبب أداء أعمال وظيفته، أو القيام بأي واجب مفروض عليه، أو عن فعل صادر منه بموجب أي سلطة مخولة أو ممنوحة له بمقتضي هذا القانون، أو أي قانون آخر ساري المفعول، أو لائحة، أو أوامر صادرة بموجب أي منها، على أن يكون ذلك الفعل في حدود الأعمال أو الواجبات المفروضة عليه وِفق السلطة المخولة له بموجب هذا القانون، ولا يجوز اتخاذ أي إجراءات مدنية أو جنائية ضد العضو أو المتعاون، إلاّ بموافقة المدير، كما تكون أي محاكمة أمام محكمة عادية لأي عضو أثناء الخدمة، أو بعد انتهائها فيما يقع منه من فعل متصل بعمله الرسمي سرية ما لم تقرر المحكمة خلاف ذلك.

هذا القانون صار اداة لممارسة كافة الانتهاكات ضد حريات الاشخاص وحقوقهم، فالحق فى الكرامة ينتهك بممارسة كافة صنوف التعذيب و المعاملة القاسية و المهينة، الاختفاء القسرى والتمييز على اساس الدين او الاثنية و غيرها، انكار حقوق الاقليات والحق فى المحاكمة العادلة وحرية الرأى و التعبير والحق فى التجمع والتنظيم.

....

القوانين التى تنظم شئؤن المسلمين وحدهم دون الطوائف الاخرى :

1. الامر بالمعروف والنهر عن المنكر
2. منظمة الدعوة الاسلامية
3. صندوف التكافل
4. الاتحاد الاسلامى العالمى للشباب و الطلاب
5. قانون الزكاة
6. بنك فيصل الاسلامى
7. الاوقاف الاسلامية
8. المجلس القومى للذكر و الذاكرين
9. منظمة الشهيد
10. جامعة ام درمان الاسلامية
11. جامعة القران الكريم و العلوم الاسلامية
12. جامعة الامام المهدى
13. مقر اتحاد شركات التامين و التكافل الاسلامى
14. مجمع الفقه الاسلامى

ومما ذُكر أعلاه فإن بعض النصوص الواردة فى القوانين السودانية المُتمثِّلة فى القانون الجنائى لسنة 1991 / وقانون الأحوال الشخصية للمسلمين 1991 / وقانون جهاز الأمن والمخابرات وغيرها من القوانين والنصوص تُعتبر نصوص مُنتهكة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية المُضمَّنة فى الدستور الانتقالى لسنة 2005، والإتفاقيات والمواثيق الدولية المختلفة.

نتائج هذه الإنتهاكات وتأثيرها على المناطق المُهمَّشة:

نتيجة للإنتهاكات الواردة أعلاه في المسائل القانونية والدستورية نجد أن الكثير من الإنتهاكات الأخرى الجسيمة والمُمنّهجة، منها :

1. فشل الحكومات السودانية منذ الإستقلال في الوفاء بإلتزاماتها الإقليمية والدولية في الحماية والوفاء والإحترام

لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وإنتهاكها لتلك الحقوق بصورة مُستمرة مع عدم العدالة، والمساواة، والإنفراد بالحكم.

2. إستمرار الحرب بإسم الجهاد في كل من جبال النوبة، والفونج، ودارفور، مما قاد لإرتكاب جرائم حرب، والإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، وجرائم ضد الإنسانية لشعوب تلك المناطق.
3. فشل إتفاقيات السلام والتسويات السياسية مثل : (إتفاقية السلام الشامل، الدوحة، الخرطوم للسلام، اتفاق الشرق وسابقاً إتفاق أديس أبابا). وعدم الإتفاق على دستور مُستقر ودائم، ونشوب الحرب من فترة لأخرى.
4. رفض الحكومة الإعتراف بالتعدُّد والتنوُّع الإثني واللغوي والديني وتكريس النهج الإسلاموعروبى فى حكم البلاد .
5. الاضطهاد الدينى للمجموعات الغير مسلمة باصدار فتاوى الجهاد وتوظيفها كمبرر للانتهاكات الجسيمة فى اقليم جبال النوبة ابتداءا بفتوى جهاد النوبة عام 1992 وفتوى قتال النوبة و الحركة الشعبية عام 2011 الذى مثل الاساس الشرعى لنظام الجبهة الاسلامية لشن الحرب فى جبال النوبة والنيل الازرق.
6. إقرار الدولة بالموافقة لشعب جنوب السودان بتقرير مصيره ورفض ذلك الحق لبقية الشعوب، وهذا تفرقة وعدم مساواة في جوازه للبعض ورفضه للآخرين.

....

الحكم بإعدام مريم ابراهيم بعد إدانتها بالردة مخالف للدستور..

الفاتح حسين محمد علي – المحامي

جريدة الأيام عدد يوم ١٧ أبريل ٢٠١٤

قبل الوقوف عند الحكم الذي أصدرته محكمة جنايات الحاج يوسف العامة برئاسة مولانا/ عباس محمد خليفة بتاريخ 11 مايو 2014م ضد السيدة مريم يحي ابراهيم والذي قضي بإدانتها بمخالفة المواد (126- الردة) و (146 – الزنا) من القانون الجنائي لسنة 1991م والحكم عليها بالإعدام والجلد 100 جلدة ، وإمهالها لمدة ثلاثة أيام للإستتابة إنقضت يوم الخميس الموافق 15 مايو 2014م وقد أصرت علي موقفها وقالت أمام المحكمة انها لم تكن يوماً مسلمة حتي ترتد عن الإسلام ، قبل ذلك أود أن أتوقف عن مدي دستورية المادة (126- الردة) من القانون الجنائي والتي تنص علي الآتي:-

(1) يعد مرتكباً جريمة الردة كل مسلم يروج للخروج من ملة الإسلام أو يجاهر بالخروج عنها بقول صريح أو بفعل قاطع الدلالة .

(2) يستتاب من يرتكب جريمة الردة ويمهل مدة تقررها المحكمة فإذا أصر على ردته ولم يكن حديث عهد بالإسلام، يعاقب بالإعدام
(3) تسقط عقوبة الردة متى عدل المرتد قبل التنفيذ .

فهذه المادة تعاقب المسلم الذي يروج للخروج من ملة الاسلام أو يجاهر بذلك بالاعدام ، في رأيي إن هذه المادة فيها مخالفة صريحة لدستور السودان الانتقالي لسنة 2005م وإنتهاك سافر لحقوق الانسان التي تعهدت الدولة بحمايتها ، حيث تنص المادة (28) من الدستور علي أنه:-

(لكل إنسان الحق في حرية العقيدة الدينية والعبادة، وله الحق في إعلان دينه أو عقيدته أو التعبير عنهما عن طريق العبادة والتعليم

والممارسة أو أداء الشعائر أو الاحتفالات، وذلك وفقاً لما يتطلبه القانون والنظام العام ، ولا يُكره أحد على اعتناق دين لا يؤمن به أو ممارسة طقوس أو شعائر لا يقبل بها طواعية) ، فهذه المادة الدستورية أعطت الحق لكل انسان الحق في حرية العقيدة الدينية والعبادة ، فكيف يمارس الناس هذه الحق في ظل وجود المادة (126- الردة) من القانون الجنائي التي ترهبهم باهدار حياتهم لمجرد الخروج عن دينهم السابق ؟.

وبحسب المادة (2/6) من قانون تفسير القوانين والنصوص العامة لسنة 1974م والتي تنص علي أنه (إذا تعارض أي نص في أي قانون مع أي حكم من أحكام الدستور تسود أحكام الدستور بالقدر الذي يزيل ذلك التعارض) فكان واجباً علي السطات التشريعية إزالة هذا التعارض بإلغاء هذه المادة ، لأن نصوص الدستور يجب تُعْلي علي كل القوانين بما في ذلك القانون الجنائي ، ومن ناحية أخري أن المادة (126 - الردة) التي أدخلت في التشريعات السودانية في العام 1991م سابقة لصدور الدستور الانتقالي ، ومن المعروف أن النص القانوني اللاحق له السيادة علي السابق ، وللأسف الشديد لم يعدل القانون الجنائي كغيره من القوانين التي لا تتوافق مع الدستور وتعهدات السودان الدولية وبقيت لإرهاب الناس من قبل حكومة الإنقاذ دون تعديل حتي الآن ، رغم أن الدستور قد صدر في العام 2005م كما أن وجود هذه المادة (126 الردة) من ضمن مواد القانون الجنائي يعتبر إخلالاً وتنصلاً من قبل الحكومة من تنفيذ إلتزامات السودان الدولية ، التي تكفل للناس حرية العقيدة والتدين وممارسة الشعائر الدينية وتعليمها لأبنائهم ، فالمادة (18) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي صدر في 10 ديسمبر 1948م تنص علي انه (لكل شخص حق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حريته في تغيير دينه أو معتقده، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حده) وعلي الرغم من عدم إلزامية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلا وأنه يعتبر إنجازا تاريخياً لمسيرة حقوق الإنسان في العالم ، بل يعتبر الخطوة الأولى لتنظيم

وحماية حقوق الإنسان التي تم تضمينها في الإتفاقيات والمعاهدات الدولية اللاحقة ، ولذلك تعتبر مخالفة أحد مواده إنتهاكاً لحقوق الإنسان ، وقد تم تنظيم الحق في حرية العقيدة والتدين بشكل أكثر دقةً وإلزاماً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر في 23 مارس 1966 والذي أنضم إليه السودان فى العام 1986م ، عقب الإطاحة بحكم الجنرال جعفر نميري بثورة مارس أبريل المجيدة ، والذي تنص المادة 18 منه علي الآتي :-

1. لكل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين. ويشمل ذلك حريته في أن يدين ما، وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حده.

2. لا يجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بحريته في أن يدين بدين ما، أو بحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره.

3. لا يجوز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه أو معتقده، إلا للقيود التي يفرضها القانون والتي تكون ضرورية لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية.

4. تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حرية الآباء، أو الأوصياء عند وجودهم، في تأمين تربية أولادهم دينيا وخلقيا وفقا لقناعاتهم الخاصة.

يضاف الي ذلك نص المادة (8) من الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب التي تنص علي ان (حرية العقيد وممارسة الشعائر الدينية مكفولة، ولا يجوز تعريض أحد لإجراءات تقيد ممارسة هذه الحريات، مع مراعاة القانون والنظام العام) والسودان أيضا" طرفاً في هذا الميثاق.

عليه فإن وجود المادة (126 الردة) من ضمن التشريعات السودانية مخالف للدستور ومنتهك لحقوق الإنسان وتنصل من قبل

حكومة الإنقاذ من إلتزامات السودان الدولية ، مع العلم بأن جميع الإتفاقيات والعهود الدولية المصادق عليها من قبل حكومة السودان جزءاً لا يتجزأ من الدستور وفقاً لنص المادة (3/27) من الباب الثاني (وثيقة الحقوق) من الدستور ، بل إن وجود هذه المادة في التشريعات السودانية علي الرغم من إضمام السودان (للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) و(الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب) يبين مدي إستهتار حكومة الإنقاذ وتنكرها للعهود والمواثيق.

أما بخصوص إدانة السيدة / مريم يحي إبراهيم بالزنا بعد تطليقها من زوجها من قبل محكمة جنايات الحاج يوسف العامة ، فإن هذا يؤكد مدي التخبط الذي صاحب كل إجراءات هذه القضية، لأن هذا الحكم معيب ومخالف للقانون في هذه الجزئية من عدة جوانب ، أهمها أن المحاكم الجنائيه لا يدخل من ضمن إختصاصها الفصل في مسألة صحة أي زواج من بطلانه وفقاً لنص المادة (7) من قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991م التي حددت سلطات المحاكم الجنائية بالفصل في الدعاوي الجنائية دون سواها من القضايا ، كما أن المحكمة المختصة بالفصل في مسائل الزواج والطلاق هي محكمة الأحوال الشخصية وفقاً للفصل الثاني من الباب الأول من جدول قضايا الأحوال الشخصية الملحق بقانون الإجراءات المدنية لسنة 1983م ، ومن ثم تكون إدانة شخص ما بجريمة الزنا من زوجه بناءاً علي تقرير عدم صحة الزواج من قبل المحكمة الجنائية لا أساس له من الصحة، لأن سلطة الفصل في ذلك تخرج عن إختصاصها ، ولا ندري كيف وقعت المحكمة الجنائية العامة في ذلك؟ .

فضلاً عن ان جريمة الزنا يتم إثباتها بطرق معينة وعلي القاضي أن يبحث عن الشبهات الدارئة للحد ومن واجباته القانونية والشرعية تلقين المتهم الإنكار.

ما نود أن نصل إليه من خلال هذه الإطلالة هو أن وجود مادة الردة في القوانين السودانية حتي الآن يؤكد الخلل في تشريعاتنا التي غلبت عليها الرؤية السياسية لواضعيها، خاصةً التشريعات المتعلقة بمسائل الحريات ، لأن جريمة الردة في الأساس ماهي إلا جريمة سياسية إستغلها بعض الحكام ورجال الدين في تصفية خصوماتهم السياسية تعويضاً لهزائمهم الفكرية قديماً وحديثاً ، وما حادثة إغتيال شهيد الفكر الاستاذ محمود محمد طه من قبل الجنرال جعفر نميري إلا خير شاهدٍ علي ذلك ، تلك الحادثة التي سيق بموجبها الشهيد وبعض أتبعاعه الي المحكمة بسبب رأيهم في قوانين سبتمبر المسماة جزافاً بقوانين الشريعة الإسلامية ، والتي أبدي فيها الاخوان الجمهوريون رأيهم للشعب السوداني في منشور مكتوب , وقالوا ان ما يطبقه النميري لا علاقة له بالاسلام ، وقدموا ادلتهم علي ذلك ، ولكن النميري لم يتورع أبداً في شنق الاستاذ محمود محمد طه بل ذكر في لقاء معه قبل وفاته بفترة وجيزة أنه ان عاد محمود محمد طه مرةً أخري سيشنقه ، علي الرغم من أن المحكمة العليا الدائرة الدستورية ألغت ذلك الحكم المشؤوم ، وللذين لم يجدوا تفسيراً لإصرار الجنرال جعفر نميري علي رأيه بعد مرور كل تلك السنين أقول أن ذلك سببه الخلاف السياسي ولشعوره بأن ما قاله الشهيد في قوانينه تلك كان له أثراً فعالاً في الإطاحة به في ثورة مارس أبريل المجيدة ، وفي تلك المحاكمة لم يتقدم الأستاذ محمود محمد طه بأي دفوعات لنفي التهمة المنسوبة إليه ورفض التعاون مع المحكمة بعد إرتجال كلمته الشهيرة أمام المحكمة وقال إنه لا يتعاون مع المحكمة لأن قضاتها غير مؤهلين فنياً وضعفو أخلاقياً عن ان يمتنعوا عن مساندة الدكتاتورية والظلم والإستبداد والإرهاب , وختمها بقوله (إنني غير مستعد للتعاون مع أي محكمة تنكَّرت لحرمة القضاء المستقل ورضيت ان تكون أداة من أدوات إذلال الشعب وإهانة الفكر الحر والتنكيل بالمعارضين السياسيين) ، وما يؤكد ما ذهبنا إليه في أن جريمة الردة ماهي إلا جريمة سياسية هو عدم وجود جريمة في كل القوانين السودانية المعمول بها في ذلك الوقت إسمها (الردة) ، وعلي الرغم من ذلك حوكم وقتل الشهيد بحد الردة ، في مخالفة

واضحة للقاعدة الجنائية العامة التي تقول انه (لا جريمة ولا جزاء إلا بنص تشريعي سابق) ، فضلاً أن القرءآن الكريم لم يضع أي عقوبة دنيوية علي الردة وأكتفي فقط بالعقوبة الأخروية ، ولكن جماعات الإسلام السياسي ومنذ عهد بعيد تصر علي أن عقوبة الردة هي القتل إرهاباً لمن إختلف معهم في الرأي علي الرغم من عدم ورود هذه العقوبة القاسية في القرءآن الكريم وهذا محل بحث.

ختاماً أقول إن مسألة الإعتقاد والتدين من المسائل الخاصة بين العبد وربه وليس للحكومة أن تتدخل فيها ، خاصةً عندما تكون هذه الحكومة متخمة بالفساد ومقصرة في مسئولياتها تجاه مواطنيها وملطخة أياديها بدمائهم منذ مجيئها قبل حوال ربع قرن من الزمان ، وما حدث في جلسة الإستتابة يوم الخميس الموافق 2014/5/15م من رفع اللافتات والهتافات من قبل مجموعتين مختلفتين من المواطنين في وجهات النظر إلي هذه القضية ، يعتبر مؤشراً خطيراً لإنقسامات أخري ستحدث في المجتمع السوداني الذي مزقته وأرهقته الحروب والتفرقة.

....

المصادر :

- مقالات، بيانات، منشورة في صحف مقروءة وإليكترونية،

- آراء منشورة في وسائل التواصل الإجتماعي (تويتر – فيس بوك – واتساب).

أثار الموقف الذي طرحته الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال على طاولة التفاوض (العلمانية وفصل الدين عن الدولة) جدلاً واسعاً وحرَّك المياه التي ظلت ساكنة لسنوات طويلة. فقضية العلمانية وفصل الدين عن الدولة هي قضية كل السودانيين بإعتبارها تُشِّكل واحدة من الجذور التاريخية للأزمة السودانية. فإستغلال الدين في السياسة عبر التاريخ قاد إلى إنهيار وتدمير البلدان، أما في السودان فقد أدى الى تقسيم الشعب السوداني وإشعل الحروب الأهلية الطويلة وإنفصال جنوب السودان ولا زالت هذه الحروب مستمرة في أجزاء واسعة من البلاد مما يهدد بتفكيك الدولة برمتها.

تابعنا خلال الأيام الماضية الحراك الواسع الذي أثارته قضية العلمانية وطرحها من جانب الحركة الشعبية كمبدأ تفاوضي خاصة في وسائل الإعلام المقروءَة والمسموعة بالإضافة إلى وسائل التواصل الإجتماعي، وقد رأينا ضرورة توثيق هذه المواقف والآراء في هذا الظرف التاريخي المفصلي حول هذه القضية المصيرية لفائدة الجميع ولملصحة الأجيال القادمة لأننا نرى إن هذه القضية هي قضية تهم الشعب السوداني كله في المقام الأول وهو صاحب الكلمة العليا في تحديد مستقبله السياسي. فالشعب السوداني الذي ثار ضد النظام البائد ورسم ملامح سودان المستقبل، قادرٌ على مواصلة ثورته من أجل بناء سودان جديد تسود فيه قيم (الحرية .. العدالة .. المساواة) .. سودان يتساوَى فيه الجميع بغض النظر عن (الدين - العِرق - اللون - اللغة - النوع - الجهة ... إلخ).

والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال إذ تدعو لإقامة الدولة العلمانية، فهذا ينطلق من حرصها على تماسُك ووحدة البلاد التي لا يُمكن تحقيقها في ظل الدولة الدينية، والذين يرفضون العلمانية فإنهم يقفون ضد وحدة البلاد ويدفعون الشعوب المُتضرِّرة من ممارسات الدولة الدينية إلى التمسك بحق تقرير المصير. فالدولة الدينية لا تقبل بالتنوُّع والتعدُّد وهي تقسِّم المواطنين، وتُهمِّش النساء والآخر الديني، وتنتهك الحريات وحقوق الإنسان وتقف حجر عثرة أمام التحول الديمقراطي.